وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة العربي التبسي – تبسة
Larbi Tebessi University – Tebessa
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
Faculty of Humanities and Social Sciences

قسم التاريخ والآثار
تخصص تاريخ الثورة الجزائرية

مذكرة ماستر تحت عنوان

المنظمات الدولية ودورها في دعم الثورة الجزائرية

(1962-1954)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر L.M.D

من إعداد الطلبة
- ودي فاطمة الزهراء
- هجرس حيدر

إشراف الأستاذ
- بن عطيا لله عبد الرحمان

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
د/ ذوادي فرادي	أستاذ محاضر – أ–	رئيسا
د/ بن عطيا لله عبد الرحمان	أستاذ محاضر – أ–	مشرفا ومقررا
أ/ شاهين زموشي	أستاذ مساعد – أ–	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية 2021 / 2022

بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
MINISTRY OF HIGHER EDUCATION AND SCIENTIFIC RESEARCH
جامعة العربي التبسي، تبسة
LARBI TEBESSI UNIVERSITY, TEBESSA

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
Faculty of Humanities and Social sciences

إذن بالطبع

- أنا الموقع اسفله الاستاذ/ة المشرف :.....بن عطا الله عبد الرحمان.....
- الرتبة:.....أستاذ محاضر أ.....
- اشهد : ان المذكرة المعنونة:

.....المساعدات المولية ودورها في دعم الثورة الجزائرية.....
.....1954-1962.....
.....

- و المكلمة لنيل شهادة الماستر في تخصص : تاريخ الثورة الجزائرية
- من اعداد :
- الطالب /ة:.....جامعة الزهراء.....
- الطالب /ة:.....حسين.....
- تتوفر علي الشروط العلمية و المنهجية و الشكلية التي تؤهلها للمناقشة العلنية بعد تحديد لجان المناقشة ، لسنة الجامعية 2021/2022، و عليه أوقع علي هذا الإذن للطالب بطبع مذكرته لإيداعها بقسم التاريخ و الآثار بنسختها الورقية و الالكترونية.

تبسة في .....

توقيع الأستاذ المشرف

د. عبد الرحمان بن عطا الله

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة العربي التبسي، تبسة
Larbi Tebessi University, Tebessa

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
Faculty of Humanities and Social Sciences
قسم التاريخ و الآثار

تعهد

أنا الموقع أسفله الطالب (ة) : حيو خامسة الزهراء
المعد للمذكرة المعنونة بـ :
المنشآت الدولية و دورها في دعم التجارة الحرة الدولية
م 1962 - 1973

المكلمة لنيل شهادة الماستر في تخصص : تاريخ الثورة الجزائرية.

بعد اطلاعي علي القرار الوزاري رقم 933 و المؤرخ في 28 جويلية 2016 و الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية و مكافحتها ، لا سيما المادة 07 و 35 منه أتعهد بتحمل المسؤولية القانونية و العلمية عن هذا العمل و اشهد بخلوه من انتحال أعمال الغير و اقتباس غير منسوب لصاحبه و ترجمة دون ذكر المصدر و وضع وثائق أرشيفية أو اشكال بيانية أو خرائط أو صور دون الإشارة لمصدرها أو ذكر أسماء محكمين دون علمهم أو موافقتهم أو مشاركتهم و عليه امضي هذا التعهد.

تبسة في 2022-05-26
أقر و أتعهد بما ورد أعلاه
التوقيع و البصمة

المصادقة على صحة التوقيع
تاريخ ...

نيابة عن رئيس المجلس الشعبي البلدي
و بتفويض منه
رئيس الدائرة
مطابق لأصله مصدق
مكتوب الطابع البلدي 600 سكن

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة العربي التبسي، تبسة
Larbi Tebessi University, Tebessa

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
Faculty of Humanities and Social Sciences
قسم التاريخ و الآثار

تعهد

أنا الموقع أسفله الطالب (ة) : ..... هجوبن حبيب .....

المعد للمذكرة المعنونة بـ :

..... المنظمات الدولية ودورها في دعم الثورة الجزائرية .....

..... (1962 - 1954) .....

المكلمة لنيل شهادة الماستر في تخصص : تاريخ الثورة الجزائرية.

بعد اطلاعي علي القرار الوزاري رقم 933 و المؤرخ في 28 جويلية 2016 و الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية و مكافحتها ، لا سيما المادة 07 و 35 منه أتعهد بتحمل المسؤولية القانونية و العلمية عن هذا العمل و اشهد بخلوه من انتحال أعمال الغير و اقتباس غير منسوب لصاحبه و ترجمة دون ذكر المصدر و وضع وثائق أرشيفية أو أشكال بيانية أو خرائط أو صور دون الإشارة لمصدرها أو ذكر أسماء محكمين دون علمهم أو موافقتهم أو مشاركتهم و عليه امضي هذا التعهد.

تبسة في 2022/05/26

أقر و أتعهد بما ورد أعلاه

التوقيع و البصمة

عن رئيس المجلس الشعبي البلدي
و بتفويض منه
إمضاء السيد : معلم مصدق
منوب الفرع البلدي 600 سكن

شكر و تقدير

نحمد المولى العلي القدير على توفيقه لإتمام هذا العمل المتواضع و أنه ليشرفنا أن نتقدم بخالص الشكر والتقدير لأستاذنا الفاضل المشرف على المذكرة والذي كان لنا قدوة في العمل والأخلاق الأستاذ "بن عطيا الله عبد الرحمان" والذي لم يبخل علينا بجهده ولا بوقته ليقدم لنا النصائح والتوجيهات التي رسمت لنا الطريق جزاءه الله ألف خير.

كما نتقدم بشكر لعمال مكتبة الشيخ العربي التبسي كلية العلوم الإنسانية قسم التاريخ على استقبالنا وتزودينا بمعلومات خادمة للموضوع بحثنا.

نتقدم بالشكر الجزيل إلى اللجنة العلمية، ولهم منا فائق الاحترام و التقدير.

نتقدم بالشكر الجزيل والخالص إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد لإتمام هذه المذكرة.

قائمة المختصرات الواردة في البحث

العربية	
الرمز	**المعنى**
تح	تحقيق
تر	ترجمة
تع	تعريب
ص	صفحة
هـ	هجري
م	ميلادي
ج	جزء
ط	طبعة
مج	مجلد
د.ت	دون تاريخ

الفهرس

الصفحة

المقدمة.....(أ-ج)
مدخل.....7-14
الفصل الأول: الثورة الجزائرية بين الفعل العسكري والعمل السياسي.....15
المبحث الأول: التطورات العسكرية في الثورة الجزائرية.....16
المبحث الثاني: التطورات السياسية في الثورة الجزائرية.....26
المبحث الثالث: الحكومة الجزائرية المؤقتة ودورها الدبلوماسي.....35
الفصل الثاني: القضية الجزائرية في المحفل العربي.....41
المبحث الأول: الحالة السياسية في البلاد العربية.....42
المبحث الثاني: موقف الجامعة العربية من الثورة الجزائرية.....49
المبحث الثالث: المساعي العربية وأشكال الدعم.....54
الفصل الثالث: القضية الجزائرية في المحفل الدولي.....63
تمهيد.....64
المبحث الأول: موقف ودعم الكتلة الأفروآسيوية.....65
الكتلة الأفروآسيوية ودعمها للقضية الجزائرية.....72
المبحث الثاني: موقف ودعم الكتلة الشرقية.....86
المبحث الثالث: هيئة الأمم المتحدة الموقف والقرارات.....96
الأمم المتحدة والقضية الجزائرية.....101
الخاتمة.....116
الملاحق.....120
قائمة المصادر والمراجع.....143
الملخص.....150

المقدمة

تمهيد:

عرفت الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية (1939-1945)، اشتداد موجات التحرر في العالم الثالث وتصاعدها، وذلك نتيجة لتراجع القوى الاستعمارية التقليدية وبروز قوى جديدة (المعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفياتي والمعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية). بالإضافة الى ظهور منظمات إقليمية ودولية، سعت منذ تأسيسها إلى تطبيق حق الشعوب في تقرير المصير وتصفية الاستعمار بمختلف أشكاله.

1 - التعريف بالموضوع وأهميته:

نتيجة هذه الظروف والمتغيرات التي شهدها العالم، دخل الكفاح التحرري الجزائري مرحلة جديدة، كانت ثورة التحرير أدركت منذ انطلاقتها الأولى مدى أهمية الدعم الخارجي، في إنجاح المسعى الثوري، فسارعت إلى تحقيقه بالمشاركة في مختلف المحافل الدولية والاقليمية، لتثبت ذاتها وتفرض وجودها علي الساحة الدولية.

تكمن أهمية هذا الموضوع في كونه يمثل مرحلة هامة من تاريخ ثورة التحرير المجيدة، حيث ركزت معظم الدراسات التاريخية على الجانب العسكري أكثر من الجانب الدبلوماسي، رغم كون هذا الأخير، من أكثر الأسباب المساهمة في إنجاح الثورة.

2 - دوافع اختيار الموضوع :

ولقد اخترنا هذا الموضوع بالذات ليكون عنوانا لمذكرتنا هذه، بناء على جملة من الاعتبارات ومجموعة من الدوافع، منها موضوعية وأخرى ذاتية تمثلت في:

- الرغبة في معرفة مختلف المواقف الدولية من القضية الجزائرية عامة، والثورة بشكل خاص.

- رصد التأثير الذي أحدثته الثورة الجزائرية في الخارج.
- التحسيس بأهمية هذه المرحلة –التدويل– في تاريخ الثورة، ومدى تغير هذه الأخيرة للمفاهيم السياسية، وكيف رجحت الكفة لصالح دول العالم الثالث كقوة دولية نامية.
- باعتبارنا طلبة تاريخ، وجب علينا دراسة تاريخنا، والبحث في أهم مرحلة من مراحله.
- جعل هذا العمل كقاعدة لتوسيع البحث في هذا الموضوع، واستقصاء جوانبه.

3 – إشكالية الدراسة:

وكما هو معلوم فان أي دراسة لا تبدأ من العدم إذا لابد من إشكالية تحدد مسيرتها لفك اللبس عنها و عليه نطرح الإشكالية الأساسية: ما هي طبيعة الدعم المادي والمعنوي الذي قدمته الهيئات الدولية والإقليمية للثورة التحريرية الجزائرية؟ والتي تندرج ضمنها مجموعة من التساؤلات الفرعية والتي من أهمها:

- ما هي أهم التطورات المرحلية للثورة الجزائرية (1954 – 1962) سياسية كانت أو عسكرية وما مدى تأثيرها في الخارج؟
- إلى أي مدى ساهم الدعم العربي للثورة الجزائرية في إنجاحها، وبأي الطرق تم ذلك؟ وما هي العوامل المساعدة في ذلك؟
- إلى أي مدى ساهمت المعطيات الدولية في إنجاح مساعي التدويل للقضية الجزائرية؟

4 - خطة ومنهج الدراسة:

اقتضت طبيعة الموضوع أن نتخذ المنهج التاريخي الوصفي في بحثنا، فاستعملنا المنهج التاريخي لرصد اهم المحطات التي مرت بها الثورة الجزائرية (1954-1962). واستعنا بالمنهج الوصفي لوصف مختلف المواقف المؤيدة والمعارضة للثورة الجزائرية.

وللإجابة عن الإشكالية المطروحة و حتى نستوفي الموضوع حقه اعتمدنا على خطة مكونة من ثلاثة فصول محورية بالإضافة لمدخل ومقدمة وخاتمة.

ففي المدخل تناولنا الخلفيات التاريخية لتدويل القضية الجزائرية، حيث ركزنا على النشاط الخارجي للحركة الوطنية الجزائرية، منذ نشاط الأمير خالد، الى غاية اندلاع الثورة التحريرية في الفاتح من نوفمبر 1954.

ثم أتبعنا المدخل بفصل أول والذي كان بعنوان " **الثورة الجزائرية بين الفعل العسكري والعمل السياسي**" وقد خصصناه لتتبع التطورات السياسية والعسكرية لثورة أول نوفمبر 1945م، حيث أفردنا كل واحد منهما في مبحث حاص، ففي التطورات العسكرية تناولنا أحداث الفاتح من نوفمبر1954، متبوعة بهجومات الشمال القسنطيني 20 أوت 1955م ثم معركة الجزائر 1957، وما تخلل هذه الفترة من عمليات عسكرية، وردود أفعال، أما عن التطورات السياسية فقد تطرقنا إلى أهم الأحداث السياسية في الثورة، منها بيان أول نوفمبر1954، مؤتمر الصومام 20 أوت 1956، بعض المظاهرات والاضرابات، وصولا إلى اتفاقيات إيفيان، ثم أفردنا الحكومة المؤقتة ودورها الدبلوماسي في التعريف بالقضية الجزائرية في مبحث أخير.

أما الفصل الثاني الذي كان بعنوان "**القضية الجزائرية في المحفل العربي**" فقد تمحور حول مسار القضية الجزائرية في المحفل العربي، وكان في ثلاثة مباحث خصصنا أولها لرصد الحالة

السياسية في البلاد العربية، ثم جاء بعده مبحث أوردناه للحديث عن موقف الجامعة العربية وأشكال الدعم في آخر مبحث.

وفي الفصل الأخير تحت عنوان "**القضية الجزائرية في المحفل الدولي**" تناولنا القضية الجزائرية في ملف المحافل الدولية في فصل ثالث، اشتمل على ثلاثة مباحث رصدنا من خلالها أهم المواقف الداعمة للقضية الجزائرية في كل من الكتلتين الشرقية والأفروآسيوية، وصولا إلى هيئة الأمم المتحدة، مع تبيان طبيعة هذه المواقف عبر الوسائل والطرق الي تم بها هذا الدعم.

وبعدها ختمنا هذه الدراسة بجملة من الاستنتاجات، والتي كانت عبارة عن إجابات عن الإشكاليات المطروحة في الموضوع.

5 - أهم المصادر والمراجع المعتمدة

ولإثراء هذه الدراسة اعتمدنا على مجموعة من المصادر كان أهمها وبالمقام الأول **جريدة المجاهد** في أعداد مختلفة، من الأجزاء الأول والثاني والرابع، حيث كانت خير عون لنا في جميع فصول البحث، خاصة الثاني والثالث، لما تحتويه من مواضيع معاصرة للحدث، وكذا مصدر آخر **لأحمد توفيق المدني** "**حياة كفاح** في ركب الثورة التحريرية" وعمار قليل "ملحمة الجزائر الجديدة" الجزأين الثاني والثالث، وقد أفادنا في الفصل الأول فيما يخص الحكومة المؤقتة ونشاطها، وفي الفصل الثالث في مواقف الكتلة الأفروآسيوية، ثم كتاب "ردود الفعل الدولية داخلا وخارجا على ثورة نوفمبر" لمولود قاسم نايت بلقاسم الذي أفادنا في تتبع المواقف الأولى للجامعة العربية من ثورة نوفمبر بالفصل الثاني، إضافة إلى كتاب لفتحي الديب بعنوان " جمال عبد الناصر والثورة الجزائرية" و "ليل الاستعمار" لفرحات عباس الذي أفادنا في مدخل الموضوع .

هذا إلى جانب مجموعة من المراجع، التي نذكر منها: إسماعيل دبش في كتابه "**السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية**" ومريم صغير "**مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية**" ووظفناهما في الفصل الثالث، إضافة إلى مرجع آخر لنبيل أحمد بلاسي الذي اعتمدنا عليه في أغلب الفصول، وكتاب أزغيدي لحسن "مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية (1956 -1962) ومحمد العري الزبيري "الثورة الجزائرية في عامها الأول" حيث استخدمناهما في الفصل الأول، وأحمد بشيري "الثورة الجزائرية والجامعة العربية"، وعلى محافظة وآخرون "جامعة الدول العربية الواقع والطموح" وقد اعتمدنا عليهما في الفصل الثاني بشكل كبير، إضافة إلى جملة من المجلات والرسائل والجرائد.

6 - الصعوبات :

وتجدر الإشارة إلى أنه، وكأي عمل أكاديمي صادفتنا بعض الصعوبات، ولعل من أبرزها أنه عندما اخترنا هذا الموضوع، وعزمنا على المضي قدما فيه، بدا لنا في الوهلة الأولى موضوعا واضحا وسهلا، لكن ومع الغوص في خباياه، أتضح لنا أنه كثير التشعبات والفروع، ويحتاج إلى تعمق أكبر، ودراسات أوضح، كما أننا لاحظنا أن البحوث والدراسات التي تناولت هذا الموضوع كانت محدودة جدا وهذا في حدود علمنا الأمر الذي صعب من مهمتنا، ولكننا عملنا جاهدين على تخطي هذه العقبات، والخروج في النهاية بدراسة جيدة.

وختاما، لا نزعم أننا استوفينا الموضوع حقه من جميع جوانبه لكن بذلنا فيه جهدا مخلصا لإتمامه على أكمل وجه ونتمنى أنّنا وفّقنا في إضافة عمل مفيد للمكتبة التاريخية.

مـــــدخـــل

لقد أفرزت الحرب العالمية الأولى وعيا وفكرا سياسيا ناضجا لدى شعوب المستعمرات، والتي من بينها الجزائر، لتأثرها بفكرة تقرير المصير المروج لها منذ خطاب الرئيس الأمريكي ولسن، والمستمدة من مبادئه الأربعة عشر. هذه المبادئ التي تعد منطلقا رئيسيا لتبلور الحركة الوطنية الجزائرية، وذلك ما يظهر من خلال نشاط الأمير خالد[1] في الاجتماع المنعقد بوم 18 جانفي 1919م بفرساي، حيث طالب فيه المشاركون بإمضاء مذكرة إلى الرئيس الأمريكي ولسن بمؤتمر السلم، تضمن هذا الطلب منح حكم ذاتي للجزائر وجلاء الجيش الفرنسي عنها[2].

وبالموازاة مع نشاط الأمير خالد، بعثت اللجنة الجزائرية التونسية بمذكرة إلى ولسن تطالبه فيها بتطبيق حق تقرير المصير لكل من الشعب التونسي والجزائري، وتناشد في الوقت ذاته الضمير العالمي للاعتراف بهذا الحق، كما عرضت مجموعة من المطالب على المؤتمر العالمي للسلم في 02 جانفي 1919م.[3]

لكن الظروف لم تسمح بتطورات إضافية لصالح القضية الجزائرية، حيث أن الرئيس ولسن كان قد خسر في الانتخابات الرئاسية، ووجد معارضة شديدة لمبادئه من طرف زعماء الحركة الاستعمارية ليتوفى بعد ذلك، وبالتالي خابت آمال ممثلي الدول المستعمرة، ومنهم الجزائر.

وفي نفس الإطار برز نجم شمال إفريقيا بمطالبه الاستقلالية في إطار المغرب العربي، على أساس حق الشعوب في تقرير مصيرها، وركز نشاطه الخارجي على إقامة علاقات مع منظمات تسعى لتحقيق نفس الهدف[4].

([1])–المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الدبلوماسية الجزائرية (1830–1962)، ط2، الجزائر، 2007م، ص128.

([2])–ناهد إبراهيم الدسوقي، دراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، الحركة الوطنية الجزائرية في فترة ما بين الحربين (1919م، 1939م)، منشأة المعارف، مصر، 2001، ص112 .

([3])–محمد قناش ومحفوظ قداش، نجم الشمال الإفريقي (1926–1937م)، وثائق وشهادات لدراسة تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص15.

([4])– بن يامين سطورا، مصالي الحاج رائد الحركة الوطنية، تر. صادق عماري ومصطفى ماضي، دار القصبة للنشر، الجزائر، ص63.

فشارك في مؤتمر الشعوب المستعمرة المنعقد في بروكسل من 10 إلى 14 فيفري 1927، والذي كان يضم وفودا من القارات الثلاث (آسيا، إفريقيا وأمريكا)، كما شاركت فيه شخصيات عالمية أمثال جواهر لال نهرو ممثلا عن الهند، فكان هذا المؤتمر فرصة للإعلان عن مطالب الجزائريين أمام المجتمعين[1] .

إن هذه الحركية السياسية لحزب النجم قد سمحت له بالتعريف بالقضية الجزائرية وشمال إفريقيا عموما كما أتاحت له إقامة علاقات صداقة مع ممثلي وزعماء المنظمات المضادة للاستعمار في أوروبا وآسيا وكان شكيب أرسلان – رئيس اللحنة السورية الفلسطينية – من بين هؤلاء، حيث جمعه لقاء مع مصالي الحاج، وكان له دور كبير في توجيه المسار السياسي الدولي للنجم ولحزب الشعب في فترة لاحقة، ونتيجة لنشاطاته المكثفة تعرض حزب نجم شمال إفريقيا للحل عدة مرات عام 1929م ثم 1937، ليظهر باسم "حزب الشعب الجزائري" ابتداء من عام 1937م[2].

ومح حلول عام 1939م، دخل العالم الحرب العالمية الثانية، فكان تأثيرها عميقا على الحركة الوطنية الجزائرية، ونشاطها السياسي، حيث بادرت السلطات الاستعمارية الفرنسية إثر التطورات الناجمة عن الحرب لحل الأحزاب السياسية في الجزائر، في حين بقيت جماعة المنتخبين تمارس نشاطها بشكل عادي[3] عن طريق زعيمها فرحات عباس، الذي استغل فرصة انهزام فرنسا أمام الألمان في جوان1940م للتفاوض بشأن الاعتراف بالحقوق السياسية للجزائريين مقابل تعاونهم مع فرنسا[4] .

وفي سنة1941م توجه إلى المارشال بيتان بتقرير طالب فيه بإصلاحات اجتماعية للجزائر تمحورت معظمها حول ترقية الوضعية الاجتماعية للفئات الشعبية، إلا أن ظروف الحرب لم تسمح

([1])– ناهد ابراهيم الدسوقي، المرجع السابق، ص115.

([2])– بن يامين سطورا، المصدر السابق، ص 133.

([3])– عبد الكامل جوبية، الجزائر والجمهورية الفرنسية الرابعة (1946–1958م)، معهد الآثار والتاريخ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة منتوري، الجزائر، 2010م، ص181.

([4])– عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية 1962م، ط1، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1997، ص135.

بتبلور موقف واضح من جانب السلطة الفرنسية[1] الأمر الذي أدى بصاحب المبادرة إلى الانسحاب من اللجنة المالية الجزائرية.[2]

وبنزول الحلفاء في 1942م بشمال إفريقيا تجدد نشاط فرحات عباس من خلال لقاءاته و بن جلول مع روبيرت مورفي– " Robert morvi " الممثل الخاص للرئيس روزفلت"rouzfalt" مستندا في ذلك على الأفكار التحررية الأمريكية المعادية للاستعمار، وعلى تصريحات روزفلت المساندة للشعوب المستعمرة[3]، فوجه عريضة في ديسمبر باسم الممثلين الجزائريين إلى الحلفاء، طالب فيها بتحديد نظام قانوني جديد مستوحى من ميثاق الأطلس[4] ، فحرر نصا في شكل بيان احتوى على مطالب المشاركين، وأرسله إلى روزفلت في 10 فيفري 1943، موقعا من طرف خمسة وخمسين شخصا من الأعيان والمنتخبين المسلمين.

وقد نضمن هذا البيان على النقاط التالية:

1 إدانة الاستعمار والقضاء عليه، وتجريم استغلال شعب من طرف شعب آخر، وتجريم إدماجه وضمه عنوة .

2 تطبيق حق تقرير المصير لجميع الشعوب المستعمرة .

3 منح الجزائريين دستورا خاصا بهم يضمن :

ا– حرية جميع السكان، والمساواة بينهم دون تمييز جنسي أو ديني .

ب– إلغاء الإقطاعية، بإصلاح زراعي واسع يضمن الرفاهية لجميع طبقات الفلاحين.

ج– الاعتراف باللغة العربية لغة رسمية إلى جانب الفرنسية .

د– حرية الصحافة والاجتماع.

([1])– علي تابليت، فرحات عباس رجل دولة، ط2، منشورات تالة، الجزائر، 2007م، ص30.

([2])– حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر، 2007، ص88–89.

([3])– المرجع نفسه، ص130.

([4])– بن يامين سطورا، المصدر السابق، ص180.

هـ- التعليم الإجباري والمجاني لجميع الأطفال من الجنسين وتطبيق قانون فصل الدين عن الدولة.

و- المشاركة الفعلية والعاجلة للمسلمين في بلادهم .

ي- إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين من جميع الأحزاب السياسية[1] .

ولم يكن مصالي الحاج من المشاركين في تحرير هذا البيان، لأنه كان معتقلا بسجن لامبيز، وفي طريق نقله إلى الإقامة الجبرية بقصر البخاري توقف بسطيف، أين التقى بفرحات عباس والبشير الإبراهيمي وموريس لابور، وتمت المناقشة حول إمكانية إقامة تحالف سياسي بين الأحزاب الجزائرية، وتم الاتفاق على مبدأ إقامة دولة جزائرية بعد الحرب، ووضع دستور خاص بالجزائر يتم إعداده من طرف مجلس نيابي جزائري منتخب، وبناء على ذلك أضيف ملحق البيان ، الذي تضمن النقاط السابقة، والي تمثل بالأساس أفكار مصالي الحاج، لكن هذا الملحق رفض من طرف الإدارة الاستعمارية في جوان 1943.[2]

بعد الرفض الذي تلقاه محررو ملحق البيان، قرر هؤلاء الزعماء توحيد نشاطهم في إطار تأسيس جمعية "أحباب البيان والحرية" بتاريخ 14 مارس 1944، بزعامة فرحات عباس، وقد تجسد برنامجها في تكريس مطالب البيان، ومحاربة الاستعمار، ورسمت لذلك منهجا قائما على السعي من أجل تكوين أمة جزائرية وإقامة جمهورية مستقلة متحدة مع الجمهورية الفرنسية[3] .

ومع بروز الجامعة العربية في 22 مارس 1945 ، واندلاع الانتفاضات الدامية في كل من سوريا ولبنان، قررت الجامعة دعم البلدان العربية من أجل تحقيق استقلالها ومنها المستعمرات الفرنسية في شمال إفريقيا.[4]

وبتطور الوضع في الجزائر، وحدوث مجازر 08 ماي 1945 ، سعت الأحزاب الوطنية إلى مباشرة نشاطها الخارجي، في ظل الدعم العربي والدولي نتيجة للصدى الذي أحدثته تلك المجازر،

([1])- فرحات عباس، ليل الاستعمار، تر. أبو بكر رحال، 2007م، ص170.

([2])- عمار بوحوش، المصدر السابق، ص306-307.

([3])- بن ياسين سطورا، المصدر السابق، ص188.

([4])- علي تابليت، المرجع السابق، ص32.

وكانت بدايتها في الفاتح من ماي، حيث خرجت جموع الجزائريين إلى الشوارع للاحتفال بالانتصار على النازية، ونهاية الحرب العالمية الثانية، رافعين شعارات مثل "تحيا الجزائر"، "أطلقوا سراح مصالي" و"تحيا الجزائر المستقلة". ثم تصاعدت الأحداث بتدخل ميليشيات المعمرين بإيعاز من القوات الفرنسية، فتحولت إلى مجازر رهيبة انتهت بمقتل أكثر من 45 ألف شهيد، أعقبها حل حركة أحباب البيان والحرية، وإلقاء القبض على زعمائها ومنهم فرحات عباس[1].

إن مجازر08 ماي 1945م في وحشيتها أثبتت للرأي العام العالمي أن هناك شعبا أعزل يدافع لأجل حريته ضد قوة إمبريالية عاتية، وبرزت عنصريتها من خلال تعاملها مع هذا الشعب في هذه المظاهرات فاستقطب الشعب الجزائري عطف الشعوب والدول، ومساندتها له في حركته التحريرية، وعادت أحزاب الحركة الوطنية بتسميات جديدة منها: حركة انتصار الحريات الديمقراطية والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ابتداء من 1946م.[2]

وفي إطار استعادة نشاطها، سعت أحزاب الحركة الوطنية لمباشرة برامجها كل على حدة، فحزب الشعب الجزائري شرع من جهته في مواصلة نشاطه حيث سعى عن طريق ممثليه محمد الأمين دباغين ومبارك فيلالي إلى تنسيق العمل المغاربي من أجل الاستقلال، وذلك منذ صائفة 1945م، كما بحث موضوع بعث جبهة مغاربية للنضال، ولهذا التقى ممثلوه بقادة حزب الاستقلال المغربي، والحزب الدستوري الجديد التونسي، وقد توج هذا اللقاء بإبرام ميثاق في سبتمبر 1945 ينص على إقامة جبهة موعدة غايتها تحقيق الاستقلال[3] .

ومع تكوين جبهة للدفاع عن إفريقيا الشمالية في جانفي 1947، وانعقاد مؤتمر المغرب العربي في فيفري1947م تحت إشراف الجامعة العربية، وجدت أحزاب الحركة الوطنية فضاء أوسع لممارسة نشاطها الخارجي لإيصال صوت الجزائر للمحافل الدولية، فشاركت حركة انتصار الحريات الديمقراطية كعضو أساسي في لجنة تحرير المغرب العربي يوم 05 جانفي 1948،

([1])– محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص65.

([2])– عبد الكامل جوبية، المرجع السابق، ص192.

([3])– المركز لوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الدبلوماسية الجزائرية (1830–1962)، المرجع السابق، ص192.

برئاسة عبد الكريم الخطابي، ومشاركتها إلى جانب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في المؤتمر المضاد للإمبريالية لشعوب إفريقيا وآسيا في جويلية1948م، ولا ننسى دعوة حزب الاتحاد الديمقراطي في سبتمبر 1949 هيئة الأمم المتحدة لترسيخ فكرة تقرير المصير والعمل على حفظ الأمن والسلم العالميين، إلى جانب التنديد بالنظام الاستعماري.[1]

وفي إطار التحضير للكفاح المسلح بحثت اللجنة المركزية في اجتماعها (ديسمبر 1948م) إمكانية الاستفادة من التضامن العربي من أجل إخراج الحركة الوطنية من عزلتها، وانطلاقا من أن العالم العربي يشكل الحلف الأمثل والاستراتيجي لها، أرسلت ممثلها إلى القاهرة في الفترة ما بين سبتمبر وأكتوبر 1949م، للبحث في شأن تزويد المنظمة الخاصة بالأسلحة، ولأجل معرفة مدى استعداد البلدان العربية والجامعة العربية لمساعدها عند اندلاع الثورة بالجزائر[2].

وفي عام 1951م قام مصالي الحاج بزيارة إلى البلدان العربية من أجل التحسيس بالقضية الجزائرية والتعريف بها، واختتمها بلقاء مع الأمين العام للجامعة العربية، وملك السعودية هناك.

وبوصول الضباط الأحرار في مصر إلى السلطة عام 1952م، أصبحت القاهرة محطة هامة لنشاط الحركة الوطنية، وهذا ما عبرت عنه قرارات المؤتمر الثاني لحركة الانتصار بأن الكتلة العربية الآسيوية تمثل دائرة بارزة على الساحة الدولية وسندا خارجيا مهما لها[3] .

ولطالما مثلت حركة الانتصار الحزب الرئيسي في الجزائر بقاعدة شعبية عريضة، لكنها بدأت بالتفكك بعد أن عقدت هذه الحركة مؤتمرا في أفريل حددت فيه نقاط برنامجها السياسي، وخرجت بقرار إنشاء بمجلس إداري جديد قائم على مبدأ القيادة الجماعية، لكن مصالي الحاج عارض هذه القرارات خصوصا كونه منفيا.[4] وردا على هذا المؤتمر عقدت فيدرالية فرنسا للحزب مؤتمرا مضادا

([1])–المركز لوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الدبلوماسية الجزائرية (1830–1962)، المرجع السابق، ص93–99.

([2])– المرجع نفسه، ص138–139.

([3])– عمار بوحوش، المرجع السابق، ص330.

([4])– عبد الكامل جوبية، المرجع السابق، ص182.

بباريس، من أهم نتائجه إلغاء عضوية عناصر اللجنة المركزية، واتهامهم بالانحراف عن المبادئ الثورية للحزب، وأعلن قيام لجنة الخلاص العام للقضاء على بيروقراطية المركزيين.

وفي خضم هذا الصراع بين شقي الحزب ووقوعه في الأزمة، تشكلت لجنتين إحداهما مصالية مكونة من أحمد مزغنة، مولاي مرباح وآخرون.[1] ومركزية بقيادة بن يوسف بن خدة، محمد يزيد، بن بولعيد وآخرون، وقد توسط بين الطرفين قدماء المنظمة الخاصة لأجل الحفاظ على وحدة الحزب وإنهاء الخلاف القائم، لكن جهودهم لم تحقق أي نتيجة إيجابية، الأمر الذي دفعهم إلى عقد مؤتمر موحد لأعضاء الحزب، وأعلنوا يوم 24 مارس 1954م عن إنشاء اللحنة الثورية للوحدة والعمل، التي تحمّل أعضاءها مهمة الإعداد للثورة والتحضير لها، خاصة وأن هذا العمل قد بدأ منذ تأسيس المنظمة الخاصة في 1947. حيث شرعت اللجنة الثورية للوحدة والعمل في إجراءات أولية، بدأتها بتقسيم البلاد إلى خمس مناطق عسكرية، وكل منطقة إلى دوائر، كما أولت اهتماما بالغا بإعداد الرجال عسكريا، واقتناء الأسلحة[2] .

وفي هذا الإطار تم إرسال أحمد مزغنة في 15 أكتوبر 1954م رفقة مبارك فيلالي للتباحث مع الوفد الجزائري بالقاهرة (محمد خيضر، أحمد بن بلة) من أجل تكوين جبهة مشتركة مع المركزيين الذين بعثوا محمد يزيد وحسين لحول للغرض نفسه[3] .

وقد تم خلالها تحديد تاريخ انطلاق الثورة، بعد مجموعة من اللقاءات التحضيرية منها اجتماع أعضاء الاثنين والعشرين[4] ، كما التزمت مصر على لسان رئيسها جمال عبد الناصر بتقدم الدعم الضروري للعمل الثوري بالجزائر[5] .

(1)- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص330-331.

(2)- عبد الكامل جوبية، المرجع السابق، ص182.

(3)-عمار بوحوش، المرجع نفسه، ص343.

(4)- أنظر الملحق رقم 03.

(5)- عبد الكامل جوبية، المرجع نفسه، ص183.

هذا إضافة إلى اجتماع لجنة الستة في 10 أكتوبر 1954م، الذي تقرر فيه إعداد نصوص التصريحات الأولية ، وتحرير بيان الثورة، وتحديد يوم الفاتح من نوفمبر على الساعة الصفر موعدا لتفجير الثورة، كما تقرر فيه تسمية المنظمة الثورية الجديدة باسم "جبهة التحرير الوطني" وإعطاء جهازها العسكري اسم "جيش التحرير الوطني".[1]

([1])-عمار بوحوش، المرجع السابق، ص361.

الفصل الأول:

الثورة الجزائرية بين الفعل العسكري والعمل السياسي.

- المبحث الأول: التطورات العسكرية في الثورة الجزائرية.
- المبحث الثاني: التطورات السياسية في الثورة الجزائرية.
- المبحث الثالث: الحكومة المؤقتة ودورها الدبلوماسي.

المبحث الأول: التطورات العسكرية في الثورة الجزائرية.

لم يكن اندلاع الثّورة التّحريرية في أول نوفمبر 1954 حدث وليد اللحظة، بل كان في جوهره استجابة شعبية وقناعة وطنية بضرورة انتهاج الحل العسكري لاسترجاع السيادة الوطنية. ولكن ثمة ظروف وعوامل ساهمت في الوصول إلى هذا الإنجاز الذي تحقق على أيدي شباب الحركة الوطنية المتشبعين بفكرة أن الاستعمار دخل بالقوة ولا يخرج إلا بالقوة. فعلى الصعيد الداخلي كان الشعب الجزائري مهيأ لخوض معركة التحرير بعد تجارب طويلة من المقاومة، وعلى الصعيد الخارجي انتشرت موجة التحرر من العبودية والاستعمار خاصة بعد الحرب العالمية الثانية[1].

فبعد فشل مساعي اللجنة الثورية للوحدة والعمل لتوحيد صفوف حزب الشعب المنقسم بين المصاليين والمركزيين قرر محمد بوضياف الاتصال بعدد من مناضلي الحزب التابعين للمنظمة الخاصة، والذين قرروا الانتقال الى المرحلة الثانية، وهي التعجيل بالكفاح المسلح، وذلك بتأسيس مجموعة الـ22 .[2]

وكانت البداية بعقد بمجموعة من اللقاءات، كان أهمها لقاء 10 أكتوبر 1954م –اجتماع بولوغين–[3] الذي اجتمع فيه محمد بوضياف –الذي عيّن كمنسق وطني للثورة– بكل من مصطفى

([1])– جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994، ص239.

([2])– محمد العربي الزبيري، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية (1954م–1962م)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر، 2007، ص23. للمزيد أنظر الملحق 01

([3])– زهير أحدادن، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية (1954–1962م)، ط1، مؤسسة أحدادن للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص11.

بن بولعيد[1]، ديدوش مراد، رابح بيطاط والعربي بن مهيدي، ثم انضم اليهم كريم بلقاسم[2] باعتبارهم رؤساء المناطق الثورية[3].

في هذا الاجتماع، تمت دراسة الخطوط العريضة الستة للثورة من خلال إقرار مبدأ القيادة الجماعية، ثم تقسيم البلاد إلى خمس مناطق عسكرية، وتكليف محمد بوضياف بمهمة التنسيق بين الداخل والخارج إضافة إلى الاشراف على تعبئة الشعب الجزائري خاصة بفرنسا، من أجل دفعه لمساندة الثورة الجزائرية[4]، وأخيرا تحديد تاريخ اندلاع الثورة، والاعلان عن قائمة الأهداف التي سيتم الهجوم عليها. كما أطلق على الحركة السياسية باسم " جبهة التحرير الوطني" والتنظيم العسكري اسم " جيش التحرير الوطني".[5]

وفعلا انطلقت الثورة كما حدد لها، في الساعة الواحدة بعد منتصف ليلة الإثنين أول نوفمبر 1954، انطلق حوالي 3000 مناضل بجبال الأوراس وجرجرة وشرق قسنطينة وقاموا بتنفيذ حوالي ثلاثين هجوما في اليوم الأول فقط،[6] كما عمل قادة الثورة على نشر نطاقها في جميع أقطار الجزائر وذلك بتجنيد المناضلين وجمع السلاح. وتميزت هذه العمليات بتنظيم محكم دل على وجود مخطط مدروس اتسم بالجدية والعزم، وقد تركزت الهجومات على المراكز البوليسية والعسكرية

([1])- ولد عام 1917 بمنطقة الأوراس، ناضل في حزب الشعب، من مؤسسي اللجنة الثورية للوحدة والعمل ولجنة الـ22، تولى مسؤولية الناحية الأولى، توفي إثر انفجار جهاز ملغم من طرف المخابرات الفرنسية في 27 مارس 1956م. للمزيد أنظر: محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، د.ط، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1994، ص187.

([2])- ولد عام 1922، انخرط في صفوف حزب الشعب الجزائري سنة 1945، حكم عليه بالإعدام مرتين ابتداء من 1954م، ظهر ضمن المنادين بالكفاح المسلح، كان أحد مؤسسي جبهة التحرير، وعضوا بقيادتها العليا حتى 1962، وهو من أبرز الموقعين على اتفاقية ايفيان، ابتعد بعد 1962 عن الساحة السياسية، واتهم بعد 1965 بتدبير مؤامرة اغتيال بومدين، حكم عليه بالإعدام، وجد مقتولا بفندق فرانكفورت عام 1970. أنظر: محمد حربي، المصدر نفسه، ص188.

([3])- زهير أحدادن، المرجع السابق، ص10.

([4])-محمد العربي الزبيري، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية، المرجع السابق، ص25.

([5])- محمد عباس، الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن (1954-1962م)، د.ط، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص65.

([6])- زهير أحدادن، المرجع نفسه، ص12.

المختلفة للسلطات الفرنسية، واستعملوا في ذلك أسلحة بسيطة تمثلت في قنابل يدوية وأسلحة صيد مصنوعة محليا موروثة عن المنظمة الخاصة. [1]

واقترانا بهذه العمليات المسلحة وزع منشور وهو بيان أول نوفمبر والذي شرح الهدف الأولي للثورة وهو توحيد الشعب الجزائري وراء جبهة التحرير الوطني، واقامة دولة جزائرية مستقلة ديمقراطية واجتماعية في اطار المبادئ الإسلامية.

وقد حقق الثوار نجاحا باهرا في مباغتة المستوطنين والسلطات الفرنسية والتي لم تكن تتوقع حدوثها في هذا التاريخ بالضبط، واعتبرها شأن داخلي، ومجرد أعمال إرهابية، قام بها جماعة من الخارجين عن القانون الذين ستتخذ الإجراءات اللازمة لقمعهم[2].

وتبعا لذلك توالت ردود الفعل الفرنسية المختلفة بدءا بأول بيان صدر عن الحاكم العام "روجي ليونارد" في صباح أول نوفمبر 1954، حدد فيه الخسائر التي لحقت جنوده، واصفا المجاهدين بالمجرمين وقطاع الطرق، كما استدعى بعض القوات الاحتياطية لتدعيم قواته بمناطق الحوادث[3].

كما وجه جملة من الاتهامات العشوائية لعدة أطراف محملا إياهم مسؤولية ما يقع بالجزائر[4]، كما حاول نسبها لأطراف خارجية، من خلال تصريحه في ندوة صحفية في 03 نوفمبر قائلا أن هذه الأحداث ليست بظواهر جزائرية ولكنها نتيجة أحداث تونسية. حيث أراد من خلال هذا

([1])– عمورة عمار، موجز في تاريخ الجزائر، ط1، دار الريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، ص188.

([2])– محمد العربي الزبيري، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية، المرجع السابق، ص25.

([3])– أزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية، د.ط، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2009، ص79.

([4])–محمد العربي الزبيري، المرجع نفسه، ص31.

التصريح أن يفصل الشعب عن ثورته، ووصفها بأنها مجرد انتفاضة بتدبير خارجي من جماعة " الفلاقة" ولن تستمر إلا لأيام قليلة[1].

وفي 05 نوفمبر 1954م أعلن فراسوا ميتران— franswa mitiran – وزير الداخلية لفرنسا، أمام البرلمان الفرنسي أن الحرب أمر محتوم، ونفى وجود أي تنظيم أو سلطة وراء هذه الثورة وأن " الجزائر هي فرنسا"[2]. كما أكد مانديس فرانس – رئيس الحكومة الفرنسية– أن الأمة الفرنسية لن تسمح لأحد بالمغامرة بوحدتها، ما يعني أن انفصال الجزائر أو التفريط فيها غير وارد على الإطلاق، وأن فرنسا ترفض التفاوض مع أي طرف[3]. أما المقيم بالجزائر "روجي ليونار" فقد وصف الثورة على أنها تمرد لبعض الأعراش، وأن المتمردين هم يساريون شيوعيون محرضون على الأعمال التخريبية من قبل مصر[4]. كما صرح السيد ميسكاتلي ممثل ولاية الجزائر العاصمة بمجلس الشيوخ "بأن هذه الأحداث ما هي إلا دلالة واضحة على التضامن الوطيد بين مختلف الحركات الوطنية التي اتحدت جميعها في شمال إفريقيا، إذ ما يتم في واحد من أقطار المغرب إنما هو باتفاق الجميع، ومن تخطيط كل القيادات المتمردة على الشهادة الفرنسية"[5].

أما الصحف الفرنسية فقد كانت أقوالها وتصريحاتها متطابقة مع أفكار وتصريحات السلطة الفرنسية التي فاجأتها الأحداث، فقد أجمعت بصوت واحد على وجوب إنهاء هذا التمرد وهذه الأعمال الإرهابية ومحاربتها بكل الوسائل. من أمثال la Dépèche Algérienne و Journal

(1)– مولود بلقاسم نايت بلقاسم، ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على ثورة نوفمبر، دار الأمة للطباعة، الجزائر، 2007، ص87.

(2)– محمد عباس، المصدر السابق، ص92.

(3)– مولود قاسم نايت بلقاسم، المصدر نفسه، ص105.

(4)– عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1997، ص 405-406.

(5)– محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص91.

d'Alger [1]، كما جاء في جريدة "Le Figaro" و "Le Monde" أن هذا الحدث مؤامرة أجنبية سعيا لخرق الأمن.

أما عسكريا، فإن رد فعل السلطة الفرنسية تمثل بالقيام بمجموعة من الاجراءات أولا، من خلال حل حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وباقي التنظيمات السياسية، والقبض على بعض أعضائها من أمثال عبد الرحمان كيوان، سعد دحلب، مولاي مرباح... ثم قامت باستعمال القوة[2]، وعززت قواتها بالجزائر، حيث وصل عددها سنة 1955م، حوالي 83400 جندي[3] ثم حوالي نصف مليون جندي في أوت 1956م، إضافة إلى الإمدادات التي أخذت تصلها تباعا من الهند الصينية وتونس وألمانيا[4]، وفي نفس الإطار عمدت الحكومة الفرنسية إلى رفع قيمة النفقات العسكرية وعقد العديد من الاتفاقيات خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية لضمان الدعم غير المشروط من حلفائها حتى تزودها بما تحتاج إليه من عتاد وتجهيزات عسكرية.[5]

إضافة إلى هذا تم تطبيق عمليات تطهير واسعة بكل من الأوراس والشمال القسنطيني (والتي سميت بعمليات الفلاقة) والتي أسفرت عن دمار شامل لبعض القرى، وسقوط المئات من الضحايا[6]، وكذلك إعلان حالة الطوارئ ابتداء من 19 مارس 1955م[7]، والشروع في تطبيق

(1)– عمورة عمار، المرجع السابق، ص204.

(2)– محمد قدور، رد فعل الفرنسيين ومواقف أحزاب الحركة الوطنية من اندلاع الثورة التحريرية، مجلة الدراسات الإفريقية، مجلد 03، العدد 08، الجزائر، ماي 2020، ص120.

(3)– شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصر، تر. عيسى عصفور، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982م، ص162.

(4)– أحسن بومالي، استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى (1954م–1956م)، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار، الجزائر، ص172–173.

(5)– جمال قنان، المرجع السابق، ص176.

(6)– أزغيدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص83.

(7)– محمد قدور، المرجع نفسه، ص120.

سياسية الأرض المحروقة، وإقامة المحتشدات والمناطق المحرمة والمعتقلات، ففي نهاية 1954، تم اعتقال 2000 مناضل[1].

وتم تعيين " جاك سوستال jack sustel 'حاكما عاما للجزائر في 25 جانفي 1955، والذي وسع العمليات القمعية إلى جانب المشروع الإصلاحي الذي جاء به، والاعلان عن دمج شرطة الجزائر في شرطة فرنسا[2].

ورغم محاولات التعتيم الإعلامي والتغطية والاعتقالات التي قامت بها السلطة الاستعمارية، ورغم استشهاد العديد من قادة الثورة أمثال ديدوش مراد قائد المنطقة الثانية، ومصطفى بن بولعيد، وغيرهم، إلا أن ذلك لم يؤثر في مسيرة الثورة، التي أصبحت واقعا سياسيا، وقضية شعبية وطنية[3] ، ، وأبلغ دليل على ذلك ازدياد عدد أفراد جيش التحرير الوطني، وارتفاع عدد العمليات العسكرية. وكان أبرزها على الاطلاق انتفاضة الـ20 أوت 1955 بالشمال القسنطيني، لما انجر عنها من نتائج[4] .

وقبل الحديث عن هجومات 20 أوت 1955، ينبغي الإشارة إلى الوضع السائد في تلك الفترة. حيث تسببت عمليات التمشيط المكثفة بخناق شديد على جيش التحرير الوطني في المنطقة الأولى والثانية، خصوصا أمام التفوق الواضح للجيوش الفرنسية، وتقص العتاد والأسلحة[5]. إن تركيز فرنسا على المنطقتين الأول والثانية، تسبب في العديد من الصعوبات والمشاكل للثورة المسلحة، بسبب تركز ثقل الثورة في منطقة الأوراس، ونقص الاسلحة والجنود في صفوف جيش

(1)- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص406.

(2)- زهير أحدادن، المرجع السابق، ص17.

(3)- أزغيدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص99.

(4)- محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، المرجع السابق، ص130.

(5)-المرجع نفسه، ص129.

التحرير الوطني[1]، إضافة إلى مكانة قائدها مصطفى بن بولعيد، ودوره الكبير في تنظيم صفوف المجاهدين في المنطقة. لذا، فإن خبر اعتقاله شكل فراغا في صفوف مناضلي المنطقة الأولى[2].

في حين اشتملت المنطقة الثانية على عدد كبير من أعضاء المنظمة الخاصة ومن مناضلي حركة انتصار الحريات الديمقراطية،[3] اضافة لتصاعد العمليات العسكرية الثورية التي استهدفت الثكنات والمراكز الأمنية والاقتصادية والإدارية للعدو، خففت من حدة الوضع على المنطقة الثانية، حتى فقدت على إثرها القائد ديدوش مراد وآخرون[4] .

أما باقي المناطق، فبالنسبة للمنطقة الخامسة المتاخمة للحدود المغربية، فقد كانت في أسوأ وضع، خاصة من ناحية التسليح، وقد اضطر قائدها العربي بن مهيدي بعد ارتفاع عدد الخسائر الى تجميد العمل المسلح حتى يتمكن من جلب امدادات من الدول المجاورة، في سرية تامة. حيث تمكن من السفر الى القاهرة سنة 1955، للتباحث في الموضوع مع بن بلة.[5] وفي المنطقة الثالثة انطلقت العمليات العسكرية منذ ربيع 1955 ضد سلطات الاحتلال، قامت على إثرها هذه الأخيرة بحملة اعتقالات واسعة[6]، كما كان الحال ذاته في المنطقة الرابعة حيث ألقي القبض على عدد من المناضلين، منهم محمد بلوزداد[7]، وقائد المنطقة رابح بيطاط، وطاردت السلطات الاستعمارية

([1])- أحسن بومالي، المرجع السابق، ص208.

([2])- محمد عباس، المرجع السابق، ص100.

([3])- محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، المرجع السابق، ص130-131.

([4])- زهير احدادن، المرجع السابق، ص15.

([5])- محمد عباس، المرجع نفسه، ص101.

([6])- محمد العربي الزبيري، المرجع نفسه، ص132.

([7])-ولد في 30 نوفمبر 1924م بالجزائر العاصمة، انضم الى حزب الشعب الجزائري سنة 1943، أحد قيادي حركة انتصار الحريات الديمقراطية، أول رئيس للمنظمة الخاصة، شارك في التنظيم لمظاهرات 08 ماي 1945، توفي في 4 جانفي 1952. أنظر: محمد حربي، المصدر السابق، ص228.

مناضلي المنطقة الخامسة، واعتقل عدد منهم، مثل أحمد زبانة الذي تم إعدامه، وعززت فرنسا قواتها بالمنطقة[1] .

لهذه الأسباب جاءت هجومات الشمال القسنطيني، بأهدافها الواضحة التي نذكر منها: فك الحصار العسكري المضروب على منطقة الأوراس، وإعطاء دفع قوي للثورة من خلال نقلها إلى قلب المناطق المستعمرة بشمال قسنطينة، إلى جانب تجسيد التضامن مع الشعب المغربي الشقيق، حيث تزامنت الهجومات مع ذكرى نفي السلطات الفرنسية محمد الخامس ملك المغرب[2]. وكذا لفت أنظار العالم قبل انعقاد دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة وتدويل القضية الجزائرية لأول مرة وعرضها على الأمم المتحدة[3] .

وبعد الاجتماعات التحضيرية في سكيكدة والتي دامت من 25 جوان إلى 01 جويلية 1955م تقرر أن تكون ساعة انطلاق الهجوم منتصف النهار، وتاريخ بدئه 20 أوت 1955م[4]، كما تم ضبط أماكن الهجوم، واختير 39 هدفا بقطاع الشمال القسنطيني ليكون مسرحا للعمليات[5] .

بدأت الهجومات في منتصف نهار 20 أوت 1955، الموافق لـ01 محرم 1375هـ حيث شملت أكثر من 26 مدينة وقرية بالشمال القسنطيني، واستهدفت كافة المنشئات والمراكز الاستعمارية الجوية، ومراكز الشرطة والدرك بالمدن، ومزارع المعمرين بالقرى والأرياف، وتمكن

([1])- زهير احدادن، المرجع السابق، ص17.

([2])- عمر سعد الله، الحكومة الجزائرية المؤقتة والقانون الدولي الإنساني، مجلة المصادر، العدد 14، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر، 2006م، ص73.

([3])- أحسن بومالي، المرجع السابق، ص215.

([4])- المرجع نفسه، ص210.

([5])-أزغيدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص105.

خلالها المجاهدون من احتلال العديد منها[1]. كما سجلت هذه الهجومات انتصارات باهرة على العدو، ومقتل ما يربو عن 120 فرنسيا بين مدني وعسكري، وأكثر من 500 جريح.

وردا منها على هذه الهجومات قامت السلطات الفرنسية بعمليات قمع واسعة، اعتقلت خلالها عددا كبيرا من المواطنين العزل، وأعدمت الكثير منهم فبلغ عددهم أكثر من 12 ألف شخص وأحرقت المداشر، وقتلت وحشدت الكثير منهم في المحتشدات، كما زادت في طلب الإمدادات العسكرية خاصة بعد الاشتباكات المتواصلة مع المجاهدين بالمنطقة الأولى التي شهدت معركة الجرف (سبتمبر 1955م) وكثفت فرنسا من عملياتها القمعية بالجزائر، بتنفيذ جملة من الإجراءات الردعية المتمثلة في عمليات التمشيط، منها عملية الطير الأزرق بالمنطقة الثالثة في شهر فيفري 1956م، وبالموازاة مع تزايد نفوذ الجبهة خاصة بمنطقة الجزائر الحرة، تزايدت الأعمال الإرهابية لمنظمة اليد الحمراء، التي اغتالت بعض الشخصيات أمثال العربي التبسي ورضا حوحو غيرهم[2] .

لكن من نتائجها الايجابية انتشار الثورة لتشمل جميع أنحاء الوطن ومختلف التيارات السياسية والشخصيات المعروفة، وزيادة فعاليتها على المستوى الوطني من خلال القيام برد فعل مضاد للسياسات الفرنسية القمعية بهجومات ثورية ناجحة، زادت من التفاف الشعب الجزائري حولها، وفندت ادعاءات فرنسا بأنها ثورة تخلو من طابع الوطنية والتحررية[3].

ومن خلال اجتماعات لجنة التنسيق والتنفيذ ما بين أكتوبر ونوفمبر 1956م، تقرر نقل المعركة مع العدو إلى العاصمة، حيث تكون بشكل مكثف، تزامنا مع اقتراب مناقشة القضية الجزائرية في الجمعية العامة للأمم المتحدة في جانفي 1957م، قامت جبهة التحرير الوطني بالإعداد للدخول في مرحلة جديدة من التطبيق العملي الشامل لقرارات مؤتمر الصومام، فدعت

(1)- مصطفى الأشرف، الجزائر الأمة والمجتمع، تر.حنفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر،1989م، ص15

(2)- زهير أحدادن، المرجع السابق، ص21.

(3)- المرجع نفسه، ص22.

لإضراب وطني شامل يدوم ثمانية أيام، قصد معرفة مدى وعي الشعب بثورته والتفافه حول قيادتها.[1] فجاء الإضراب الذي دام من 28 جانفي حتى 04 فيفري 1957م، واستمر طوال المدة التي حددتها الجبهة، رغم كل وسائل العنف الي استعملتها السلطات الاستعمارية لإفشال هذا الإضراب، وشمل كل المدن الجزائرية وحتى خارجها[2].

ثم بدأت مواجهة أخرى والتي سميت ب "معركة الجزائر" بإضراب الثمانية أيام وقد استمرت بشكل متزايد العنف حتى اكتوبر 1957م، حيث انتهت بهزيمة تامة للجبهة بالعاصمة، وكانت هذه المعركة في شكل أعمال فدائية تمثلت في تفجير قنابل بالمحلات المدنية الأوروبية، بقيادة ياسف سعدي، والاعتماد على النساء وأبناء الأحياء الشعبية في تنفيذ هذه العمليات.[3]

(1)- صالح بلحاج، تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2008، ص299.

(2)- بن يوسف بن خدة، شهادات ومواقف، ط1، دار العنان للطباعة والنشر، الجزائر، 2004م، ص109.

(3)- صالح بلحاج، المرجع نفسه، ص299.

المبحث الثاني: التطورات السياسية في الثورة الجزائرية:

بعد آخر افتراق للجنة الستة، في الأسبوع الأخير من أكتوبر 1954م، على أمل الالتقاء لدراسة منجزات الثورة في منتصف شهر جانفي 1955م[1]، تقرر اعتبار جبهة التحرير الوطني أداة للنضال السياسي الثوري، حيث وجهت نداءها الأول إلى كافة الشعب الجزائري، الذي عرف باسم "بيان أول نوفمبر"، وأوكلت مهمة تحريره لكل من ديدوش مراد ومحمد بوضياف[2].

حيث ربطت جبهة التجرير الوطني منذ بيان الفاتح من نوفمبر بين النضال السياسي والنضال العسكري، لأجل تحقيق أهدافها المسطرة ضمن هذا البيان[3]، حيث أعطى نقلة نوعية للحركة الوطنية، من مرحلة التطور والرؤية السياسية للقضية الجزائرية إلى مرحلة التجسيد الميداني لتلك الرؤية والعمل المباشر.[4]

وما يلاحظ على البيان أنه امتاز بخصائص رئيسية، عبر عنها في فقرات محددة بليغة المعنى والدلالة، تعكس مستوى عال من النضج السياسي، وعمق النظرة الثورية.[5] إذ تمسك محررو البيان منذ البداية بالشرعية الدولية من خلال إقرارهم بأن "الانفراج الدولي مناسب لتسوية بعض المشاكل منها قضيتنا" فخاطبوا بذلك المجتمع الدولي مثلا في هيئة الأمم المتحدة، مؤكدين على التمسك بالخيار الدبلوماسي لتقرير مصير الشعب الجزائري.[6] ويكون هذا الحل السلمي في إطار

([1])- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص62.

([2])- من مواليد 23 جوان 1919م، بالمسيلة، ناضل في صفوف حزب الشعب الجزائري، أصبح مسؤولا عن المنظمة الخاصة بقسنطينة، كان عضوا بارزا بين 1953 و1954م في تجمع أنصار الكفاح المسلح، اختطف مع بن بلة في 1956م، بقي عضوا في المجلس الوطني للثورة (1956-1962م). أنظر: محمد حربي، المصدر السابق، ص117.

([3])- فاضلي ادريس، المرجع السابق، ص77.

([4])-ابراهيم سياسي، مقاربات في تاريخ الجزائر (1830-1962م)، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص173.

([5])- جمال قنان، المرجع السابق، ص253-254.

([6])- عمر سعد الله، المرجع السابق، ص 94.

الاعتراف بحق الاستقلال بطريقة علنية ورسمية، وكذا فتح المفاوضات مع الممثلين المفوضين من طرف الشعب الجزائري، على أسس الاعتراف بالسيادة الوطنية وحدة لا تتجزأ في إطار الشمال الإفريقي، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، ورفع جميع الإجراءات الاستثنائية.[1]

بالمقابل تحترم الجزائر المستقلة المصالح الفرنسية، سواء ثقافية أو اقتصادية، كما يمنح المستوطنين الأوربيون بالجزائر حق الاختيار بين الجنسية الفرنسية فيطبق عليهم قوانين الأجانب، أو الجنسية الجزائرية، وفي هذه الحالة يعاملون كجزائريين بما لهم وما عليهم من حقوق وواجبات[2].

وأكد قادة التحرر الوطني – من خلال البيان– أن مشروعهم الثوري الذي يستهدف القضاء على النظام الاستعماري، وإقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية في إطار المبادئ الاسلامية بعطي الشرعية الشعبية لجبهة التحرير الوطني، ولذلك تعمدوا تجاهل مختلف التنظيمات الوطنية السابقة، وخاطبوا مباشرة الشعب الجزائري، كما خاطبوا " المناضلين من أجل القضية الوطنية" دون أن يحددوا انتماءاتهم الحزبية، وطالب البيان كل من يتقاسم مع الجبهة مرجعيتها الفكرية وثوابتها الوطنية، أن ينضم إلى الثورة بصفة فردية دون أي شروط مسبقة[3].

وأدركت الجبهة أيضا أن عملية التحرير مهمة شاقة، وليس في مقدور حزب أو ائتلافية أحزاب أن تحققه بإمكانياتها وحدها، وبالتالي فمهمة التحرير مهمة شعب بكامله، والذي يجب أن يعبى جميع قواته من اجل هذه الغاية[4] .

وعلى المستوى الدولي سارع ممثلو الجبهة الى تبليغ صوت الثورة الى الرأي العام الدولي، فكانت الدول العربية التي تعرضت للضغط الاستعماري " الحليف الطبيعي" لجبهة التحرير. ففي

(1)– محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، المرجع السابق، ص 82–83.

(2)– المرجع نفسه، ص83.

(3)– رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص22.

(4)– جمال قنان، المرجع السابق، ص257.

05 جانفي 1955م تقدم مندوب المملكة العربية السعودية بمذكرة لمجلس الأمن لفت فيها نظره الى خطورة الحالة في الجزائر والتي تهدد الأمن والسلم الدوليين. وبتاريخ 18 أفريل من نفس السنة أوصت دول مؤتمر باندونغ بعرض القضية الجزائرية على الأمم المتحدة.[1]

كما زادت شمولية وتعزيز الثورة وذلك من خلال انضمام أحزاب الحركة الوطنية لصفوفها، ففي 07 جانفي 1956 دعا الشيخ العربي التبسي رواد جمعية العلماء المسلمين للالتحاق بالثورة، وطالبوا باستقلال الجزائر عن السلطة الفرنسية، وفي شهر أفريل 1956 أعلن كل من فرحات عباس، أحمد فرانسيس وأحمد توفيق المدني عن انضمامهم للجبهة بصفاتهم الشخصية لا الحزبية، وذلك بمناسبة تواجدهم في القاهرة من خلال ندوة صحفية.[2]

وبعد التفاف الشعب حول الثورة، ونتيجة لرد الفعل الاستعماري ضد الثورة والذي صار في منتهى الوحشية، فكان لابد من إعادة النظر لتزويد جيش التحرير بهياكل تنظيمية تضمن استمرار الثورة[3]، بلإضافة الى أن الوضع الخارجي للدول في تلك الفترة اتسم بحدة التوتر جراء اشتداد الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي، والذي كان له اثر إيجابي من خلال اشتداد موجات التحرر العالمي والآسيوي والافريقي والعربي، والذي كان سندا للإنتفاضة الجزائرية. [4]

ولتحقيق ذلك الهدف، سعى قادة الثورة الى تحضير اجتماع وطني يضمهم جميعا لدراسة أوضاع الثورة، وتشريع ميثاق سياسي يحدد وسائل وأهداف الثورة، ويعمل على إيجاد قيادة مركزية تقوم بتنظيم وتسيير المقاومة[5]، باقتراح من العقيد زيغود يوسف قائد المنطقة الثانية. وبعد

(1)- فاضلي إدريس، المرجع السابق، ص80.
(2)- المرجع نفسه، ص83.
(3)- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص264.
(4)- أزغيدي محمد حسن، المرجع السابق، ص72.
(5)- المرجع نفسه، ص108

الاتصالات العديدة التي جرت لعقد هذا المؤتمر، ونظرا للصعوبات التي شهدها منطقة الشمال القسنطيني فقد تعذر على قيادة الثورة عقد المؤتمر الوطني هناك، كما تعذر عقده في جبال سوق أهراس أو جبال الأوراس، فتقرر أخيرا عقده بحوض الصومام.[1] وبهذا انطلقت أشغال المؤتمر في 20 أوت 1956م، وحضرها قادة المنطقة الخامسة والثالثة وعبان رمضان ممثلا عن الجبهة، وترأس جلسات المؤتمر العربي بن مهيدي – قائد المنطقة الخامسة– في حين تغيب ممثلي المنطقة الأولى والسادسة، وكذا ممثلي الوفد الخارجي.

وتركزت أشغال المؤتمر على نقطتين أساسيتين هما:

- تزويد الثورة مؤسسات تمثيلية ذات صلاحيات منفصلة تعمل على تحدي العقبات .
- تحرير ميثاق يبين أهدافها ووسائل تحقيقها ونظرتها لمختلف الوسائل الوطنية والدولية، التي له علاقة بالثورة الجزائرية.

وبعد عدة مداولات ومناقشات أصدر المؤتمرون قرارات هامة، يمكن إجمالها في تعيين قيادات سامية للثورة، اضافة لقيادة وطنية موحدة تتمثل في المجلس الوطني للثورة والذي هو بمثابة مجلس النواب، ولجنة التنسيق والتنفيذ. كما أقر المؤتمر أولوية الداخل على الخارج، وأولوية السياسي على العسكري، ومبدأ القيادة الجماعية لكورة، وكذا تقسيم البلاد إلى ست مناطق، مع وضع حدود كل منطقة[2].

(1)– أحسن بومالي، المرجع السابق، ص334–335.

(2)– المرجع نفسه، ص338.

بينما تمثلت القرارات العسكرية في اعادة توزيع المهام، استحداث رتب عسكرية جديدة، وإقامة إدارة عصرية وقانون داخلي للجيش الوطني الشعبي. كما تم تشكيل محاكم لحل النزاعات بين المدنيين والعسكرين[1]. وكذلك من القرارات الهامة لمؤتمر الصومام:

-الإعتراف بوحدة الأمة الجزائرية.

-الإعتراف باستقلال الجزائر وسيادتها في جميع الميادين بما فيها الدفاع الوطني والدبلوماسي.

-الإعتراف بجبهة التحرير الوطني بوصفها الهيئة الوحيدة والمفاوض الوحيد الممثل الشعب الجزائري.

-تجرى المفاوضات على أساس الاستقلال بما فيه الدبلوماسية والدفاع الوطني.[2]

وبهذا فقد رسم مؤتمر الصومام المنهج السياسي العام لجبهة التحرير الوطني، كما حدد المؤتمر أيضا نشاط الوفد الخارجي في جملة وسائل تمثلت في السعي للحصول على تأييد الدول والشعوب الأوربية، والديمقراطيات الشعبية والعربية وغيرها. ولأجل ذلك عززت الجبهة الوفد الخارجي بمكتب دائم بهيئة الأمم المتحدة، وأخر بالولايات المتحدة الأمريكية، ومكتب بالبلدان الأسيوية، وخصصت وفود متنقلة لزيارة العواصم والمشاركة في التجمعات العالمية الثقافية، وتجمعات الطلبة والنقابات وغيرها.

أمام النجاح الذي حققه مؤتمر الصومام، خصوصا جعل القضية الجزائرية تطرح ضمن القضايا العالمية، أسرعت السلطات الفرنسية باتخاذ تدابير جديدة كان في مقدمتها اختطاف الطائرة

(1)- عمر مشري، مؤتمر الصومام منعرج تريخي للثورة، مجلة أول نوفمبر، لسان المنظمة الوطنية للمجاهدين، العدد 17، ديسمبر 2011، ص56.

(2)- محمد الأمين بلغيث، تاريخ الجزائر المعاصر، دراسات ووثائق، ط2، دار ابن كثير، بيروت، لبنان، 2007، ص183.

المغربية التي كانت تقل قادة الوفد الخارجي يوم 22 أكتوبر 1956م، وهو في طريقه إلى تونس لحضور المؤتمر الذي دعت إليه أقطار المغرب العربي الثلاث[1].

كما شاركت في العدوان الثلاثي على مصر في 31 أكتوبر 1956م، على أمل إنهاء الدعم المصري للثورة الجزائرية باعتبارها القاعدة الخلفية للثورة الجزائرية[2]. كما عمل على تطبيق أساليب جديدة أكثر قمعا ووحشية، وذلك باستعمال المزيد من القوة العسكرية، وسد منافذ العبور أمام الثوار مثل خط موريس[3] وذلك من أجل حصار الثورة وإخمادها بأي لمن، لكن رغم تطور وسائل القمع الاستعمارية إلا أن الثورة زادت اشتدادا خاصة بعدما حققته القضية الجزائرية من انتصارات في المحافل الدولية[4] .

ومن هذا المنطلق اجتمع أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ يوم 22 جانفي 1957م بالعاصمة بعد مبادرة من العربي بن مهيدي، تم خلالها الاتفاق على القيام بإضراب شامل لمدة ثمانية أيام يبدأ بتاريخ 28 جانفي إلى غاية 04 فيفري1957م[5] .

وتمهيدا لذلك تم إرسال التعليمات لكل المسؤولين بالداخل لمساندة هذا العمل، كما أرسلت أيضا إلى رفقائهم بتونس والمغرب، واتحادية فرنسا، والوفد الخارجي بالقاهرة، وكان الهدف من ذلك جعل الإضراب دليلا على أن جبهة التحرير الوطني هي الممثل الوحيد والشرعي للشعب الجزائري،

([1])- أبو القاسم سعد الله، خلاصة تاريخ الجزائر المقاومة والتحرير (1830-1962م)، ط1، دار الغرب الاسلامي، لبنان، ص176.

([2])- أزغيدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص167.

([3])- عبارة عن خط شائك مكهرب بين الحدود التونسية الجزائرية، أمر بإقامته وزير الدفاع الفرنسي أندري موريس لخنق الثورة الجزائرية وحصرها.

([4])- بن يوسف بن خدة، الجزائر عاصمة المقاومة (1956-1957م)، تر. مسعود حاج مسعود، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005م، ص72.

([5])- عمورة عمار، المرجع السابق، ص327.

وكذلك لفت أنظار الرأي العام العالمي إلى القضية الجزائرية التي كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة تتأهب لمناقشتها في دورها الثانية عشر.[1]

وفي 20 جانفي 1957، أصدرت جبهة التحرير الوطني نداء الى الشعب الجزائري تدعوه فيه الى الإضراب لمدة أسبوع أي من يوم الإثنين 28 جانفي الى 04 فيفري 1957م، بشكل منشورات، كان نص البيان فيها كالآتي: "**أيها الشعب المجاهد، ايها المواطنون من تجار وعمال وموظفين وفلاحين...إنكم ستستعدون لأسبوع الإضراب العظيم، اسبوع الكفاح السلمي للأمة التي فاتها شرف الكفاح...فامضوا مصممين، فالله معكم وجبهة التحرير بجيشها العتيد وراءكم...**"[2].

هذا الخطاب الشديد اللهجة قد استجابت له كل شرائح التجار والعمال والمواطنين، وشمل الإضراب كل التراب الوطني ووصل إلى الخارج، وبلغت نسبة الإضراب 90% وتجلت مظاهره في غلق الدكاكين ومقاطعة الشراء[3]. ونظرا هذه الشمولية عبأ الجيش الفرنسي كل الوسائل القمعية، وازدادت عميات البطش ضد آلاف المواطنين، وألقي القبض على الكثير منهم، وتم استجوابهم بأبشع وسائل التعذيب[4]، وفي الأيام الموالية للإضراب حمل العمال قهرا إلى مقرات أعمالهم، كما نهب الجنود الفرنسيون أرزاق الجزائريين، وحطمت المقاهي بالفؤوس واقتلعت الأبواب، وحوصرت الأحياء العربية بالمدن الكبرى بالأسلاك الشائكة لتسهيل عمليات التمشيط، وظل عدد المضربين مرتفعا رغم هذه الإجراءات، مع اضطرار البعض القليل للالتحاق بأعمالهم قهرا. أما على السواحل،

(1)- عمورة عمار، المرجع السابق، ص327.

(2)- أزغيدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص 167. للمزيد انظر الملحق 03.

(3)-بن يوسف بن خدة، المرجع السابق، ص79.

(4)- عبد الوهاب يحياوي، قراءة في اضراب الثمانية أيام (28 جانفي-04 فيفري 1957)، مجلة تاريخ المغرب العربي، المجلد 03، العدد 07، ص269-270.

فكان حوالي خمسين ألفا من الجنود المدججين بالسلاح مستعدين للتوغل بالدبابات والمروحيات، حيث حوصرت القصبة بأكملها.[1]

ورغم هذا، كان للإضراب نتائج ايجابية، من خلال تخفيف الضغط المفروض على جيش التحرير الوطني بالجبال، وفك الحصار على الولايتين الثالثة والرابعة، كما أن الإضراب عطل أشغال بناء خطوط الأسلاك الشائكة المكهربة[2]، كما أثبت الإضراب أن الجزائر ليست ببلد ميت سياسيا، ومحا الاعتقاد الخاطئ بأن الثورة ليست معممة على الشعب، من خلال انضمام المواطنين بصفة جماعية إلى صفوف جهة التحرير الوطني.[3]

وفي ظل هذه الظروف عقد المجلس الوطني للثورة دورته الأولى بالقاهرة بين 20 و28 أوت 1958م، حضره قادة من الداخل والخارج لتدارس الأوضاع والنتائج. وأكد خلاله المجتمعون على المساواة بين جميع المشاركين في الكفاح التحريري، أي لا أولوية للسياسي على العسكري، ولا فرق بين الداخل والخارج، كما أن هدف الثورة كان ويظل إنشاء جمهورية اجتماعية لا تتناقض مع المبادئ الاسلامية[4].

كما تقرر زيادة النضال بالمجالين السياسي والعسكري وتأمين السلاح، ولتحقيق ذلك رأى المجتمعون ضرورة توسيع الجهاز القيادي، كما رفع المجلس الوطني للثورة عدد أعضائه إلى 54 عضو، وبهذا استطاع المجلس إصدار قرارات كانت في مستوى المرحلة التي تجتازها الثورة[5].

([1])- عبد الوهاب يحياوي، المرجع السابق، ص270.

([2])- فاضلي ادريس، المرجع السابق، ص113.

([3])- محمد حربي، المصدر السابق، ص122.

([4])- محمد عباس، المرجع السابق، ص235.

([5])- أزغيدي محمد لحسن، المرجع السابق، ص 181.

وقد حاولت على إثر ذلك الإدارة الفرنسية خلق فجوات داخل الثورة، فأنشأت هيئة خاصة تعرف باسم"la sas" إضافة إلى إجراءات أخرى، أرادت بها ضرب عمق الثورة، منها الاعتقالات العشوائية وخطف واعتقال بعض القادة البارزين، ولما عجزت عن القضاء على الثورة عادت لضربها بالبلدان الشقيقة المجاورة وذلك بالاعتداءات على ساقية سيدي يوسف بفيفري 1958م[1]، وهر الأمر الذي استغلته القيادة الثورية للعودة إلى الواجهة بقوة، فأصدرت بيانا عبرت فيه عن تضامنها مع الشعب التونسي. وبذلك وجدت الجمهورية الفرنسية الرابعة نفسها في موقف حرج دوليا، ما سرع في سقوطها بعد أسبوع من الحادثة، إثر انقلاب قام به قادة الجيش في 13 ماي 1958م، جاء على إثره الجنرال شارل ديغول charle Dégole على رأس الجمهورية الفرنسية الخامسة، والذي شهدت على عهده الثورة فصلا جديدا، كان أكثر عنفا وشراسة اعتمد خلالها على القمع والإصلاح معا[2].

وكان من نتائج الاعتداءات أيضا انعقاد مؤتمر طنجة 30-27 أفريل1958م، ضم الأحزاب والقيادات الرئيسية في البلدان العربية الثلاث. والذي هدف إلى توطيد التضامن المغربي[3].

وفي ظل هذه الأوضاع بادرت لجنة التنسيق والتنفيذ إلى الاجتماع بالمجلس الوطني للثورة بالقاهرة في 09 ديسمبر 1958م، للنظر في أمر إنشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وذلك لقطع الطريق على ديغول الذي قرر إحراء استفتاء بالجزائر قبل تطبيق سياسة الإدماج، وتم الاعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة في 19 سبتمبر 1958م، وضمت في تشكيلها كل التوجهات السياسية، وقد أسندت رئاستها للسيد فرحات عباس[4]، والتي سنتحدث عنها في المبحث الثالث.

([1])- أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص180-181.

([2])- محمد عباس، المرجع السابق، ص239.

([3])- محمد حربي، المصدر السابق، ص177.

([4])- المصدر نفسه، ص 186.

المبحث الثالث: الحكومة الجزائرية المؤقتة ودورها الدبلوماسي:

بعد أن تم تشكيل أول جهاز تنفيذي رسمي للثورة الجزائرية، والمتمثل في لجنة التنسيق والتنفيذ والتي ضمت خمسة أعضاء (عبان رمضان، بن يوسف بن خدة، سعد دحلب، كريم بلقاسم والعربي بن مهيدي) وذلك بموجب قرارات مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956م برزت أهميتها السياسية على المستوى الخارجي.[1] ولذلك، فإن مغادرة هذه اللجنة للقطر إثر معركة الجزائر، وانتقال مختلف الأجهزة القيادية للثورة الى تونس، تسبب في ظهور عدة أزمات داخلية سنة 1957م، وهو الأمر الذي دفع بالقيادة الثورية الى محاولة ايجاد بديل له، وكان ذلك بمثابة البداية لتأسيس مشروع الحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية.[2]

كما يعد مجيء ديغول الى السلطة في فرنسا، إثر حوادث 13 ماي 1958 عاملا هاما يضاف الى العامل السابق، فبعودة ديغول عادت القوة للنظام الفرنسي الذي كان يعول أساسا على الجيش والحل العسكري للقضاء على الثورة الجزائرية.[3]

ومن ثم برزت أول فكرة عن الحكومة المؤقتة في الرسائل المتداولة بين قيادة الثورة في الخارج والداخل بداية سنة 1956م، كما تذكر بعض الشهادات أن فكرة التأسيس لهذه الحكومة بدأت تتبلور بعد حادثة اختطاف الزعماء الخمس يوم 22 أكتوبر 1956م، ردا على العدوان الفرنسي الذي حاول القضاء على الثورة الجزائرية من خلال استهداف هيئاتها القيادية[4]. ثم طرحت الفكرة للنقاش بجدية أكثر خلال جلسات المؤتمر الوطني للثورة الجزائرية المنعقدة بالقاهرة من 20 الى

([1])–د. محمد العربي الزبيري، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية، المرجع السابق، ص56.

([2])– الأمين شريط، التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية (1919–1962م)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998، ص105.

([3])– راضية قرني، تطور الهيئات القيادية للثورة الجزائرية (1956–1958م)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر –بسكرة– الجزائر، 2015م، ص82.

([4])– محمد العربي الزبيري، المرجع نفسه، ص105

28 أوت 1957م، حيث اتخذ قرار تم بموجبه تفويض لجنة التنسيق والتنفيذ بمهمة تشكيل الحكومة المؤقتة.[1] ومن ثم أعلن عن تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تنفيذا لقرارات هذا المؤتمر، وذلك في يوم الجمعة 19 من سبتمبر 1958م على الساعة الثالثة عشرة بتوقيت الجزائر، في كل من القاهرة، الرباط وتونس، ومنذ ذلك التاريخ أصبحت الحكومة المؤقتة بمثابة الجهاز التنفيذي المختص بالتعامل باسم الجمهورية الجزائرية والممثل الشرعي لها ولثورتها ولشعبها.[2]

وقد ضمت هذه الحكومة إضافة لفرحات عباس كرئيس مجموعة كبيرة من المناضلين والتي تميزت بثلاث تشكيلات أساسية.[3]

وبمجرد الإعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة تهافتت رسائل الاعتراف من جميع حكومات الدول العربية (ما عدا الحكومة اللبنانية التي انتظرت أربعة أشهر)، كما اعترفت بها كذلك مباشرة الصين ثم كوبا، ثم توالت الإعترافات من جميع قارات العالم إلا أوروبا نظرا لعلاقتها بفرنسا والتي هذذت الدول المساندة للقضية الجزائرية والمعترفة بحكومتها بقطع العلاقات الدبلوماسية. رغم هذا، فقد وصل عدد الدول التي اعترفت بالحكومة المؤقتة قبيل الاستقلال 36 دولة.[4] ثم عينت الحكومة ممثلين جزائريين عند هذه الدول وبهذا أصبح للدولة الجزائرية وجود سياسي واعتراف دولي رغم معارة فرنسا وحلفائها.

وقد أوضحت الحكومة الجديدة أن مقرها النهائي سيكون على الأرض الجزائرية، وإلى أن يصبح الأمر ممكننا فسوف يقيم الوزراء في عواصم الحكومات الصديقة، كما وضعت جملة من

([1])- نبيل أحمد بلاسي، الاتجاه العربي والإسلامي ودوره في تحرير الجزائر (1830-1962م)، الهيئة المصرية للكتاب، مصر، 1990م، ص195.

([2])- د. عمر سعد الله، الحكومة الجزائرية المؤقتة والقانون الدولي الإنساني، مجلة المصادر، العدد 14، كلية الحقوق والعلوم الإدارية، جامعة الجزائر، ص67.

([3])- بسام العسلي، جبهة التحرير الوطني الجزائري، ط2، دار النفائس، لبنان، ص153. أنظر الملحق رقم 04.

([4])- زهير أحدادن، المرجع السابق، ص58. وللمزيد أنظر الملحق رقم 05.

الأهداف والمهام منها إعادة بعث الدولة الجزائية من خلالها وتحقيق الحرية والعدالة والتحرر الاجتماعي.[1]

كما أعربت عن استعدادها لفتح باب المفاوضات مع الحكومة الفرنسية بصفتها "الممثل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري"، والإيمان بالوحدة الفيدرالية المغربية، وبعروبة الجزائر، حيث أشارت إلى أن الجزائر جزء لا يتجزأ من العالم العربي، وحددت سياستها فيما يتعلق بتسوية القضية الجزائرية مع فرنسا والأقلية الأوروبية، وذلك بتعهدها بمنحهم حق المواطنة، وكل الضمانات الأساسية المشروعة، إضافة إلى أنها قد أعطت رؤية مستقبلية للعلاقات الفرنسية الجزائرية في حالة الاستقلال على أنها ستقوم على أساس المساواة، كما أعلنت عن احترامها لميثاق الأمم المتحدة، وحقوق الإنسان، واتفاقيات جنيف الخاصة بأسرى الحرب، وبذلك رسمت القاعدة الأساسية لها في الميدان الدولي[2].

أما داخليا فقد تولت مسؤولية قيادة الحزب، وتسيير مصاح الأمة، وإقامة العلاقات الدبلوماسية والتعيين في الوظائف المدنية والعسكرية، والمناقشة والمصادفة على الميزانية، كما خولت نفسها إمكانية استدعاء المجلس الوطني للثورة لعقد دورات استثنائية[3].

وعلى الصعيد العالمي لعبت الحكومة المؤقتة دورا هاما في تدويل القضية الجزائرية في مختلف المحافل الدولية، مستعملة في ذلك كل الوسائل المتاحة، إلقاء المحاضرات وإقامة المعارض وإرسال البعثات الرياضية والفنية. كما عملت الحكومة الجزائرية المؤقتة على تكثيف نشاطها واتصالاها في المنتديات الدولية، والسفارات الخارجية المعتمدة خاصة القاهرة في نطاق

(1)- بسام العسلي، المرجع السابق، ص154.

(2)- نبيل أحمد بلاسي، المرجع السابق، ص201.

(3)- ابراهيم لونيسي، الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة الجزائرية (1954-1962م)، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2007م، ص91.

كسب اعتراف طرف جميع الدول الأعضاء وغير الأعضاء في هيئة الأمم، قصد الضغط عليها وإرغامها على ضرورة إيجاد حل لتسوية القضية الجزائرية[1].

بالإضافة الى مشاركتها في المؤتمرات الدولية مثل مؤتمر باندونغ ومؤتمر الصداقة بين شعوب إفريقيا وآسيا ومؤتمر الشعوب الإفريقية وهيئة الأمم المتحدة التي اتخذت منها منبرا لسياستها الخارجية واستطاعت بذلك عزل فرنسا عن الساحة الدولية.[2]

ففي مؤتمر باندونغ عام 1955م والذي حضرته الدول الأفروآسياوية أبدى المؤتمرون دعمهم المطلق للثورة الجزائرية، وبفضل الجهود الجبارة للدبلوماسية الجزائرية، قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة لأول مرة في دورتها العاشرة تسجيل القضية الجزائرية على جدول أعمالها، وذلك يوم 30 سبتمبر 1956م، نتيجة حصولها على 23 صوتا ضد 27. وفي الدورة الثالثة عشر التي انعقدت في 09 ديسمبر 1958م قدمت الدول الأفروآسيوية توصية تنص على الإعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره.[3]

ونظرا للعوامل الداخلية والخارجية التي طرأت على القضية الجزائرية، فعلى المستوى الداخلي تصادف قيام الحكومة المؤقتة مع الاتصالات السرية للمفاوضة مع فرنسا حيث رفضت الحكومة مشروع "سلم الشجعان" الذي عرضه ديغول، والذي صرح بأنه يعترف بالشخصية الجزائرية وأنه يبحث عن حل يحافظ به على المصالح، وفسرت هذا التصريح على أنه استسلام ، وعقدت اجتماعا بتونس أصدرت على إثره تصريح 02 سبتمبر 1959 م رأت فيه أن تصريح ديغول يشكل قاعدة صالحة للمناقشة والتفاوض، لأنه يعترف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره. [4]

([1])- عمورة عمار، المرجع السابق، ص105.

([2])- محمد بجاوي، المرجع السابق، ص187

([3])-عمورة عمار، المرجع نفسه، ص195-196.

([4])- زهير أحدادن، المرجع السابق، ص64.

وما لم يترك أي مجال للمناقشة، هو تصريح ديغول من خلال الخطاب الذي ألقاه في 16 سبتمبر 1959، والذي اعترف فيه ضمنيا بحق الجزائر في تقرير مصيرها. كون هذا الحق هو أحد الأهداف الأساسية للثورة الجزائرية، فقد أجابته الحكومة المؤقتة برغبتها في التفاوض بشرط الاتصال بالمعتقلين الخمسة في باريس.[1]

وفي 20 نوفمبر أصدرت الحكومة المؤقتة بيانا عينت فيه وفدا يتكون من: أحمد بن بلة، محمد بوضياف، حسين آيت أحمد، محمد خيضر ورابح بيطاط لإجراء محادثات مع الحكومة الفرنسية حول ظروف وضمانات تطبيق تقرير المصير، ونظرا لهذه الظروف عقد المجلس الوطني للثورة اجتماعا بطرابلس الغرب من 16 ديسمبر 1959م إلى 18 جانفي 1960م، درس فيه أوضاع الثورة سياسيا، عسكريا ودبلوماسيا. كما أدخل تعديلات على الحكومة المؤقتة، واختتم اجتماعاته بتنظيم المعونات الخارجية وتأكيد فعاليتها، والإجماع على تقرير المصير، وشكر البلدان العربية والأفروآسيوية ، وتقدير البلدان الاشتراكية في محاولاتها لدعم الجزائر. ومن ثم كانت التشكيلة الثانية للحكومة ثم الثالثة حيث تمت تركية بن يوسف بن خدة كرئيس للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والتي قادت الجزائر في اتفافيات إيفيان التي كان الاستقلال أهم نتائجها[2].

وأمام النشاط الدبلوماسي ونجاحات الثورة في الداخل، لم يكن أمام فرنسا إلا أن ترضخ للمفاوضة مع الجزائريين ممثلين في حكومتهم المؤقتة، فوجهت لها دعوة يوم 14 جوان 1960، من طرف رئيس الجمهورية الفرنسية، لتعلن الحكومة المؤقتة يوم 20 جوان عن ردها، وذلك بإرسال وفد برئاسة فرحات عباس لمقابلة الجنرال ديغول، وبناء على ذلك أرسلت الجزائر مبعوثين

(1)- زهير أحدادن، المرجع السابق، ص64.

(2)- نبيل أحمد بلاسي، المرجع السابق، ص209.

لدى الحكومة الفرنسية لترتيب سفر الوفد فاجتمعت يوم 23 جويلية بتونس لتباحث الوضع بعد محادثات مولان من 25 إلى 29 جران 1960.[1]

(1)- نبيل أحمد بلاسي، المرجع السابق، ص210.

الفصل الثاني:

القضية الجزائرية في المحفل العربي

- المبحث الأول: الحالة السياسية في البلاد العربية
- المبحث الثاني: موقف الجامعة العربية من القضية الجزائرية
- المبحث الثالث: المساعي العربية وأشكال الدعم

لقد كان للثورة الجزائرية بتطوراتها السياسية والعسكرية صداها بالداخل والخارج، كما أنها لم تكن منأى عن الأحداث الحاصلة على الساحة العربية، وحتى نظهر الترابط الحاصل بينهما، ارتأينا أن نفرد هذا الفصل للحديث عن أهم التطورات ببعض البلدان العربية، وكذا تتبع مراحل دعمها للثورة الجزائرية، ماديا، دبلوماسيا وعسكريا.

المبحث الأول: الحالة السياسية في البلاد العربية:

بمجيء الحرب العالية الثانية، وانقسام العالم إلى معسكرين، شرقي وغربي، أصبحت المنطقة العربية فضاءا خصبا للأطماع والنفوذ الأجنبية[1]، شهدت خلالها هذه المنطقة ولمدة طويلة صراعات متتالية لأجل اقتسام النفوذ بها، وإحكام القبضة على حكوماتها وشعوبها. غير أنه مع نهاية الحرب، وبانتصار الحلفاء، وظهور متغيرات جديدة بالمسح العالمي، والسياسة الدولية، كمناداة الاتحاد السوفياتي بالحرية والاستقلال للشعوب المستعمرة، وتأسيس هيئة الأمم المتحدة[2] بدا نمو الحركات التحررية في العديد من البلدان العربية حيث أدركت شعوبها ضرورة تغيير طريقة تعاملها مع الاستعمار من أجل تحقيق هدفها الأول المتمثل في الاستقلال.

أما مصر التي كان حكامها يتوقعون أنه بعد عقد معاهدة 1936م مع بريطانيا ستتحسن الأوضاع والعلاقات بين الطرفين، غير أن إبقاء إنجلترا عشرة آلاف جندي من قواتها بمنطقة القناة، وتدخلها في كل صغيرة وكبيرة من الشؤون الداخلية لحكومة مصر كان سببا في رفض الشعب المصري هذه المعاهدة، وفي ثورته ضد الحكومات المصرية وطريقتها في التعامل مع الاستعمار الإنجليزي، وأمام تزايد غضب الشعب المصري وصراع الأحزاب والحكومة المصرية، اضطرت حكومة مصطفى النحاس عام 1951م، لإلغاء معاهدة 1936م واتفاقية السودان، غير

(1)- أحمد بشيري، الثورة الجزائرية والجامعة العربية، ط1، منشورات تالة، الجزائر، 2005، ص7.

(2)- محمد حسين الحبيب، حقائق عن ثورة 14 تموز بالعراق، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، العراق، 1981، ص14.

أن ذلك لم يخفف من حدة الغضب عند الشعب المصري والأحزاب المناهضة لسياسة الحكومة المصرية، وسرعان ما اشتعل فتيل الحرب بالقاهرة في 26 جانفي 1952م، وأخذت الهوة تتسع بين الشعب وحكامه ما زاد في الاستياء العام، وارتفعت صيحات البرلمانيين بالفساد وانتقاد الحكام[1].

هذه الرغبة العارمة في إحداث التغيير، حققته أخيرا فئة الضباط الأحرار بقيادة جمال عبد الناصر واستولت في 23 جويلية 1952م على السلطة بعد انقلاب لم ترق فيه الدماء[2] قامت بعدها حكومة الثورة بحل الأحزاب السياسية القديمة بمصر، وإلغاء دستور 1923م ووضع دستور جديد بموجبه إلغاء النظام الملكي، والأخذ بالنظام الجمهوري.[3]

كما تمكنت حكومة الثورة المصرية من تعبئة الشعور القومي لدى المصريين، وتقوية الجيش لمقاومة الاستعمار، وإرغامه على الإذعان لإرادة الشعب، فاضطرت إنجلترا للدخول في المفاوضات، والتي تمسك فيها قادة الثورة بضرورة جلاء القوات البريطانية دون الارتباط بأي تحالف عسكري، أو دفاع مشترك حتى يحقق الشعب، استقلاله، وانتهت المفاوضات باتفاقية رفعت في 19 اكتوبر 1954م، والتي نصت على إلغاء المعاهدة السابقة، وجلاء القوات البريطانية جلاء تاما عن الأراضي المصرية. وبهذا تحصلت مصر على استقلالها، ونفذت بنود هذه المعاهدة بسحب القوات البريطانية عن مصر في 18 جوان 1956م.[4]

ولا يمكن الحديث عن مصر دون التحدث عن أحوال السودان باعتبار أن تاريخ الشعبين المصري والسوداني كان مترابطا تقريبا، فقد كانت السودان بموجب معاهدة 19 جانفي 1899م تحت الحكم الثنائي (مصري–بريطاني)، وقد تأزم الوضع في العديد من المرات بسبب المطالب

(1)– علاء الدين الخاني وآخرون، تاريخ العرب الحديث والمعاصر، مطبعة المنار، دمشق، 1961م، ص320.

(2)–فرانتز تتشر وآخرون، تاريخ العالم العربي، دار صادر، لبنان، 1985م، ص203.

(3)– عبد العزيز نوار، المرجع السابق، ص332.

(4)– علاء الدين الخاني وآخرون، المرجع نفسه، ص365–366.

المصرية بوحدة وادي النيل[1] وسبب نشاط الحركات الوطنية السودانية المناهضة للإدارة البريطانية، وفي سنة 1942م ظهرت أحزاب وطنية تتطلع إلى مصر مثل حزب الأشقاء وحزب الاتحاديين وحزب الأحرار وحزب وحدة النيل، وبالمقابل حزب الأمة برعاية عيد الرحمن المهدي، والمطالب باستقلال السودان عن مصر وبريطانيا[2].

وقد استمر هذا النشاط حتى إعلان القاهرة سنة 1951م إنهاء الحكم الثنائي بانتهاء المعاهدة المصرية البريطانية، وبعد ثورة 1952م، اتفقت الحكومة المصرية مع بريطانيا في فيفري 1953م على أن يترك للسودانيين أمر تقرير مصيرهم، رغبة منهم في أن يجعلوا للسودان نقطة ثقل سياسية خاصة به، وفي ديسمبر 1955م أقر البرلمان السوداني وبالإجماع أن السودان دولة مستقلة ذات سيادة تامة، وأعلن استقلالها التام في جائفي من السنة ذاتها[3].

أما بخصوص فرنسا الدولة الاستعمارية الثانية في الوطن العربي فقد انهزمت أمام الألمان في مطلع الحرب وآلت مستعمراتها في المشرق أو في شمال إفريقيا إلى حكومة فرنسا الحرة بدعم من الحلفاء، ففي سوريا ولبنان وبعد إخلاء حكومة الفيشي لها[4] تفدم أثناءها الجنرال "كاترو" ممثل فرنسا الحرة بمنشور موجه إلى السوريين اللبنانيين في 08 جويلية 1941م، جاء فيه "إني قادم إليكم لإنهاء عهد الانتداب ولأعلن استقلالكم وحريتكم، وبناء على ذلك ستصبحون من الآن فصاعدا شعبا حرا ذا سيادة".

(1)–فرانز تتشر وآخرون، المرجع السابق، ص233.

(2)– رأفت غنيمي الشيخ، تاريخ العرب المعاصر، عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية، مصر، 2004م، ص159.

(3)– فرانز تتشر وآخرون، المرجع نفسه، ص233.

(4)– سليمان تقي الدين، التطور السياسي للمشكلة اللبنانية 1920–1970م، ط1، دار ابن خلدون، لبنان، 1977م، ص59.

إلا أن القائمين على تنفيذ هذا الوعد وضعوا لاحقا عراقيل أمام تحقيق هذا الاستقلال[1] حيث أدركت بريطانيا وحلفائها أنها لن تصل إلى أهدافها بإعلان استقلال لبنان وسوريا، خصوصا أنها نالت حق التدخل في الشؤون اللبنانية السورية، بمجرد تأكيدها تنفيذ وعد الجنرال كاترو بإنهاء الحرب[2].

وقد عرفت سنة 1942م محاولة أخيرة لفرنسا من أجل ضمان مركز أفضل بسوريا ولبنان[3] الأمر الذي زاد من غضب الشعب ونتج عنه اضطرابات جديدة حملت بريطانيا على التدخل وعرض النزاع على هيئة الأمم المتحدة سنة 1946م، وهذه الأخيرة قررت جلاء آخر جندي وموظف أجنبي عن لبنان في 31 ديسمبر 1946م[4] وعن سوريا في 15 أفريل 1946م.[5]

أما بخصوص العراقيين فإنهم لم يقتنعوا بالمعاهدة البريطانية العراقية، وطالب الوطنيون بتعديلها تعديلا يزيل القيود التي تحد من استقلال العراق، وتم على إثرها توقيع صالح جبر رئيس الوزراء العراقي لمعاهدة مع بريطانيا ببورتسموث سنة 1948م، لكنها لم تحقق أمال العراقيين الذين ثاروا في مظاهرات صاخبة عبروا فيها عن رفضهم هذه المعاهدة، ما اضطر صالح جبر لتقديم استقالته، واضطرت بريطانيا لعدم التوقيع عليها[6].

وفي سنة 1949م تولى الأمير عبد الاله العرش، وبجانبه نوري السعيد الذي وقع مرة أخرى معاهدة مع تركيا، انضمت إليها لاحقا بريطانيا وباكستان وإيران عرفت ب "حلف بغداد"[7] تسلمت

(1)– فرانز تتشر وآخرون، المرجع السابق، ص213.
(2)– سليمان تقي الدين، المرجع السابق، ص60.
(3)– المرجع نفسه، ص66–67.
(4)–فرانز تتشر وآخرون، المرجع نفسه، ص213–214.
(5)– علاء الدين الخاني وآخرون، المرجع السابق، ص336.
(6)– محمد حسين الحبيب، المرجع السابق، ص27.
(7)– فرانز تتشر وآخرون، المرجع نفسه، ص220.

موجيها العراق القواعد الجوية التي كانت لبريطانيا في حين أبقت هذه الأخيرة عددا من ضباطها بشكل فنيين، فخرجت بذلك العراق من قيود إلى أخرى، أثارت الشعور الوطني بالبلاد، ووسعت الاضطرابات حتى فجر 14 جران 1958م[1]، أين استولت فئة الضباط على العاصمة العراقية وقضت على الوصي عبد الإله وعلى نوري السعيد والملك فيصل الثاني" الذي كان قد تولى الحكم سنة 1953م وأعلن العقيد عبد الكريم قاسم عن قيام الجمهورية[2].

في حين كانت المملكة العربية السعودية توطد علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أنشأت بها عقب الحرب العالمية الثانية قاعدة جوية عسكرية، إضافة إلى تعدد اللقاءات بين مسؤولي البلدين، كان من أهم نتائجها حصول ممثل المملكة على مكانة بمؤتمر للأمم المتحدة[3].

أما الأردن فقد عرفت خلال فترة الثلاثينيات والأربعينيات وحتى سنة 1946م تعدد المطالب لأجل إلغاء النصوص المجحفة بحق البلاد، وأمام الضغط المتزايد اضطرت بريطانيا لعقد اتفاقية مع الأردن في 22 مارس 1946م، اعترفت موجبها بشرق الأردن دولة كاملة الاستقلال واتخذ عبد الله لنفسه لقب الملك، وبعد ثلاث سنوات سمّى دولته بالمملكة الأردنية الهاشمية، وذلك حتى يظهر مطالبته بالضفة الغربية[4].

ولم يسلم المغرب العربي من الأطماع الاستعمارية للدول الكبرى، كما لم يكن بمنأى عن موجات التحرر وهو ما شهدته ليبيا، حيث استمر نضالها بزعامة إدريس السنوسي، الذي تحالف مع بريطانيا من أجل تحرير ليبيا من الإيطاليين والألمان سنة 1943م، غير أن بريطانيا وفرنسا

(1)- علاء الدين الخاني وآخرون، المرجع السابق، ص346.
(2)- فرانز تتشر وآخرون، المرجع السابق، ص221.
(3)- رأفت غنيمي السيخ، المرجع السابق، ص102-103.
(4)- المرجع نفسه، ص57.

وأمريكا أخذت تتسابق على اقتسام أراضي ليبيا، وهو ما زاد من تعقيد المسألة الليبية[1] اقتنع على إثرها الليبيون أن خير وسيلة للتحرر هي الاعتماد على أنفسهم وتمكنوا بزعامة إدريس السنوسي من تحقيق انتصارات عديدة، اعترفت حينها بريطانيا باستقلال برقة وإمارة السنوسي عليها[2]. ثم عرضت بعدها القضية الليبية على هيئة الأمم المتحدة، وذلك في 21 نوفمبر 1949م، تقرر خلالها أن تكون ليبيا بأقسامها الثلاث مستقلة ذات سيادة[3] وتحقق ذلك سنة 1950م، وعين محمد إدريس السنوسي ملكا عليها.[4]

وعرفت كل من تونس ومراكش مسارا مشابها، فالأولى عرفت بعد انهزام الألمان وعودة الاستعمار الفرنسي إليها وضعا أصعب، وقد اتهمت الإدارة الفرنسية الباي محمد المنصف بالتعاون مع الألمان، ونفته إلى خارج البلاد، وهو الأمر الذي شجع المقاومات في كل شبر من تونس، أظهر فيها التونسيون عزمهم على مواصلة السعي لنيل الاستقلال، وزاد من قوتهم الدعم العربي للقضية التونسية بهيئة الأمم المتحدة. وأمام هذا الضغط المتزايد تلقت تونس أول وعد بمنحها استقلالا داخليا من طرف منديس فرانس رئيس وزراء فرنسا في جويلية 1954م، ووقع الاتفاق في 03 جوان 1955م[5] وأخيرا أعلنت فرنسا في مارس1956م عن الاستقلال التام لتونس حصوصا بعد انهزامها بالهند الصينية وتأسست بتونس الحكومة الوطنية بزعامة الحبيب بورقيبة[6].

([1])- علاء الدين الخاني وآخرون، المرجع السابق، ص221.

([2])- جريدة المجاهد، ذكرى استقلال ليبيا الشقيقة الشعب الذي ضحى بنصف أبنائه في سبيل الحرية، ج1، العدد 15، 1958م، ص12.

([3])- فرانز تتشر وآخرون، المرجع السابق، ص235.

([4])- علاء الدين الخاني وآخرون، المرجع نفسه، ص335.

([5])-فرانز تتشر وآخرون، المرجع نفسه، ص 360-363.

([6])- جماعة من المؤلفين، الموسوعة العربية الحديثة، قضايا عربية معاصرة منذ 1945م، ت. نور الدين حاطوم، دار الفكر، 1972م، ص47.

أما مراكش فقد طالبت باستقلالها لأول مرة من خلال حزب الاستقلال سنة 1944م، ولما بدأ محمد بن يوسف يظهر مقاومة للسياسة الفرنسية محاولا إلغاء قوانين التفرقة[1] جند الفرنسيون فريقا من القبائل البربرية ضده، ودفعهم للثورة عليه ومطالبته بتسليم العرش، فاضطر على إثرها إلى التنازل عن العرش، وقامت فرنسا بنفيه خارج البلاد[2] وولت مكانه محمد بن عرفة، وقد كان محمد بن يوسف بمثابة القوة التي زادت من جذب الجماهير المغربية إلى فكرة الوطنية، حتى أن القبائل البربرية التي ناهضته سرعان ما ثارت ضد الادارة لاستعمارية فاضطرت فرنسا لإعادة محمد بن يوسف من منفاه سنة 1956م، وللتفاوض معه ومع الوطنيين.[3] وأجبرت فرنسا على منح مراكش استقلالها التام في مارس 1956م، وأصبحت تعرف بالمملكة المغربية، وأعلن محمد بن يوسف نفسه ملكا عليها باسم محمد الخامس وتسلم مهام الحكم[4] .

ولم تكن الجزائر بمنأى عن هذه التطورات فقد شهدت هي الأخرى فصولا طويلة في صراعها ضد الكيان الاستعماري الفرنسي، تقاسمت خلالها الأحداث مع الكثير من البلدان العربية وحتى مع غير العربية. وهو ما سنتطرق إليه في المباحث التالية .

(1)- فرانز تتشر وآخرون، المرجع السابق، ص243.

(2)- علاء الدين الخاني وآخرون، المرجع السابق، ص366.

(3)-فرانز تتشر وآخرون، المرجع نفسه، ص243.

(4)-علاء الدين الخاني وآخرون، المرجع نفسه، ص367.

المبحث الثاني: موقف الجامعة العربية من الثورة الجزائرية:

الجامعة العربية منظمة إقليمية ذات أساس قومي، تأسست في 11 ماي 1945م، بعد توقيع سبع دول عربية على بروتوكول الاسكندرية شرط أن تكون الدول الأعضاء بها عربية ومستقلة ذات سيادة، يتألف ميثاقها من ديباجة، وعشرين مادة، وثلاثة ملاحق، من أهدافها صيانة استقلال الدول الأعضاء، حل النزاعات سلميا، توثيق الصلات بين الدول العربية[1].

وقد كانت الأقرب للتصور العملي للمناضلين الجزائريين، والقناة الأولى التي حرصت على استقلالها[2] خاصة بعد ما شهده الجزائريون من بشاعة أساليب الاستعمار، وقد استجابت الجامعة العربية لهذه التطورات، حيث بمجرد تلقيها تقريرا من حزب الشعب الجزائري حول مجازر 08 ماي 1945م، حتى رفعت احتجاجات رسمية إلى سفراء فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية بالقاهرة[3] غير أنها بقيت متحفظة من اتخاد مواقف رسمية وحازمة لصالح القضية الجزائرية[4] فظلّت منتظرة لما ستسفر عنه التحضيرات الأولية التي تمت تحت غطاءها بالقاهرة[5] .

هذا وقد كان للجامعة العربية مواقف مشرفة سنة 1953م، مثل قرارها في 19 نوفمبر 1953، القاضي بإنشاء صندوق خاص بقضايا شمال إفريقيا من أجل تأييد هذا الجزء من الوطن

([1])- بن عامر تونسي، قانون المجتمع الدولي المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998م، ص203-205.

([2])- محمد خيشان، تطور مواقف الجامعة العربية من الثورة الجزائرية (1954-1956م)، مجلة المصادر، العدد 14، المركز الوطني للدراسات والبحث، الجزائر، 2006م، ص209-210.

([3])- أحمد بشيري، المرجع السابق، ص21-22.

([4])- محمد خيشان، المرجع نفسه، ص 211.

([5])- أحسن بومالي، المرجع السابق، ص399.

العربي، وخصصت لجنة فرعية لوضع قواعد التصرف، وكذا هيئة ضمت ممثلين لجميع هيئات المغرب العربي لتحقيق أهداف هذا الصندوق.[1]

ومع اندلاع الثورة التحريرية كان رد فعل الجامعة العربية إيجابيا حيث بادرت الأمانة العامة بنشر بيان أول نوفمبر 1954م حيث نشرت قرارا جاء فيه "...والأحداث التي يشهدها العالم الآن في شمال إفريقيا ما هي إلا صدى تصميم من يظن أن حركات التحرر بهذا الجزء الحيوي من المعمورة ...ما هو إلا حركات فردية منعزلة.. وكلما سارعت فرنسا إلى الاعتراف بهذه الحقيقة.. كانت قد خدمت قضية السلم والاستقرار.. إن الجامعة العربية لا تتخلى عن رسالتها، ولن تتقاعس عن نصرة الشعوب المناضلة لنيل حريتها واستقلالها[2]."

ثم ازداد اهتمامها بعد هجومات 20 أوت 1955م، وكذا بعد صدور وثيقة باندونغ المؤيدة لشرعية النضال الجزائري، والذي رأت فيه الجامعة العربية فرصتها للخروج من صمتها[3]، فبعد تلقيها رسالتين وجههما كل من عبد الحميد مهري ومحمد بوضياف (مارس 1956م)، عقدت أول اجتماع طارئ بالقاهرة اتخذت فيه وبالإجماع قرارا واضحا تضمن بندين أساسيين هما :

- تأييد الشعب الجزائري تأييدا كاملا ودون تحفظ في كفاحه من أجل استرجاع الاستقلال.
- تقديم جميع البلدان العربية الأعضاء مساندتها للجزائريين بجميع الوسائل الممكنة لمواجهة الاستعمار الفرنسي[4].

(1)- نبيل أحمد بلاسي، المرجع السابق، ص181.

(2)-أحمد توفيق المدني، حياة كفاح مع ركب الثورة الجزائرية، ج3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982م، ص172.

(3)-محمد خيشان، المرجع السابق، ص212-213.

(4)- مولود بلقاسم نايت بلقاسم، المصدر السابق، ص194.

وعقب اختطاف طائرة الزعماء الخمسة من طرف فرنسا في أكتوبر 1956م[1] اجتمع مجلس الجامعة العربية لثلاث ساعات لبحث الموضوع، وقرر إرسال برقيات لرؤساء وفود الدول العربية، والمجموعة الأفروآسيوية بالأمم المتحدة، لاتخاذ الاجراءات السريعة لإطلاق سراح الزعماء وضمان حياتهم، كما أرسلت الجامعة برقية إلى السكرتير العام للأمم المتحدة "هامر شولد" تضمنت تنديدا بالعمل الإجرامي لفرنسا، وأنه انتهاك لقرارات الأمم المتحدة، ولمبادئ القانون الدولي، كما تضمنت مطالبة بتدخل مجلس الأمن لضمان إطلاق سراحهم[2].

كما كانت الجامعة إطارا لتنسيق واستقطاب الجهود الجماعية للدول العربية لفائدة الثورة الجزائرية، حصوصا عند تحديدها مبالغ مالية معية لمساعدة جهة التحرير، قدرت في نوفمبر 1945م بعشر ملاين فرنك فرنسي، وفي سنة 1958م حددت بمليون جنيه[3].

وعقب تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر 1958م، والاعتراف الرسمي بها، قامت الجامعة العربية بقبولها كعضو مراقب دائم في مجلسها، وأصبح لها أول مندوب دائم وهو الأستاذ أحمد توفيق المدني[4] ثم توالى على هذا المنصب شخصيات أخرى[5].

وحددت الجامعة أيضا ميزانية مؤقتة قدرت بمبلغ 02 مليون جنيه إسترليني، وكذا مبلغ 12 مليون جنيه إسترليني في 17 اكتوبر1958م، لمعونة الجزائر[6]. وتصدرت المواقف الدبلوماسية للجامعة العربية في شأن القضية الجزائرية المراكز الأولى حيث وجهت نداءات للدول الأعضاء

([1])- أحمد بشيري، المرجع السابق، ص84.

([2])- فتحي الديب، جمال عبد الناصر والثورة الجزائرية، ط2، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1990م، ص87.

([3])- سعيدي وهيبة، الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح (1954-1962م)، دار المعرفة، الجزائر، 1994م، ص68.

([4])- أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص503.

([5])- أحمد بشيري، المرجع نفسه، ص118.

([6])- سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح، دراسة في تاريخ الحركة والثورة المسلحة، ت. محمد حافظ الجمالي، منشورات الذكرى الأربعين للإستقلال، 2002م، ص191.

لتقديم الدعم المادي والعسكري والدبلوماسي للثورة، وتسهيل تطوع مواطنيهم إلى جانب إخوانهم الجزائريين، وكان صوتها قويا في الندوات العربية والملتقيات والمؤتمرات الإفريقية والأفروآسيوية ومؤتمرات عدم الانحياز[1]. وقدمت الجامعة العربية على إثرها مجموعة توصيات أكدت فيها حق الجزائريين في تقرير مصيرهم، ومساندة قرارات هيئة الأمم المتحدة، ومؤتمر باندونغ، وأكرا، وأن أي تجاهل لهذه القرارات يعد إخلالا بالأمن والسلام الدوليين[2]. وتقدمت أيضا بطلب إلى هيئة الأمم من أجل القيام بتحقيق دولي ووقف الإبادة الجماعية، ومساعدات الحلف الأطلسي لفرنسا[3].

ولم تتخلف الجامعة العربية عن مسايرة تطور المفاوضات الجزائرية الفرنسية منذ بدايتها، مؤكدة مواصلة دعمها للجزائريين وحقهم في الاستقلال التام والسيادة على كامل التراب الجزائري[4] حيث أوردت في قراراتها الصادرة خلال سنة 1960م استنكارا لفظائع الإدارة الاستعمارية، وأظهرت فيها مساندها للحكومة الجزائرية المؤقتة في رفضها للشروط التي وضعتها فرنسا –الممثلة في الجنرال ديغول – للتفاوض، وقررت الدول الأعضاء في الجامعة العربية على إثرها أن تضع مجلس الجامعة وجميع مقرراته في خدمة القضية الجزائرية ماديا وسياسيا، وأن تتقدم بالتنسيق مع الكتلة الأفروآسيوية بطلب لعقد اجتماع عاجل للجمعية العامة للأمم المتحدة باتفاق مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من أجل دراسة الوضع[5].

ولم يتوقف هذا الدعم خلال سنتي 1961 و1962م، فأصدرت الجامعة بيانا يوم 12 أكتوبر 1961م، عقب الحملة الدولية للمطالبة بإطلاق سراح الزعماء الجزائريين الخمسة، دعت فيه

([1])–سيد علي أحمد مسعود، المرجع السابق، ص146.

([2])– أحمد بشيري، المرجع السابق، ص178.

([3])–نبيل أحمد بلاسي، المرجع السابق، ص183.

([4])–سيد علي أحمد مسعود، المرجع نفسه، ص147.

([5])–أحمد بشيري، المرجع نفسه، ص184–185.

شعوب العالم للتعاون مع الجزائر[1] وأكدت تأييدها للقضية الجزائرية، ولسياسة الحكومة المؤقتة وحق الجزائريين في الاستقلال والسيادة، وتحميل فرنسا مسؤولية إخفاق المفاوضات[2].

وعقب الاعلان عن وقف إطلاق النار بين الطرفين الفرنسي والجزائري في 19 مارس 1962م أعرب مجلس الجامعة عن تهانيه للحكومة الجزائرية المؤقتة لتحقيقها هذا الانتصار، واعتبرته نصرا عربيا كبيرا، كما قررت مواصلة دعمها للدولة الجزائرية المستقلة في مرحلتها الجديدة، وتقديم عون مالي سريع للحكومة الجزائرية حتى تستطيع النهوض بالمسؤوليات الملقاة على عاتقها، ووضع خبرات الدول العربية بخدمتها[3].

وبهذا تكون الجامعة العربية قد لعبت دورا مهما ومميزا على المستوى العربي والعالمي، ساهمت به في تدويل القضية الجزائرية، ساعدتها في ذلك المساعي الدبلوماسية الكبيرة التي بذلها الوفد الجزائري في جميع أشواط الثورة التحريرية.[4]

(1)- نبيل أحمد بلاسي، المرجع السابق، ص183.

(2)-أحمد بشيري، المرجع السابق، ص190.

(3)- المرجع نفسه، ص193.

(4)- محمد خيشان، المرجع السابق، ص233.

المبحث الثالث: المساعي العربية وأشكال الدعم.

تزامن اندلاع الثورة الجزائرية مع الذكرى السادسة لهزيمة الجيوش العربية التي تدخلت عسكريا لمنع قيام الكيان الصهيوني بفلسطين، فكانت هذه الفترة فترة شعور بالمرارة والمهانة، مست جميع أقطار الأمة العربية التي لم تجد حدثا قوميا يعيد لها شيئا من كرامتها المفقودة، رغم قيام عدة ثورات لم تكن في الواقع إلا تغييرا للأوضاع المحلية الفاسدة المسيرة من طرف المستعمر الذي كان يتخفى وراء حكومات هزيلة، لذلك ما إن وصلها نبأ انطلاق الثورة الجزائرية حتى اندفعت بكل قوة لتعلن تأييدها وتلاحمها مع هذه الثورة[1].

فاجتهدت هذه الدول كل حسب إمكانياتها وظروفها من أجل دعم الثورة الجزائرية، حيث تعتبر مصر من أوائل الدول العربية التي بادرت إلى مناصرة الثورة الجزائرية منذ اندلاعها[2]، وكانت سابقا قد ساهمت في تكوين المغرب العربي بالقاهرة سنة 1947م لدعم حركات التحرر بالمنطقة، والذي مكن حركة انتصار الحريات الديمقراطية من تطوير نشاطها الدعائي، ما فتح المجال لتدويل القضية الجزائرية[3].

كما قامت مصر باستضافة البعض من القيادة التاريخية للثورة، وعملت على ضمان التنسيق بينها وبين مختلف الدول العربية، إضافة إلى المشورة الأخوية مع الرئيس جمال عبد الناصر، وذلك بواسطة السيد فتحي الديب، وظلت على مواقفها هذه متتبعة كل أطوار الثورة الجزائرية، وتحركات الاستعمار الفرنسي، فأدانت القرصنة الجوية الفرنسية لزعماء الثورة الخمسة[4] وكانت من

([1])- عمار قليل، المصدر السابق، ص113.

([2])- سيد علي أحمد مسعود، المرجع السابق، ص141.

([3])- فتحي الديب، المصدر السابق، ص35.

([4])-جريدة المجاهد، الاعترافات بالحكومة المؤقتة الجزائرية تتوالى من آسيا وافريقيا، ج2، العدد30، 1958م، ص8.

أوائل المعترفين بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وحين بعد تغيير مقر الحكومة إلى تونس لم تتراجع دولة مصر عن تأييده للسياسة الجزائرية[1].

وتابعت مصر وحكومتها المفاوضات الجزائرية الفرنسية حتى أنها كانت تسعى لإنجاح هذه المفاوضات، ووقفت بجانب الجزائريين في قراراهم، ولم يتوان الرئيس عبد الناصر عن تقديم مشورته، واقتراحاته للوفد المفاوض[2] وحضرت مصر بهيئة الأمم المتحدة إلى جانب الجزائر حيث أوردت جريدة المجاهد في عددها الرابع عشر لسنة 1957م خطابا للأستاذ محمد فوزي –مثل مصر بالهيئة الأممية –أعرب فيه عن إيمان مصر شعبا وحكومة بعدالة ثورة الجزائر وهدفها المتمثل في الاستقلال، ورأى ضرورة العمل هذا الحق ودعمه.[3]

وفضلا عن الدعم الدبلوماسي عملت مصر على تسهيل عمليات الامداد والتموين الذي ظل فعالا حتى بعد احتجاز "باخرة آتوس" فلم يثن ذلك مصر على مواصلة الدعم باستخدام الأراضي الليبية كمنطقة عبور لنقل السلاح وإيصاله للثوار بالجزائر[4]. وأعلن جمال عبد الاصر عقب تأميم قناة السويس عن تقدم مداخيلها الأولى للثورة الجزائرية، هذا الدعم أدى بفرنسا للمشاركة في العدوان الثلاثي على مصر في خريف 1956م، والذي لم يمنع مصر عن مواصلة سندها للجزائر حتى آخر لحظة.[5]

([1])–فتحي الديب، المصدر السابق، ص273.

([2])–المصدر نفسه، ص174–175.

([3])–جريدة المجاهد، مقتطفات من خطب رؤساء الوفود في الأمم المتحدة، ج1، العدد14، 1957م، ص7.

([4])–سيد علي أحمد مسعود، المرجع السابق، ص142.

([5])–محمد عباس، المرجع السابق، ص191.

ولم تتوان دولة السودان عن تقديم الدعم للجزائر، وإعلان تأييدها لها، رغم إمكانياتها المحدودة ونلمس ذلك من خلال تصريح رئيسها الجنرال إبراهيم عبود للوفد الجزائري سنة 1959م جاء فيه "السودان معكم فكفاحكم شريف، عادل، والنصر محقق..."[1]

كما لعبت دورا دبلوماسيا فعالا، خاصة في دفع الدول الإفريقية المجاورة لها للوقوف إلى جانب مطالب التحرر الجزائرية، وأتخذ السودانيون من منبر الأمم المتحدة لتعبئة وإبراز مواقفهم الرسمية المساندة للقضية الجزائرية، وهو ما يظهر في خطاب ممثلهم في الجمعية العامة في أكتوبر 1960م حيت قال: "...الحكومة الجزائرية تتصف بالنضج السياسي...إن حكومتي تساند طلب الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بإجراء استفتاء تنظمه وتراقبه الأمم المتحدة[2]" كما كان للسودان دعم مادي تمثل في تشكيلها لجان لجمع الأموال من الشعب[3]، فقدمت من خلال الجامعة العربية مبلغا قيمته 20 ألف جنيه سنويا[4]، وهذه المواقف هي نفسها التي اتخذتها المملكة العربية السعودية، حيث كانت المملكة سباقة إلى تدويل القضية الجزائرية، فبعد شهرين من اندلاع ثورة أول نوفمبر طالبت بإدراج القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة[5] .

واستغلت السعودية فرصة نشاطها الدبلوماسي وعلاقاتها الثنائية لدعم الجزائريين في قضيتهم، إضافة إلى التنسيق بين الحكومتين السعودية والجزائرية خارج المملكة[6] وتأكيد أصالة النضال الجزائري ودعمها له من خلال خطاب الملك سعود أمام الوفد الجزائري في 6 مارس 1956م،

([1])–سعيدي وهيبة، المرجع السابق، ص66.

([2])–اسماعيل دبش، السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية (1954–1962م)، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007م، ص37.

([3])–سعيدي وهيبة، المرجع نفسه، ص67.

([4])–اسماعيل دبش، المرجع نفسه، ص87.

([5])– نبيل أحمد بلاسي، المرجع السابق، ص191.

([6])–اسماعيل دبش، المرجع نفسه، ص77–78.

حيث قال: "بأنكم لستم جزائريين أكثر مني...وبأن القضية الجزائرية قضية مقدسة، وبذلك فهي فوق قانون وتشريع الدولة" وأكد أيضا أمام الأمين العام للأمم المتحدة "هام شولد" أن تأييد السعودية لن يتوقف حتى لو أثر ذلك سلبا على علاقاتها الودية مع الغرب.[1]

كما كان الدعم المادي السعودي هاما ومحسوسا، فخلال زيارة الوفد الحكومي الجزائري لها في مارس1959م تسلم مليار فرنك، وتعهدت بدعم مالي آخر كضريبة مالية مقابل ضريبة الدم التي يدفعها الجزائريون، وخصصت أيضا 250 ألف جنيه سنويا لثورة الجزائر تسلم عن طريق الجامعة العربية، ومبلغ 30 مليون فرنك فرنسي تقدم للهلال الأحمر الجزائري[2].

بينما تجسد الموقف السوري في التأييد الشعبي المطلق للثورة، والانتقاد الشديد لأي موقف متخاذل، لا يرقى لأهداف ووسائل الثوار بالجزائر، مطالبين – سواء إعلاميا أو عن طريق المظاهرات أو بالمجلس السوري– مقاطعة فرنسا، والضغط على جامعة الدول العربية لاتخاذ موقف فعال وواضح لتحرير كل الأراضي العربية المحتلة[3].

وقد حظيت القضية الجزائرية في دورات مجلس النواب السوري باعتبار خاص، واهتمام متميز، فكاد رد فعل نوابها باستمرار متجاوبا مع تصاعد حرب التحرير الجزائرية، وذلك من خلال الضغط على حكوماتهم لمضاعفة وتقوية التأييد العربي والعالمي للقضية الجزائرية، وقد كثف مجلس النواب جلساته عقب مؤتمر الصومام أوت 1956 بغرض تتبع مجريات الثورة، خصص خلالها جلسات لاستعراض مدى التأييد العربي للجزائر، وعرفت هذه الجلسات حضور رئيس

([1])–اسماعيل دبش، المرجع السابق، ص79.

([2])–سيد علي أحمد مسعود، المرجع السابق، ص144.

([3])– أحمد طرابين، الثورة الجزائرية وصداها في العالم، الملتقى الدولي الجزائري 24–28 نوفمبر 1984م، المركز الوطني للدراسات التاريخية، ص33.

الحكومة السيد صبري العسلي الذى وعد بتنفيذ مطالب النواب[1]، ولم تتأخر سوريا عن دعم الجزائر في جلسات الأمم المتحدة، حيث أكد ممثلها أن ثورة الجزائر ثورة شعب ضد مستعمر غاشم، وأنه من حق هذا الشعب الحصول على استقلاله وسيادته[2].

لكن هذا الدعم تضاعف أكثر بعد انتخاب شكري القوتلي رئيسا، حيث اتخذ مواقف مؤيدة للثورة الجزائرية وهو ما يظهر جليا من خلال خطابه أثناء حفل أسبوع الجزائر في سوريا 1958م الذي جاء فيه: "...**إن قضية الجزائر قضيتنا، وحدودها حدودنا، ونضالها نضالنا، ومصيرها مصيرنا**"[3]. وتجسد الدعم المادي السوري في جمع التبرعات المالية، وتموينات طبية، تسلمت خلالها الجزائر 180ألف ليرة سورية، بصكوك موقعة من الرئيس القوتلي[4] إضافة إلى إرسال أسلحة ومعدات عسكرية عن طريق مصر، وتدريب فرق من أعضاء جيش التحرير[5].

وفي جانب آخر من الوطن العربي كان الدعم اللبناني شعبا وحكومة متناسقا منذ بداية الثورة إلى نهايتها، أبدوا خلالها موقفا حركيا متحديا الضغط الذي مارسته فرنسا عليهم[6] فكان لهذا الدعم تأثيرا واضحا وفعالا في تعبئة المواقف الدولية للوقوف بجانب قضية الجزائر ومناقشتها بطريقة شرعية، والعمل على إقناع الرأي العام بضرورة إعطاء الجزائريين الحق في تقرير مصيرهم وهو ما أصر عليه الرئيس اللبناني "صائب سلام" أثناء تدخله أمام الدورة الخامسة عشر للأمم المتحدة، ومما قاله: "...إن طلب الحكومة الجزائرية معقول، وإنه واجب على الأمم المتحدة أن تصمن حرية الاستفتاء بالجزائر..." فرغم الإمكانيات المادية القليلة للبنان إلا أنها لم تتخلف عن دعم الثورة

([1])- أحمد طرابين، المرجع السابق، ص42-43.

([2])-جريدة المجاهد، العراق ينتصر للجزائر المجاهدة ويقطع علاقاته الاقتصادية مع فرنسا، ج1، العدد33، 1958م، ص6.

([3])- جريدة المجاهد، 30 مارس اليوم التاريخي الذي كسبت فيه الجزائر قوة جديدة لتحقيق استقلالها، ج1، العدد22، 1958م،ص6.

([4])- سعيدي وهيبة، المرجع السابق، ص64.

([5])-اسماعيل دبش، المرجع السابق، ص86.

([6])-سيد علي أحمد مسعود، المرجع السابق، ص143.

بتبرعات مالية شعبية كانت تجمع دوريا، إضافة إلى الدعم الحكومي من مساهمات مالية، ومعدات طبية، وجهت لزيادة فعالية ثورة التحرير في الجزائر.[1]

ولم تتأخر الأردن بدورها عن الركب، حيث كان لجمعيات مساندة للثورة الجزائرية بالأردن فعالية ملحوظة فظهرت الأردن بمواقف غير متحفظة أو مترددة في مناصرة كل مطالب الجزائر بالاستقلال التام[2].

في حين عرف الموقف العراقي من ثورة نوفمبر مرحلتين، الأولى انتهت مع الإطاحة بالنظام الملكي في 14 جويلية 1958م، سادها ضغط ونفود الدول الغربية، مما جعل الدعم العراقي مصدره الشعب أكثر من حكومته التي اقتصرت على تمكين الجبهة من فتح مكتب ببغداد، والسماح لها بإصدار نشرية إعلامية شهرية، وتوزيعها داخل العراق وخارجها[3]. بينما تمثل الدعم الشعبي في المظاهرات وجمع التبرعات المالية والغذائية، وقدمت الحكومة في هذا الإطار 250 مليون فرنك فرنسي، و 250 ألف جنيه إسترليني، تدفعها للجامعة العربية لمساندة القضية الجزائرية[4].

أما المرحلة الثانية، والتي أعقبت ثورة يوليو 1958م بقيادة عبد الكريم قاسم، قد أصبح فيها الدعم الحكومي أكثر قوة: دبلوماسيا تجلى دعم العراق في تدويل القضية الجزائرية، وهو ما أكد عليه وزير الخارجية العراقي هاشم جواد، حيث صرح أن العراق متواصلة في مساندة الجهود العسكرية والسياسية للثورة الجزائرية، يضاف إلى ذلك المساعي التي بذلتها لدى الكتلة الشرقية لحتها على الاعتراف بالحكومة المؤقتة الجزائرية، وفتح العراق سفاراتها بالخارج لممثلي الجبهة،

(1)–اسماعيل دبش، المرجع السابق، ص87.

(2)– المرجع نفسه، ص88.

(3)– سيد علي أحمد مسعود، المرجع السابق، ص143.

(4)–اسماعيل دبش، المرجع نفسه، ص90.

وكذا وساطتها ضمن المعسكر الاشتراكي وتحفيزه على تدويل القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة، وكان ذلك بطلب من فرنسا، أجابه فرحات عباس بتعهد مكتوب لذلك.

هذا الموقف السلبي لم يمنع حكومة المغرب من إظهار دعمها ومساندتها لثورة الجزائر، لعب فها الضغط الجماهيري دورا كبيرا، كما كان للملك محمد الخامس دورا خاصا بمواقفه المعنوية والمادية، ولم يغب المغرب الأقصى عن دعم الجزائر بهيئة الأمم المتحدة، فعملت على كسب الاعتراف الدولي للحكومة الجزائرية المؤقتة، وأكد ممثلوها بوضوح عن مناصرتهم للقضية الجزائرية، وتأييدهم لتقرير مصير الشعب الجزائري[1]. كما سمحت السلطات المغربية باستعمال أراضيها للنشاط العسكري لجيش التحرير الجزائري، إضافة إلى تقديم السلاح والدعم العسكري والطبي[2]. وهو ما دفع بالاستعمار الفرنسي إلى القيام باعتداءات متكررة على المغرب، خاصة على مدينة وجدة سنة 1961م.

تونس هي الأخرى عرف موقفها نوعا من التوتر، حيت انقسم خلال السنتين الأوليتين بعد استقلالها إلى قسم مع الحبيب بورقيبة المتميز بالليونة مع فرنسا، وقسم معارض مع جهة التحرير الجزائرية بزعامة "صالح بن يوسف" وكانت خلالها السيطرة واضحة لبورقيبة[3] الذي قام بإبرام اتفاقية مع فرنسا وهو ما اعتبر إخلالا بالتزامات تونس في مؤتمر طنجة[4] وقام بورقيبة أيضا بمنع صدور جريدة المجاهد، وحجز أعدادها، كما أوقف حملات التموين والإمداد لجيش التحرير الوطني، فضلا عن فرض الرقابة الصارمة على اللاجئين المقيمين بتونس[5].

([1])-اسماعيل دبش، المرجع السابق، ص105-106.

([2])- سعيدي وهيبة، المرجع السابق، ص67.

([3])-سيد علي أحمد مسعود، المرجع السابق، ص136.

([4])-اسماعيل دبش، المرجع نفسه، ص110.

([5])-سيد علي أحمد مسعود، المرجع نفسه، ص137.

غير أنه في السنتين الأخيرتين من الثورة الجزائرية (1960م-1962م) أصبح الموقف التونسي أكثر إيجابية، وذلك نظرا للضغط الشعبي وتعرضها لاعتداءات فرنسية مثل قصف قاعدة بنزرت سنة 1961م ، يضاف إليها نقل مقر الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من مصر إلى تونس ما جعل التعامل بينها وبين حكومة تونس بشكل أكبر، حتى أن الرئيس التونسي بورقيبة نفسه بدأ يتخذ مواقف متشددة ضد الاستعمار الفرنسي فازداد الدعم المادي والعسكري من أسلحة ومعدات طبية وغذائية[1].

وعلى غرار الأنظمة السياسية السابقة كان موقف النظام الليبي إيجابيا تجاه الثورة الجزائرية، حيث أكد الملك إدريس السنوسي أمام الوفد الجزائري أن جهاد الجزائر جهاد إسلامي عام، وليس جزائريا فقط بل تشترك فيها روحا وبدنا، وهي على استعداد لإرسال المتطوعين لدعم إخوانهم بالجزائر[2]. وقد لعب الموقف الشعبي الليبي دورا هاما مدعما من الإعلام الليبي من خلال الإذاعة التي زادت من وعي الشعب بالثورة الجزائرية ومجازر الاستعمار الفرنسي، كما كانت ليبيا من الدول العربية السباقة للدعوة إلى تدويل القضية الجزائرية، عملت خلالها على التأثير على الدول التي كانت تتعامل معها حتى تدعم الجزائر مثل تركيا[3].

أما من الجانب المادي والعسكري فقد عرض الملك السنوسي وساطة حكومته لشراء الأسلحة وتمريرها للجزائر، وفتح المطارات الليبية لهذا الغرض، فأصبحت بذلك ليبيا معبرا أساسيا لإيصال الأسلحة لثورة الجزائر[4] ضف إلى ذلك مقاطعة ليبيا للبضائع الفرنسية إلى حين منحها الاستقلال للجزائر، ومطالبة البلدان العربية باتخاذ الموقف ذاته .

([1])- اسماعيل دبش، المرجع السابق، ص115.

([2])- أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص165.

([3])- اسماعيل الدبش، المرجع نفسه، ص121-122.

([4])- أحمد توفيق المدني، المصدر نفسه، ص165.

وخلافا لتونس رفض الليبيون تمرير أنبوب البترول من الجنوب الجزائري عبر أراضيهم لتمويل فرنسا، وانتقدت ليبيا من جهة أخرى المفاوضات التونسية الفرنسية، كما شكلت ليبيا في نهاية الخمسينيات مقرا أساسيا للعمل والنشاط الدبلوماسي للجبهة، منها الاجتماع التاريخي للمجلس الوطني للثورة سنة 1962م المعروف مؤتمر طرابلس.[1]

([1])- اسماعيل الدبش، المرجع السابق، ص125.

الفصل الثالث:

القضية الجزائرية في المحفل الدولي

- المبحث الأول: موقف ودعم الكتلة الأفروآسيوية
- المبحث الثاني: موقف ودعم الكتلة الشرقية
- المبحث الثالث: هيئة الأمم المتحدة، الموقف والقرارات

بعد أن تطرقنا في الفصل السابق لأهم وأبرز المواقف العربية سواء كانت رسمية أو شعبية، أو في إطار الجامعة العربية تجاه القضية الجزائرية، سنحاول في هذا الفصل أن نسلط الضوء على جانب آخر من هذه المواقف، والخاص بالدول الأفروآسيوية والاشتراكية، وحتى الرأسمالية، مع إبراز حضور القضية الجزائرية في مختلف محافل هذه الكتل.

حددت جبهة التحرير الوطني إستراتيجيتها الدولية من خلال بيان أول نوفمبر[1] حيث أوردت: "**وغايتنا في الميدان الخارجي هي: تدويل القضية الجزائرية، تحقيق وحدة شمال إفريقيا في نطاقها الطبيعي العربي الإسلامي، وموقفنا في دائرة ميثاق هيئة الأمم المتحدة هو تأكيد تعاطفنا وتضامننا الفعال إزاء كل الأمم التي تؤيد كفاحنا التحريري، ولبلوغ هذه الغاية ستقوم الجبهة بعمل خارجي لجعل مشكل الجزائريين واقعا مطروحا أمام العالم أجمع بتأييد حلفائنا الطبيعيين**"[2] ومن هذا المنطلق ربطت سياستها الداخلية بالخارجية، واعتمدت بشكل كبير على المجهود العسكري في الداخل، لأنها أدركت أنها بدونه لن تستطيع التأثير في الرأي العام العالمي، وأن مجهودها السياسي لن يكون ذا فائدة ما لم تصاحبه انتصارات ميدانية[3].

من أجل عرض الوضع في الجزائر على المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية، حاولت الجبهة تفعيل دورها الدبلوماسي على المستوى الدولي وتأكيد سياستها الخارجية عبر ثلاث مراحل من النشاط السياسي، إما من خلال بعثاتها الخارجية (1954-1956)، أو من خلال لجنة التنسيق والتنفيذ (1957-1958)، أو الحكومة المؤقتة (1958-1962).

(1)- المركز الوطني للدراسات، المرجع السابق، ص140.

(2)- بيان أول نوفمبر1954م، نقلا عن أحسن بومالي، المرجع السابق، ص368.

(3)- المرجع نفسه، ص128-129.

في الواقع، استطاعت الجبهة أن تضيف بعدًا دوليًا للمسألة الجزائرية من خلال عرضها في مختلف المحافل الدولية والإقليمية والقارية، وحققت انتصارات مهمة في هذه المحافل مما أسهم بشكل كبير في الاستقلال الذي كان محور اهتمام الجهاز السياسي للثورة منذ تأسيسه في 1954.[1]

([1])- المركز الوطني للدراسات، المرجع السابق، ص110.

المبحث الأول: موقف ودعم الكتلة الأفروآسيوية:

منذ اندلاعها في 1 نوفمبر 1954، حظيت ثورة التحرير بتأييد قوي في الدول الآسيوية والأفريقية[1] والتي تبنت القضية الجزائرية، في محاولة لإقناع العالم بأحقية الشعب الجزائري في تقرير مصيره والاستقلال[2] وبالتالي مثلت أهم مصدر لدعم الثورة بعد الوطن العربي[3] حيث كان للظروف المشتركة التي عاشتها دول العالم الثالث أثرها الكبير في توطيد التضامن بين شعوبه وتحقيق وحدته في مواجهة الإستعمار[4].

كانت الكتلة الأفروآسيوية بتركيبتها المزدوجة أهم مصدر للتأييد الذي حظيت به الثورة الجزائرية على المستوى الدولي[5] فجاء أهم تأييد مطلق للثورة من دول آسيا خارج الوطن العربي، من الصين التي ساندت القضية الجزائرية باعتبارها قضية شعب يسعى إلى تحقيق استقلاله، وقد أدى تأسيس الحكومة المؤقتة في 19سبتمبر1958 إلى تعميق العلاقات الجزائرية الصينية[6]، حيث استقبل الوفد الجزائري بحفاوة بالغة من طرف حكومة الصين الشعبية في 03 ديسمبر 1958[7]اضافة الى كون الصين أول دولة خارج الوطن العربي تعترف بالحكومة الجزائرية المؤقتة، وذلك في ظرف ثلاثة أيام من إعلان تأسيسها أي يوم 22 ديسمبر1958، إلى جانب أن كلا الدولتين قد واجهتا حصارا عسكريا ودبلوماسيا من طرف قوات الحلف الأطلسي ومنظمة الأمم المتحدة، فأصبحتا في نفس الجبهة وهذا ما عمق أوجه التقارب والتعاون بينهما.

([1])–محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر (1954– 1962)، منشورات إتحاد الكتاب العرب، 1999م، ص115.

([2])–مريم الصغير، المواقف الدولية من القضية الجزائرية (1954– 1962)، دار الحكمة للنشر، الجزائر،2009م، ص284.

([3])–إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص 140.

([4])–محمد متولي، المرجع السابق، ص111.

([5])–المركز الوطني للدراسات، المرجع السابق، ص 144.

([6])–مجلة الذاكرة، "الاعترافات الدولية بالحكومة الجزائرية"، المرجع السابق، ص، 231.

([7])–المجاهد، اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني الجزائري، "الجمهورية الصينية العتيدة قوة جديدة تكسبها الجزائر"، العدد 34، الأربعاء 24 ديسمبر 1958، ج2، طبعة وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007م، ص3.

فقد تضمن الدعم الصيني لثورة الجزائر تغطية مالية وتجهيزات عسكرية، مباشرة منذ بداية الثورة التحريرية بما فيها 12مليون دولار التي خصصت للجزائر. أما عسكريا، فقد كان من بين أهداف زيارات الوفود الجزائرية هي دراسة تجارب القادة الصينيين وجيوشهم، وبعث إمكانية الاستفادة من تلك الخبرات وفي هذا الإطار تندرج زيارة الوفد الجزائري برئاسة عمر أوصديق في مارس 1959م أين تسلم معدات عسكرية وطبية موجهة للثورة الجزائرية. وكان القادة الصينيون يؤكدون في كل زيارة على دعم الجزائر ومضاعفة المساعدة العسكرية لها[1].

كما أن الحجم السكاني الكبير للصين أثناء الثورة التحررية كان له تأثير إيجابي على قيادة الثورة، والشعب الجزائري عامة، حيث اعتبر هذا التأييد دافعا قويا للمضي في الكفاح من أجل الاستقلال، وهذا ما عبر عنه فرحات عباس قائلا "اعتراف بالحكومة المؤقتة- أضخم من دولة عادية لأنه اعتراف من دولة تضم ربع سكان العالم"[2] وكانت الصين تجدد في كل مرة دعمها المطلق للثورة الجزائرية على لسان قياداتها العليا وعلى رأسها "ماو تسي تونغ" و "تشوان لاي"[3].

وإلى جانب الدعم المادي، كانت الصحافة الصينية تولي اهتماما خاصا لحرب الجزائر، خاصة مع مضاعفة الضغوط والتهديدات الغربية من طرف المعسكر الرأسمالي، وفي مقدمته الولايات المتحدة الأمريكية على الصين، أما دبلوماسيا فقد كان التنسيق على أعلى مستوى بين الطرفين الجزائري والصيني في المحافل الدولية والمجالات الدبلوماسية[4] .

إضافة إلى الدعم الصيني للثورة الجزائرية، تبنت اندونيسيا مواقف إيجابية اتجاهها، باعتبار الانتماء الديني المشترك والتجربة الاستعمارية، حيث سعت إلى تدعيم مشاركة الوفد الجزائري في

([1])-إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص- ص، 145- 147.

([2])-المرجع نفسه، ص146.

([3])-مجلة الذاكرة، "الاعترافات الدولية بالحكومة الجزائرية"، المرجع السابق، ص231.

([4])-إسماعيل دبش، المرجع نفسه، ص149.

مؤتمر باندونغ رغم الضغوط الممارسة من طرف الدول الغربية بقيادة فرنسا، فاعتبر الرئيس "أحمد سوكارنو" الممثلين الجزائريين قادة لقضية عادلة، ووجودهم يشكل الهدف الأساسي للمؤتمر، وهو مساندة تحرير الشعوب المستعمرة[1]، كما أنها طالبت فرنسا بفتح مفاوضات مباشرة وسريعة مع الحكومة المؤقتة من أجل إيجاد حل عادل للقضية الجزائرية، وكذلك باعتراف فرنسا بحق الشعب الجزائري في الاستقلال[2].

كما أكد "أحمد سوكارنو" في كل مناسبة دولية دعم اندونيسيا لثورة الجزائرية، والعمل من أجل تعبئة الرأي العام العالمي لتدويل القضية الجزائرية، وقد عبرت عن ذلك من خلال استقبال الوفود الجزائرية مثل زيارة فرحات عباس –رئيس الحكومة المؤقتة –من 19 حتى 25 جانفي 1961م، حيث استقبل استقبالا خاصا ومميزا، والتقى بالقيادات الاندونيسية التي أكدت له دعمها شعبا وحكومة للقضية الجزائرية[3] .

ومن بين الدول الأسيوية التي ساندت بقوة الكفاح الجزائري كانت الفييتنام التي اعترفت بالحكومة المؤقتة الجزائرية في 26 سبتمبر 1958 اعترافا قانونيا، يتضمن كل الدعم والمساندة للثورة الجزائرية[4]، الهند من خلال التعبئة الشعبية، ماليزيا وباكستان التان شكلتا عضوين إضافيين بشكل فعال في تدعيم الجزائر دوليا، إضافة إلى سنغافورة التي استقبلت الوفد الجزائري في زيارته لها بقيادة فرحات عباس في 26 جانفي 1961م، وكذلك الشعب التركي هو الآخر بحكم انتمائه الإسلامي ساند القضية الجزائرية رغم الضغط الممارس عليه من طرف الحكومة، أما في إيران فقد

(1)–محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، المرجع السابق، ص140.

(2)–إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص153.

(3)–بسام العسلي، المرجع السابق، ص166.

(4)–المرجع نفسه، ص166.

كان للشعب الإيراني مواقف إيجابية مساندة للقضية الجزائرية، دفعت بالنظام السياسي الإيراني إلى عدم الوقوف علنيا ضد القضية الجزائرية في المحافل الدولية[1].

وفي إفريقيا، كانت المواقف محدودة نظرا لوقوع معظم بلدانها تحت الاستعمار[2]، لذلك اعتبرت جبهة التحرير الوطني أن عملها التحرري جزء مكمّل، وله تأثير متبادل من أجل تحرير إفريقيا ككل.[3]

اقتصر التأييد الإفريقي في معظمه على جملة التظاهرات والندوات الدبلوماسية التي قادتها بعض الدول الإسلامية، اضافة لكتابات ونشاطات بعض المفكرين المتعاطفين مع الثورات في إفريقيا. تنوعت المواقف الافريقية بين السلبية والإيجابية، فيظهر أن بعض الدول الإفريقية قد اتخذت موقفا سلبيا نظرا لارتباطها القوي بالمستعمر، وحصولها على استقلال مشروط مثل السنغال، التي كانت لها مواقف موالية لفرنسا، بما فيها مشاركة عناصر من جيشها في المعارك الفرنسية ضد جيش التحرير الوطني. لكن هذا الموقف السلبي للحكومة السنغالية لا يعكس موقف شعبها، الذي كانت له وقفة إيجابية مع الثورة الجزائرية، وانتقادات شديدة للموقف الرسمي، وكان هناك عدم الرضا على سلوك الحكومة حتى داخل الجيش، الذي شهد حالات من التمرد على القيادة والالتحاق بجيش التحرير الوطني.[4]

كانت غينيا من بين الدول التي أعلنت تأييدها المطلق واللامشروط للجزائر في حربها مع فرنسا، وهذا ما جاء على لسان رئيسها "أحمد سيكوتوري" الذي عرف بمواقفه الثابتة ضد الاستعمار، حيث سارعت إلى الاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وعرضت عليها

(1)- إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص- ص، 159-163.

(2)- أحسن بومالي، المرجع السابق، ص72.

(3)- جمال قنان، المرجع السابق، ص243.

(4)- إسماعيل دبش، المرجع نفسه، ص- ص،164-165.

مساعدتها بكل الوسائل الممكنة، وذلك في 30 سبتمبر 1958م، كما جددت وقوفها إلى جانب الشعب الجزائري في نضاله، ودعمها لممثليه الشرعيين في معركة المفاوضات[1].

وفي المقابل اتخذت الكونغو موقفا مؤيدا لحرب التحرير الجزائرية أثناء رئاسة "باتريس لومومبا "ومن ذلك ما تضمنته تأكيداته لرئيس الحكومة المؤقتة فرحات عباس، أثناء لقاءه به في 13 أوت 1960م، أن المشكل الجزائري هو مشكل القارة الإفريقية بأكملها ولا وجود لجزائر فرنسية، بل جزائر إفريقية، إلى جانب دولة غانا التي أكدت تأييدها للقضية الجزائرية بقيادة رئيسها "كوامي نكرومة" الذي أوضح انسجام مواقف حكومته مع شعبه فيما يخص الجزائر، إضافة إلى المظاهرات والتجمعات الدورية تأييدا وتضامنا مع القضية الجزائرية.

ومن جهتها تبنت الحكومة المالية بقيادة "موديبو كايتا" موقفا مساندا للثورة التحريرية، وكان هذا التأييد سببا مباشرا لانسحاب مالي من الاتحاد مع السنغال في 20 سبتمبر 1960م، وجاء ذلك على لسان ممثلها في الأمم المتحدة الذي قال: "إن موقفنا من القضية الجزائرية كان عاملا مباشرا في انقسام مالي.....إننا نؤيد استقلال الجزائر[2]."

كما اعترفت بالحكومة المؤقتة في 14 فيفري 1961م، وساندت كل مطالبها في مفاوضات إيفيان، وهذا ما جاء في رسالة الرئيس "موديبو كايتا" الموجهة إلى الرئيس فرحت عباس، رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وبحكم الجور الجغرافي كانت الحدود المالية الجزائرية ممرا مهما لعبور الأسلحة عبر الجنوب الجزائري لتدعيم حرب التحرير الجزائرية[3].

([1])-المجاهد، اللسان المركزي لجبهة التحرير الرطني، "بمناسبة مفاوضات إيفيان سيكوتوري ينذر الغرب: على استقلال الجزائر يتوقف مصير علاقات غينيا مع فرنسا وحلفائها"، العدد 97، 05 جوان 1961م، ج4، طبعة وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007م، ص60.

([2])-إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص- ص167- 168.

([3])-المركز الوطني للدراسات، المرجع السابق، ص166.

ومنه نستنتج أن الشعوب الإفريقية سواء مستقلة أو مستعمرة عبرت عن تضامنها المطلق مع الثورة الجزائرية[1] كشعب جنوب إفريقيا الذي ورغم كونه مستعمرا إلا أنه كان ينظم مظاهرات متعددة لصالح الثورة الجزائرية إلى جانب إنشاءه ميزانية خاصة لتدعيمها[2].

إذن كانت هذه بعض النماذج عن المواقف المختلفة من الثورة الجزائرية لدى بلدان إفريقيا وآسيا خارج إطار الكتلة الأفروآسيوية، والتي تراوحت بين رسمية وشعبية، ومؤيدة ومعارضة للقضية الجزائرية التي شكلت أحد أبرز الأحداث العالمية خلال فترة الخمسينيات من القرن العشرين.

(1)-جمال قنان، المرجع السابق، ص246.

(2)-إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص170.

- الكتلة الأفروآسيوية ودعمها القضية الجزائرية:

كانت القضية الجزائرية حاضرة في الندوات الدولية مختلف أنواعها، في اللقاءات الأفروآسيوية منها، والإفريقية بنوعيها، سواء في مؤتمرات الدول أو ندوات الشعوب[1] حيث لم تمض شهور قليلة على اندلاع الثورة الجزائرية حين انعقد مؤتمر باندونغ[2] التاريخي في الفترة ما بين 18- 24 أفريل 1955م بأندونيسيا[3] والذي اعتبر منعطفا حاسما في تاريخ نضال الشعوب الإفريقية والآسيوية[4].

وحضرت هذا المؤتمر 29 دولة بحوالي 600 مندوب[5] : الهند، باكستان، سيلان(سيريلانكا)، برمانيا، اندونيسيا، أفغانستان إيران، الفلبين، تركيا، تايلاندا، السعودية، العراق، الأردن، لبنان، سوريا، مصر، السودان، ليبيا، ليبيريا، أثيوبيا، غانا، كمبوديا، الصين، اليابان، اللاوس، النيبال، الفيتنام[6]، اليمن و بورما[7]، كما سجلت جبهة التحرير الوطني حضورها عن طريق كل من حسين آيت أحمد ومحمد يزيد[8] بصفة ملاحظ ضمن وفد مشترك يضم البلدان المغاربية الثلاث[9] إلى جانب حزب الاستقلال عن المغرب الأقصى والحزب الحر الدستوري عن تونس[10] مع حضور

([1])-صالح بلحاج، المرجع السابق، ص333.

([2])-هو المؤتمر التأسيسي للكتلة الأفروآسيوية منذ 1955 في إطار سياسة الأحلاف والتكتلات العالمية، جاء قصد تشكيل كتلة حيادية بين المعسكرين حيث بعث قضايا السيادة والتنمية والسلم العالمي. أنظر: صالح بلحاج، المرجع نفسه، ص334.

([3])-المجاهد، اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني، "الحياد سياستنا الثابتة"، العدد 93، ج4، المصدر السابق، ص6.

([4])-مالك بس نبي، فكرة الإفريقية الأسيوية في ضوء مؤتمر باندونغ، تر. عبد الصبور شاهين، ط3، دار الفكر، سوريا، 1992م، ص23.

([5])-المركز الوطني للدراسات، المرجع السابق، ص143.

([6])-محمد بلقاسم وآخرون، القواعد الخلفية للثورة الجزائرية، الجهة الشرقية (1954- 1962)، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، ص- ص،299- 300.

([7])-مريم صغير، المرجع السابق، ص- ص، 287- 288.

([8])-محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، المرجع السابق، ص140.

([9])-المركز الوطني للدراسات، المرجع نفسه، ص142.

([10])-مريم صغير، المرجع نفسه، ص286.

ملاحظين عن قبرص ومفتي عن فلسطين، وعليه كان هذا المؤتمر تأسيسيا للمجموعة الأفروآسيوية التي كان قاسمها المشترك هو الاستعمار.[1]

هذه الأرضية الدولية التي مهدت للقضية الجزائرية، ساهمت في امتداد آفاق نشاط جبهة التحرير الوطني على المستوى الخارجي في تدويل القضية الجزائرية، حيث بعث قادة الثورة في الداخل إلى أعضاء الوفد الخارجي لجبهة التحرير، يطلبون منهم السعي من أجل عرض قضيتهم أمام المؤتمرين، كما قدّم وفد المغرب العربي المشترك باسم دوله الثلاث، مذكرة خاصة بالقضية الجزائرية، إلى جانب تدخل ممثل جبهة التحرير الوطني محمد يزيد في المؤتمر، حيث أعطى صورة مفصلة عن الوضعية في الجزائر[2]. وقد اتخذ هذا المؤتمر قرارا بمساندة الجزائر، المغرب وتونس، ومساندة حقها في إدارة شؤونها واستقلالها، كما التزم بدعم ملموس لكل الشعوب التي تناضل من أجل استقلالها[3] كما أدان وبشدة الكتلتان الشرقية والغربية وممارساتهما في حق شعوب العالم الثالث، مع الإشارة إلى تنامي قضاياه المصيرية المعاصرة ومنها القضية الجزائرية[4].

وهذا يتضح وبشكل مباشر وصريح في اللائحة التي خرج بها المؤتمرون إلى أن الدول المشاركة في باندونغ تلتزم بتقديم مساعداتها المحسوسة إلى الشعوب المكافحة من أجل استقلالها[5] حيث جاء فيها " نظرا للحالة غير المستقرة في بلاد شمال إفريقيا، والتي هي نتيجة عدم الاعتراف، لسكان هذا الشمال الإفريقي بحقهم في شأن تقرير مصيرهم، فالمؤتمر الإفريقي–الآسيوي يعلن تأييد

(1)–محمد بلقاسم وآخرون، المرجع السابق، ص300.
(2)–مريم صغير، المرجع السابق، ص– ص، 286– 287.
(3)–المركز الوطني للدراسات، المرجع السابق، ص، 143.
(4)–عمار قليل، ج3، المصدر السابق، ص، 122.
(5)–جمال قنان، المرجع السابق، ص246.

شعوب الجزائر والمغرب وتونس للإحراز على حقهم في تقرير مصيرهم، والتمتع بالاستقلال، والمؤتمر يلح على الحكومة الفرنسية كي تجد وبسرعة حلا سلميا هذا المشكل ..."[1]

وبفضل هذه المساعدة المعنوية التي قدمتها الدول الأفروأسيوية للقضية الجزائرية في مؤتمر باندونغ، فتح الطريق نحو هيئة الأمم المتحدة، حيث تقدمت أربعة عشر دولة إفريقية وآسيوية في عام 1955 بطلب للجمعية العامة تضمّن إدراج القضية الجزائرية ضمن جدول أعمالها، على أساس مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، وذلك في رسالة مؤرخة في 26 جويلية 1955م، موجهة للأمين العام للأمم المتحدة وهذه الدول هي: أفغانستان، السعودية، برمانيا، مصر، الهند، اندونيسيا، العراق، إيران، لبنان، ليبيريا، باكستان، سوريا، تايلاندا، اليمن[2].

لقد أظهر أول مؤتمر للكتلة الأفروآسيوية الموقف التضامني، والمساندة القوية للقضية الجزائرية، حيث اعترف كل المؤتمرين بجبهة التحرير الوطني ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الجزائري، وبالتالي حققت القضية الجزائرية انتصارا كبيرا في هذا المؤتمر[3]، حيث ارتفعت الأصوات المدافعة عنها، مؤكدة مساندها المطلقة للمذكرة التي قدمها وفد جبهة التحرير الوطني، وقد عبر البيان الختامي الذي صادقت عليه الدول المشاركة بالإجماع عن تأييدها لحقوق الشعب الجزائري، وكذا كلا من المغرب وتونس في تقرير المصير والاستقلال[4].

هذا الانتصار السياسي والدبلوماسي للقضية الجزائرية على المستوى الدولي، رفع من معنويات مجاهدي الثورة في الداخل، وقد ترجم ذلك في هجومات 20 أوت1955م بالشمال

([1])–مريم صغير، المرجع السابق، ص291.

([2])–المركز الوطني للدراسات، المرجع السابق، ص143.

([3])–محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، المرجع السابق، ص140.

([4])–مريم صغير، المرجع نفسه، ص293.

القسنطيني[1]، وفي المقابل كان رد فعل السلطات الاستعمارية الفرنسية –التي لم تكن تخفى عنها حيثيات المؤتمر ومقرراته –هو الإسراع بعمليات اعتقالات واسعة في صفوف الجزائريين، الهدف منها هو تقزيم هذا الانتصار الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني، ومحاولة إفراغه من محتواه الإيجابي لصالح القضية الجزائرية[2].

بعد الانتصار الكبير الذي سجلته الجبهة في مؤتمر باندونغ 1955م، أصبحت القضية الجزائرية من الانشغالات الحاضرة باستمرار في اللقاءات الأفروآسيوية وأضحت محور مناقشتها الدورية[3].

وتجسيدا لمبادئ مؤتمر باندونغ 1955م، انعقد مؤتمر التضامن الأفروآسيوي بالقاهرة، في الفترة ما بين 26 ديسمبر 1957حتى 01 جانفي 1958م[4] والذي تزامن مع موجة التضامن التي شهدتها القارتين مع مصر بعد تعرضها للعدوان الثلاثي في نوفمبر 1956م[5]، وقد حضر هذا المؤتمر 500 مبعوث يمثلون 44 دولة إفريقية وآسيوية، وتمت من خلاله مناقشة القضية الجزائرية على وجه التحديد[6].

وبعد نهاية المداولات أصدر المؤتمر قرارات وتوصيات لصالح الشعوب المكافحة من أجل استقلالها، كما خصص قرارا خاصا بالقضية الجزائرية جاء فيه: "**نظرا لحقّ الجزائر الشرعي في الاستقلال والسيادة القومية، ونظرا لأن الحكومات الفرنسية المتتابعة تقوم في الجزائر بحرب**

([1])–المركز الوطني للدراسات، المرجع السابق، ص143.

([2])–مريم صغير، المرجع السابق، ص– ص294– 295.

([3])–صالح بلحاج المرجع السابق، ص334.

([4])–صاح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسين (814 ق.م– 1962)، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003م، ص281.

([5])– عمار قليل، ج3، المصدر السابق، ص123.

([6])– المركز الوطني للدراسات، المرجع نفسه، ص145.

استعمارية ترمي إلى إبادة الشعب الجزائري، ونظرا لأن هذه الحرب أثارت سخط واحتجاج قسم هام من الرأي العام الفرنسي، ونظرا لأنها تسببت بخسائر مادية، وخسائر فادحة في الأرواح... ونظرا لإصرار فرنسا على الرغم من توصيات هيئة الأمم المتحدة، حينما عرض كل من جلالة ملك المغرب ورئيس جمهورية تونس وساطتهما بين الطرفين، ونظرا لأن هذه الحرب التي فرضت على الشعب الجزائري، تهدد أمن شعوب إفريقيا والسلام العالمي فإن مؤتمر تضامن الشعوب الإفريقية الآسيوية بالقاهرة قرر ما يلي:

- يستنكر الحرب الاستعمارية الي تشنها القوات الاستعمارية، والفضائح التي تقترفها ضد الشعب الجزائري الذي يكافح في سبيل استقلاله .
- يؤكد تعضيده للكفاح البطولي الذي يقوم به الشعب الجزائري ويطالب بـ:

- الاعتراف بجبهة التحرير الوطني كممثل للشعب الجزائري وإجراء مفاوضات على أساس الاستقلال[1].

- الإفراج الفوري عن الزعماء الخمسة وجميع الوطنيين المتواجدين بالسجون والمعتقلات.

- يستنكر تجنيد الإفريقيين في الجيش الفرنسي الذي يحارب في الجزائر، ويوجهون نداء لهؤلاء كي يرفضوا مقاتلة إخوانهم[2].
- يطلب من جميع شعوب العالم، وخاصة شعوب إفريقيا وآسيا أن ينظموا حملات صحفية، وأن يقوموا مظاهرات، وأن يتخذوا جميع الوسائل الأخرى الكفيلة بتعبئة الرأي العام الدولي

(1)- عمار قليل، المصدر السابق، ص123.

(2)- فوزية بوسباك، "الثورة الجزائرية في المحافل الدولية"، المرجع السابق، ص166.

ضد حرب الإبادة في الجزائر وحمل فرنسا على احترام حقوق الإنسان و"اتفاقيات جنيف الخاصة بقوانين الحرب"[1].

كما أوصى المؤتمر باعتبار تاريخ الثلاثين من مارس 1958م يوما للتضامن مع الشعب الجزائري في مختلف العواصم الإفريقية والأسيوية[2] بتنظيم حملات شرح في مختلف الصحف والإذاعات والمعارض لفضح النظام اللاإنساني الذي يطبقه الاستعمار الفرنسي بالجرائر[3] وقد انطلق في السنة التالية "أسبوع الجزائر" إبتداءً من أفريل في العواصم نفسها تأييدا للجرائر وثورتها[4].

إضافة إلى أنه دعا إلى تشكيل لجان في كل مكان، لنصرة الجزائر وتحريرها، ومد يد العون للاجئيها[5] كما أنشأت منظمة لتضامن الشعوب الافريقية الآسيوية، ضمت ممثلين عن حكومات البلدان المستقلة، وممثلين لحركات التحرر في القارتين، وكانت الجزائر لممثلة فيها بواسطة جبهة التحرير الوطني[6].

وناشد المؤتمر جميع الحكومات الأفروآسيوية للدفاع عن استقلال الجزائر في المنظمات الدولية ومحاولة التأثير على فرنسا لإنهاء الحرب في الجزائر، وعلى الحكومات الغربية الأخرى لوقف مساعداتها لفرنسا، وقد وافقت الجبهة على الاشتراك في الأمانة العامة الدائمة للمؤتمر، التي تقرر إقامتها في القاهرة وانتدبت الأمين دباغين ممثلا فيها. وقد أدى جمع التبرعات في الثلاثين من مارس في مختلف البلدان الإفريقية والآسيوية، إلى توافر الأموال لدى جبهة التحرير الوطني التي ارتحل ممثلوها إلى عدد من البلدان المذكورة للاشتراك في احتفالات يوم الجزائر. هذا

(1)- صالح فركوس، المرجع السابق، ص281.
(2)- بسام العسلي، المرجع السابق، ص121.
(3)- محمد بلقاسم وآخرون، المرجع السابق، ص303.
(4)- صالح بلحاج، المرجع السابق، ص334.
(5)- بسام العسلي، المرجع نفسه، ص121
(6)- صالح بلحاج، المرجع نفسه، ص334.

بالإضافة إلى أن الدول الأفروأسيوية قد تقدمت بتوصية للدورة الثالثة عشر للأمم المتحدة المنعقدة في شهر ديسمبر 1958م، تنص على الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره والمطالبة بإجراء مفاوضات بين الطرفين الجزائري والفرنسي.[1]

إذا كان مؤتمر باندونغ، مؤتمر حكومات ودول، فإن مؤتمر القاهرة كان مؤتمر شعوب وحركات وطنية وسياسية ونقابية، جعلت منه قاعدة لانعقاد مؤتمر جديد يسير على نفس مبادئ المؤتمرين السابقين، ولكنه مختص يبحث القضايا الإفريقية التي لا تزال معظم بلدانها تحت وطأة الاستعمار.

وعليه اختيرت أكرا عاصمة غانا، أحدث الدول الإفريقية استقلالا لتحتضن أشغال هذا المؤتمر الذي خصص لدراسة القضايا الإفريقية[2]. ويعكن تمييز مؤتمرين الأول انعقد من 15- 22 أفريل 1958، وسمي المؤتمر الأول لدول إفريقيا المستقلة شكلت فيه القضية الجزائرية النقطة الأساسية ومحور المداولات[3].

وقد عقد هذا المؤتمر بهدف إحياء الذكرى الأولى لاستقلال غانا، الذي كان في مارس 1957[4] حيث وضعت الخطط الشاملة لتحرير جميع الأقطار الإفريقية بجميع الوسائل الممكنة في في أقرب الآجال[5] وشارك الوفد الجزائري بصفة عضو ملتمس، حيث تمكن مندوبو الجبهة من المشاركة في المناقشات التي دارت معظمها حول القضية الجزائرية[6].

([1])- بسام العسلي، المرجع السابق، ص121.

([2])- عمار قليل، ج3، المصدر السابق، ص125.

([3])- محمد بلقاسم وآخرون، المرجع السابق، ص304.

([4])- المركز الوطني للدراسات، المرجع السابق، ص145.

([5])- عمار قليل، ج3، المصدر نفسه، ص125.

([6])- صالح بلحاج، المرجع السابق، ص335.

خرج المؤتمر بجملة من القرارات، منها التأكيد على أن جبهة التحرير الوطني هي الهيئة الوحيدة الممثلة للشعب الجزائري، وعليه فعلى فرنسا الإسراع في الدخول مفاوضات عاجلة معها للوصول لتسوية نهائية وعادلة للمشكلة[1]، وصوت المشاركون لصالح حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره والاستقلال، كما أجمعوا على بذل كل الجهود الممكنة من أجل مساعدة الشعب الجزائري في نضاله ضد الاستعمار[2]. وخلصوا إلى إنشاء المجموعة الفرعية الافريقية ضمن المجموعة الأفروآسيوية في الأمم المتحدة من أجل توحيد العمل لصالح الثورة الجزائرية[3]. وأعلنت الحكومات الإفريقية المجتمعة في أكرا وفاءها لمبادئ باندونغ والتضامن الأفروآسيوي، وتأييدها للحركات الوطنية في إفريقيا، واعتبر يوم 15 أفريل يوما للقارة الإفريقية، تدرس فيه وسائل تحريرها من الاستعمار والتبعية، هذا بالإضافة إلى إرسال بعثة تمثل الدول الثماني (إثيوبيا، غانا، ليبيريا، ليبيا، المغرب، السودان، السعودية، تونس) إلى أمريكا اللاتينية والبلدان الاسكندنافية للدفاع عن القضية الجزائرية[4].

أما المؤتمر الثاني، فقد انعقد بعد مرور عدة أشهر عن الأول، بين 08 و12 ديسمبر من السنة نفسها[5] حضره أكثر من 300 متدرب يمثلون 62 هيئة في 18 بلدا إفريقيا[6] وذلك بمستجدات بمستجدات على الساحة الإفريقية منها استقلال دولة غينيا، وتشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، فكان هذا المؤتمر للشعوب لا للحكومات وشعاره "يجب أن تكون إفريقيا حرة[7]."

([1])–محمد بلقاسم وآخرون، المرجع السابق، ص304.

([2])–المركز الوطني للدراسات، المرجع السابق، ص145.

([3])– صالح بلحاج، المرجع السابق، ص335.

([4])– عمار قليل، ج3، المصدر السابق، ص125.

([5])– فوزية بوسباك، "الثورة الجزائرية في المحافل الدولية"، مجلة الذاكرة، المرجع السابق، ص167.

([6])– محمود متولي، المرجع السابق، ص111.

([7])– عمار قليل، ج3، المصدر نفسه، ص126.

وضم المؤتمر كل الحركات الوطنية في إفريقيا، فمثل الجبهة فيه كل من بومنجل وفرانس فانون ومصطفاوي، وصادق المؤتمرون على لائحة بشأن الجزائر، أكدت حق الشعب الجزائري في الاستقلال[1] واستنكرت سياسة ضم الجزائر إلى فرنسا، ودعا المؤتمر فرنسا للاعتراف بحق الجزائر في الاستقلال والدخول فورا في مفاوضات مع حكومة الجزائر المؤقتة، وذلك بغرض تحقيق الاستقلال ووقف إطلاق النار[2]، كما طالبت الحكومات الإفريقية بالاعتراف بالحكومة المؤقتة لجمهورية الجزائر، وتوجيه نداء حار لمساعدة الجزائر ماديا وأدبيا، والقيام بنشاط دبلوماسي فعال لصالح القضية الجزائرية، وبذل كل الجهود الممكنة لجعل يوم الجزائر 30 مارس من كل عام، كما استغلت كل الإمكانيات الضرورية لتعزيز الكفاح الجزائري في سبيل الاستقلال.[3]

هذا إلى جانب قرارات أخرى توضح أهداف الحركة الوطنية الافريقية، التي ترمي إلى تحرير كامل القارة الإفريقية من الاستعمار، وتوحيد أجزائها، إضافة إلى خلق مجتمع إفريقي عادل، يتساوى أفراده دون تمييز ديني أو عنصري، تتحقق فيه العدالة الاجتماعية، وتهدف على المستوى العالمي إلى معارضة سياسة المعسكرات والتجارب النووية والحروب، وتأييد فكرة السلام العالمي والتعايش السلمي، وانتهى في الأخير إلى تشكيل مكتب إداري، كما أنشأ سكرتارية دائمة مكلفة بتنسيق أعمال المؤتمر تكون مدينة أكرا مقرا لها[4].

وفي المؤتمر الثاني لدول إفريقيا المستقلة الذي انعقد في منروفيا في الفترة بين 4- 8 أوت 1958، شاركت الحكومة المؤقتة الجزائرية كعنصر رسمي، وكان يترأس الوفد الجزائري محمد يزيد

(1)- صالح بلحاج، المرجع السابق، ص336. أنظر الملحق رقم 11.

(2)- محمود متولي، المرجع السابق، ص112.

(3)- أنظر الملحق رقم 12.

(4)- عمار قليل، ج3، المصدر السابق، ص127.

–وزير الإعلام– حيث تلقت دعرة رسمية من البلد المنظم (ليبيريا) لحضور لأشغال المؤتمر، وارتفع العلم الجزائري فرق مبنى المؤتمر إلى جانب رايات البلدان الافريقية المستقلة.[1]

وبمناسبة هذا المؤتمر اعترفت غانا وغينيا بحكومة الجزائر، فكان هذا الاعتراف دليلا جديدا على قوة التضامن بين الشعوب والحكومات الإفريقية، وكسبت القضية الجزائرية التأييد الرسمي من كل الحكومات الإفريقية. واتخذت قرارات هامة لصالحها حيث صودق على اللوائح التالية :

أولا: الاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

ثانيا: تقديم عون مادي لجبهة وجيش التحرير الوطني.

ثالثا: تكثيف النشاط الدبلوماسي في هيئة الأمم المتحدة فيما يخص القضية الجزائرية[2].

كما اتخذت قرارات أخرى ضد التجارب الذرية الفرنسية في الصحراء الكبرى، وضد سياسة التمييز العنصري في جنوب إفريقيا وغيرها من القضايا الافريقية[3].

ودائما وفي تفس الإطار، تجدد ميعاد انعقاد المؤتمر الثاني للشعوب الإفريقية في مدينة تونس، بين25 و31 جانفي 1960م[4] أين تمت دراسة القضية الجزائرية وتطوراتها الإيجابية في طريق تحقيق الاستقلال، واقترح على الحكومات الإفريقية المستقلة الاعتراف بالحكومة المؤقتة الجزائرية، وأن تخصص لها ميزانية لدعمها، كما الحّت على سحب عشرات الآلاف من جنود إفريقيا السوداء المتواجدين بالجزائر، وأوصى إنشاء فرقة من المتطوعين الأفارقة لمشاركة الشعب الجزائري كفاحه من أجل تقرير مصيره، كما وجه المؤتمرون نداء لهيئة الأمم المتحدة، حتى تفرض

(1)– محمد بلقاسم وآخرون، المرجع السابق، ص307.

(2)– فوزية بوسباك، "الثورة الجزائرية في المحافل الدولية"، مجلة الذاكرة، المرجع السابق، ص168.

(3)– عمار قليل، ج3، المصدر السابق، ص127.

(4)– جمال قنان، المرجع السابق، ص249.

السلم والاعتراف باستقلال الجزائر[1] وتأكدت فيه فكرة الوحدة والتضامن بين جميع الأفارقة، حيث وضعت المشاريع العملية لتحقق هذه الوحدة في مختلف الميادين[2].

وعندما انعقد المؤتمر الثاني لتضامن الشعوب الأفروآسيوية في كوناكري في الفترة من 11-15 أفريل 1960م، أكد المؤتمرون تأييدهم الشامل واللامشروط للجزائر ومقاومتها للاستعمار وتوحيد وتنسيق نضال الشعوب الإفريقية والآسيوية ضد الإمبريالية والاستعمار لضمان تحرر الشعوب ومضاعفة نموها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وأعلن المؤتمر استنكاره الشديد لسياسة فرنسا الاستعمارية في الجزائر وللدول المؤيدة لها[3]، ثم عقدت الدول الإفريقية مؤتمرا لها في أديس أبابا من 14 الى 24 جوان 1960، كان للجزائر حظها فيه من المناقشة والدراسة، ورفرف العلم الجزائري لعدة أيام فوق مبنى البرلمان الإثيوبي، كما فعل في منروفيا، حيث شاركت فيه الجبهة بتمثيل كل من "محمد يزيد" و"عمر أوصديق" و"فرانس فانون" بالإضافة إلى "أحمد بومنجل ."[4]

وأقر المؤتمر لائحة عن الجزائر دعت الدول المستقلة حديثا إلى الاعتراف بالحكومة الجزائرية الموقتة إلى جانب التأكيد على حق تقرير المصير والاستقلال للشعب الجزائري، كأساس للوصول إلى تسوية عادلة[5] وأوصى حكومات الدول الإفريقية والأمم المتحدة، بالاستمرار في تأييد القضية الجزائرية من الناحية المادية والدبلوماسية[6] وتكوين وفود من ممثلي الدول الإفريقية المستقلة، تعمل على التعريف بالقضية الجزائرية في عواصم العالم، وكسب تأييد الشعوب لها، كما استنكر سياسة

([1])- فوزية بوسباك، المرجع السابق، ص170.

([2])- عمار قليل، ج3، المصدر السابق، ص128.

([3])- محمود متولي، المرجع السابق، ص112-113.

([4])-صالح بلحاج، المرجع السابق، ص337.

([5])-محمد بلقاسم وآخرون، المرجع السابق، ص305.

([6])-محمود متولي، المرجع نفسه، ص113.

فرنسا الخاصة بالتجارب النووية في الصحراء الجزائرية، والصحراء الإفريقية، وأوصى باتخاذ الإجراءات اللازمة بكل الوسائل[1].

هذا بالإضافة إلى تجديد النداء من أجل تحقيق التضامن الأفروآسيوي، وذلك من أجل السحب الفوري لجميع القوات الافريقية الي تقاتل مع فرنسا في الجزائر، كما قام إمبراطور الحبشة باستقبال الوفد الجزائري، معبرا عن استعداده للمساعدة على إيجاد حل عادل وسلمي للقضية الجزائرية، على أساس حق تقرير المصير للشعب الجزائري[2] .

وبعد حوالي شهرين، انعقد مؤتمر آخر مدينة "ليوبولدفيل" بالكونغو[3] بناء على دعوة من الزعيم "باتريس لومومبا" وجهت دعوة إلى الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، حيث حضرت بصفتها عضوا كاملا، وتناول بالدراسة المشكلة الكونغولية بصفة خاصة، ومع ذلك أصدرت لائحة أدانت التحارب النووية الفرنسية في صحراء الجزائر[4]. وفي 20 جويلية 1960 توجهت الدول الأفروآسيوية برسالة إلى السكرتارية العامة لهيئة الأمم المتحدة، لإدراج القضية الجزائرية في دورها الخامسة عشرة، والتطرق لتطوراها في الهيئة من 1955، كما طالبتها بالمساهمة في تسوية القضية لتحقيق مطالب الشعب الجزائري وحقه في تقرير مصيره[5].

أما في مؤتمر أقطاب إفريقيا في الدار البيضاء في الفترة بين 4- 7 جانفي 1961م، فقد سجلت الجزائر حضورها ممثلة في شخص فرحات عباس –رئيس الحكومة المؤقتة– وشارك فيه الرئيس "كوامي نكروما" رئيس جمهورية غانا، والرئيس "أحمد سيكوتوري" رئيس جمهورية غينيا

(1)–محمد بلقاسم وآخرون، المرجع السابق، ص305.

(2)–صالح بلحاج، المرجع السابق، ص337.

(3)–بسام العسلي، المرجع السابق، ص174.

(4)–صالح بلحاج، المرجع نفسه، ص337.

(5)–فوزية بوسباك، "الثورة الجزائرية في المحافل الدولية"، مجلة الذاكرة، المرجع السابق، ص170.

و"موديبو كايتا" رئيس جمهورية مالي[1] والملك محمد الخامس ملك المغرب الأقصى، إلى جانب وزير الخارجية الليبي السيد عبد القادر علام، وحضرت سيلان بصفة مراقب وممثلها السيد الوين برنارد بيررا، وأعلن المجتمعون عزمهم على نصرة الحركات التحررية في جميع انحاء إفريقيا وتأكيد دعمهم للشعب الجزائري، وحكومته المؤقتة بكافة الوسائل فجاءت قراراته معبرة عن هذا الدعم، حيث احتلت القضية الجزائرية صدارة المناقشات طوال فترة انعقاده[2] وتكرست بشكل نهائي صفة العضوية الكاملة للحكومة المؤقتة في المؤتمرات الإفريقية[3] إضافة إلى تجديد الدعوة لكافة الدول من أجل مضاعفة المساندة السياسية والدبلوماسية والمادية للثورة الجزائرية[4].

واستنكر المؤتمرون سياسة فرنسا في الجزائر، والمساعدات التي يقدمها الحلف الأطلسي لفرنسا في حربها مع جيش التحرير الوطني الجزائري، ومعارضة فكرة تقسيم الجزائر، كما عارض هؤلاء فكرة أي استفتاء تشرف عليه فرنسا وحدها في الجزائر[5]، هذا بالإضافة إلى المطالبة بسحب القوات الافريقية التي تعمل تحت القيادة الفرنسية في الجزائر فورا، ودعوة الدول لمنع استخدام أراضيها في العمليات الموجهة ضد الشعب الجزائري، إلى جانب الدعوة إلى قبول المتطوعين الإفريقيين في جيش التحرير الوطني، ودعوة الحكومات للاعتراف بحكومة الجزائر، ومن ثمة الإعلان بأن المضي في حرب الجزائر يترتب عنه أن تعي الدول المشاركة في المؤتمر وجوب النظر في علاقاتها مع فرنسا[6].

([1])–محمود متولي، المرجع السابق، ص113.

([2])–محمد بلقاسم وآخرون، المرجع السابق، ص306.

([3])–صالح بلحاج، المرجع السابق، ص338.

([4])–محمد بلقاسم وآخرون، المرجع نفسه، ص306.

([5])–محمود متولي، المرجع نفسه، ص113.

([6])–محمد بلقاسم وآخرون، المرجع نفسه، ص306.

وتكريسا لمساندة القضية الجزائرية، ووفاء لمبادئ مؤتمر باندونغ انعقد مؤتمر الشعوب الإفريقية الثالث في القاهرة من 25 إلى 30 مارس 1961[1]، وقد حضره 300 عضوا تقريبا يمثلون 69 منظمة سياسية ونقابية، ومندوبون عن 200 مليون إفريقي[2] وكانت الجزائر ممثلة في شخص "أحمد بومنجل "مفوضا من طرف الحكومة المؤقتة لحضور المؤتمر[3] حيث شكلت القضية الجزائرية، وقضية فصل الصحراء بالخصوص محور نقاشات المؤتمر[4] الذي وبعد دراسة التطورات التطورات التي آل إليها الموقف في الجزائر، تقرر مساندة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في مفاوضاتها مع الحكومة الفرنسية، لوضع مبدأ تقرير المصير موضع التنفيذ، وأوصى الدول الإفريقية مضاعفة مساندتها السياسية والدبلوماسية والمادية للشعب الجزائري[5] بالإضافة إلى مساندة مساندة موقف الحكومة المؤقتة المتعلق بالصحراء باعتبارها جزء مكملا للتراب الجزائري[6].

وقد أعقب انعقاد هذا المؤتمر، انطلاق أشغال الدورة الثانية للجنة السياسية لميثاق الدار البيضاء الإفريقي في الفترة من 05 حتى 27 جوان 1962م، حضرها بن يوسف بن خدة رئيس الحكومة المؤقتة، واستعرض فيها الرؤساء الحالة الدولية بصفة عامة، والمشاكل الإفريقية بشكل خاص، وقد عبر المجتمعون عن رضاهم للتطورات التي تشهدها القضية الجزائرية، والنصر الذي حققته في إيفيان، وقرر هؤلاء إنشاء لجنة تعنى بمتابعة تطورات الموقف في الجزائر، ودعت كل الدول الإفريقية للاعتراف باستقلال الجزائر، وبالحكومة المؤقتة فور إعلان نتائج الاستفتاء المنظم في الجزائر، والعمل على قبول الجزائر المستقلة كعضو في هيئة الأمم المتحدة[7].

([1])–المجاهد، اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني، "المؤتمر الثالث للشعوب الإفريقية"، العدد 93، ج4، المصدر السابق، ص11.

([2])–محمود متولي، المرجع السابق، ص– ص، 113– 114.

([3])–المجاهد، اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني، المصدر نفسه، ص11.

([4])–المركز الوطني للدراسات، المرجع السابق، ص147.

([5])–محمد بلقاسم وآخرون، المرجع السابق، ص308.

([6])–المركز الوطني للدراسات، المرجع نفسه، ص147.

([7])–محمود متولي، المرجع نفسه، ص114.

المبحث الثاني: موقف ودعم الكتلة الشرقية.

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، برزت مفاهيم جديدة تحكم العلاقات الدولية، تمثلت في ظهور القطبية الثنائية، بزعامة المعسكرين الغربي الرأسمالي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، والشرقي الشيوعي بقيادة الإتحاد السوفياتي، الذين باشرا حربا باردة أساسها الاختلاف الإيديولوجي الذي يوحي نظريا بتناقضهما وتبنيهما لمواقف متباينة في مختلف الأحداث والظواهر الدولية[1]، وفي هذا الإطار تراوحت مواقف دول الكتلتين بين مؤيد ومعارض للقضية الجزائرية، في حين وجدت فرنسا الدعم المطلق لسياستها من طرف الحكومات الغربية[2] وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التي أمدتها بالوسائل الضرورية لمواصلة الحرب، واستعملت نفوذها لتجنيد كل أجهزة الحلف الأطلسي لأجل هذا الغرض[3].

اتخذت الكتلة الشرقية مواقف إيجابية تجاه ثورة التحرير الجزائرية، حيث نجد أن الاتحاد السوفياتي وبحكم المصلحة السياسية والإستراتيجية، قد سعى إلى كسب فرنسا على حساب النفوذ الأمريكي في أوروبا في بادئ الأمر، واعتبر الثورة الجزائرية مشكلا فرنسيا، وقضية داخلية خاصة بفرنسا وحدها، ولا ينبغي له التدخل فيها، وقد جاء ذلك على لسان الرئيس "خروتشوف" حين قال: "إن المشكل القائم في شعوب الاتحاد الفرنسي، لا يمكن للاتحاد السوفياتي التدخل في الشؤون الداخلية للدولة" وهو الأمر الذي أكده أحد القادة السوفيات "مولوتوف" في: "أن رغبة الحكومة السوفياتية هي أن تبقى فرنسا في الجزائر".[4]

([1])–المركز الوطني للدراسات، المرجع السابق، ص91.

([2])–محمود متولي، المرجع السابق، ص120.

([3])–المجاهد، اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني، "الحياد سياستنا الثابتة" العدد 93، ج4، المصدر السابق، ص07.

([4])–إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص180.

ولذلك لم تتردد جبهة التحرير الوطني في نقد سياسة الاتحاد السوفياتي تجاه الثورة الجزائرية، وتعامله مع فرنسا على حساب القضية الجزائرية، باعتبارها قضية تحرر يفترض به أن يكون من ضمن المساندين لها ماديا ومعنويا[1]، إضافة إلى أن الحكومات العربية قد وجهت هي الأخرى انتقادات لهذا الموقف، واعتبرته تعميقا للهوة الفاصلة بين المعسكر والأقطار العربية[2].

لكن هذا الموقف لم يعن معارضته للثورة الجزائرية، حيث اعترف بالحكومة المؤقتة في 03 أكتوبر 1960 وجاء هذا الاعتراف المتأخر بعد زيارة فرحات عباس إلى الاتحاد السوفياتي على رأس وفد حكومي في أكتوبر من نفس السنة[3].

وقد صرح خروتشوف قائلا: " إن فرنسا تشن حربا استعمارية طاحنة في الجزائر، مستعملة الطائرات والمدافع والدبابات وقنابل النابالم وغيرها من وسائل الإبادة ضد الجزائريين الذين يكافحون منذ سنوات بكل شجاعة وبطولة من أجل حرية وطنهم واستقلاله، لقد قتلت فرنسا مئات الآلاف من الجزائريين، ودمرت وأحرقت مئات المدن والقرى، وقذفت بخمس السكان في المحتشدات، إن هذه الوضعية لا يمكن أن نسمح باستمرارها، ولا يمكن أن تدوم أكثر ما دامت، أساند اقتراح الحكومة المؤقتة، أن الجزائريين يعرفون أحسن من أي أحد، أليق الحلول لهم، إن عواطفنا معهم لأن عواطفنا تميل مع المكافحين من أجل الحرية والاستقلال[4]".

أما عن الشعب السوفياتي، فقد كان له دور كبير في تدعيم القضية الجزائرية من خلال تنظيم المظاهرات الدورية التي تندد بالقمع الاستعماري، هذا بالإضافة إلى ما لعبه الاتحاد السوفياتي من دور في تسريب الأسلحة المختلفة وإدخالها إلى الجزائر، قصد تزويد مختلف مناطقها لمواجهة

([1])-المجاهد، اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني، "الحياد سياستنا الثابتة"، المصدر السابق، ص07.

([2])-إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص180.

([3])-المركز الوطني للدراسات، المرجع السابق، ص199.

([4])-إسماعيل دبش، المرجع نفسه، ص182.

قوات الجيش الفرنسي[1] ووقوفه إلى جانب الدول المؤيدة لتسجيل القضية الجزائرية في الأمم المتحدة، والتصويت لصالحها في مختلف الدورات إلى جانب مساندات مادية مباشرة، كتقديم الأدوية عن طريق الصليب الأحمر في جوان 1958م، وآلات فلاحية وسيارات نقل من الاتحادات النقابية السوفياتية إلى الاتحاد العام للعمال الجزائريين في أكتوبر 1960م.[2]

فقد تبنت دول المعسكر الاشتراكي مواقف إيجابية تجاه ثورة التحرير الجزائرية، بداية من تشيكوسلوفاكيا التي قدمت مساعدات مادية ومعنوية، رغم أن جزء من هذه المساعدات العسكرية التي دفعت مصر مقابلها مبالغ مالية، حيث كانت هذه المساعدات تتم باستشارة أو بتنسيق مع الاتحاد السوفياتي[3].

ألمانيا الشرقية قدمت هي الأخرى مساعدات مادية معتبرة لصالح الثورة الجزائرية، وأدانت باستمرار القمع الاستعماري الفرنسي، حيث طالبت العالم بالوقوف إلى جانب الشعب الجزائري في كفاحه ضد الاستعمار، وتأييد حقه في الاستقلال والحرية، معتبرة فرنسا دولة عنصرية، وقواتها بالجزائر مجرمي حرب.

ولم تكن المساعدات المادية لألمانيا الشرقية على مستوى الحكومة فحسب، بل كانت على مستوى التنظيمات الجماهيرية، مثل تقديم إتحاد النقابات لألمانيا الشرقية 30 مليون فرنك فرنسي للثورة الجزائرية[4]. وقد عبرت عن تأييدها المطلق للجزائر من خلال رفع العلم الجزائري إلى جانب العلم الألماني خاصة على البواخر الموجهة إلى الجزائر[5] بالإضافة إلى المساعدات العسكرية

(1)–محمد قنطاري، "الثورة الجزائرية وقواعدها الخلفية بالجبهة الغربية والعلاقة الجزائرية المغربية إبان ثورة التحرير الوطني، مجلة الذاكرة، المرجع السابق، ص135

(2)–مريم صغير، المرجع السابق، ص301.

(3)–إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص– ص182– 183.

(4)– المرجع نفسه، ص183.

(5)–المجاهد، اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني، "نصف الشهر السياسي"، العدد 93، ج4، المصدر السابق، ص02.

المتمثلة في الأسلحة بمختلف أنواعها. كما تبنت المجر الموقف ذاته، حيث قامت بحملة واسعة قصد تعبئة الجماهير للتحسيس بجرائم فرنسا في الجزائر، وبذل الجهود المختلفة لمساعدة اللاجئين ماديا، بما فيها جمع التبرعات.[1]

ومنذ بداية الثورة الجزائرية اتخذت يوغسلافيا مواقف مساندة للقضية الجزائرية، وقدمت مساندات سياسية ودبلوماسية لصالحها دوليا، إضافة إلى تدعيم مالي وعسكري لحرب التحرير داخليا[2] ويمكن معرفة الموقف اليوغسلافي تجاه الثورة الجزائرية بوضوح من خلال خطاب الرئيس "جوزيف بروز تيتو" في الدورة الخامسة عشر للأمم المتحدة المنعقدة في أكتوبر 1960م، حيث قال: "...إن الشعب الجزائري الذي يواصل تقديم تضحيات كبرى، يطالب بحقه الطبيعي والشرعي في تقرير المصير....هذا الحق اعترفت به فرنسا، لكن المفاوضات التي تلت برهنت مع الأسف أن الفرنسيين لم يستخلصوا النتائج العلمية المترتبة على الاعتراف بحق تقرير المصير.... ولهذا تبحث الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية عن مخرج بواسطة استفتاء يجري تحت رقابة الأمم المتحدة، ونحن لا نملك إلا أن نحيي ونؤيد هذا الاقتراح..."[3]

كما سارعت يوغسلافيا إلى الاعتراف بالحكومة المؤقتة الجزائرية بعد زيارة فرحات عباس لها في جوان 1959م، حيث يعتبر هذا الاعتراف أول انتصارا للقضية الجزائرية في أوروبا. وأثناء زيارة الوفد الحكومي الجزائري إليها أكدت الحكومة اليوغسلافية مساندها المطلقة والدائمة لحرب التحرير الجزائرية، وتعاملت مع أعضاء الوفد على أساس علاقات ثنائية بين دولتين، وذلك سواء في الاستقبال، أو الحوار، أو البروتوكولات التي تمت بين الحكومتين[4].

(1)-إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص183.

(2)-محمد قنطاري، مجلة الذاكرة، المرجع السابق، ص135.

(3)-إسماعيل دبش، المرجع نفسه، ص186.

(4)-المركز الوطني للدراسات، المرجع السابق، ص109.

نفس المحتوى عبر عنه الرئيس "جوزيف تيتو" أثناء زيارته إلى تونس في أفريل 1961م، ولقائه مع الحكومة الجزائرية الموقتة برئاسة فرحات عباس، حيث قال: "إن الشعب الجزائري بكفاحه البطولي، والدم الغزير الذي بذله منذ سبع سنوات، قد أعطى أدلة لا تحصى على عزمه الراسخ في انتزاع حريته واستقلاله، وأن هذا الكفاح البطولي قد لقي وسيلقى دائما عطفا وتأييدا مطلقا من طرف شعوب يوغسلافيا، التي بذلت هي نفسها تضحيات جسيمة لتحقيق حقها المقدس في الاستقلال"[1].

وفي بيان مشترك له مع الملك المغربي محمد الخامس، أكد الرئيس تيتو مساندته لنضال الشعب الجزائري من أجل استقلاله، ونادى بوجوب تحقيق تقرير المصير في الجزائر وذلك في أفريل 1961م[2]، ودائما في إطار زيارته إلى تونس قرر الرئيس تيتو مضاعفة المساندة اليوغسلافية المالية والعسكرية لحرب التحرير الجزائرية، في لقاء له مع الحكومة المؤقتة داعيا إياها إلى إرسال طلابها وجنودها للتكوين في يوغسلافيا بجانا، وإرسال الجرحى من الثوار الجزائريين إلى المستشفيات اليوغسلافية[3]. حيث وصلت إلى تونس أربع مدارس متنقلة، أهداها الشعب اليوغسلافي لأطفال الجزائر، كما وجهت منظمة حماية الطفولة والشبيبة اليوغسلافية، عشرة آلاف طرد بلوازم مدرسية إلى الأطفال الجزائريين[4].

وحتى داخل التراب التونسي كانت يوغسلافيا بواسطة سفيرها هناك، تزود ممثلي جبهة التحرير الوطني بأجهزة صحية وطبية، لمعالجة ضحايا حرب التحرير الجزائرية، وأثناء تسليمه

(1)–إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص187.

(2)–المجاهد، اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني، "**نصف الشهر السياسي**"، المصدر السابق، ص02.

(3)–إسماعيل دبش، المرجع نفسه، ص187.

(4)–المجاهد، اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني، المصدر نفسه، ص02.

للأدوية والأجهزة للجزائريين، أكد سفير يوغسلافيا بتونس المساندة المستمرة لبلاده، وتأييدها المطلق لكفاح الشعب الجزائري[1].

كما أكد استعداد بلاده الدائم لمضاعفة المساعدة للاجئين الجزائريين، وفي ثالث لقاء له مع حكومة الجزائر المؤقتة برئاسة فرحات عباس، وذلك في سبتمبر 1961 أثناء زيارة الوفد الحكومي ليوغسلافيا، أكد تيتو مساندة القضية الجزائرية بكل الوسائل الممكنة، سواء سياسيا أو عسكريا، فسياسيا ودبلوماسيا استعملت يوغسلافيا نشاطها وعلاقاتها للتأثير على الدول الأخرى وحتى في فرنسا ذاتها.[2]

أما عسكريا فساهت في تزويد الجزائريين بالأسلحة والذخيرة الحربية، لمواجهة قوات الاستعمار الفرنسي[3] هذا إلى جانب تأييدها للقضية الجزائرية في جلسات الجمعية العامة للأمم المتحدة، في مختلف دوراتها، دون أن ننسى دورها الفعال في التعريف بالقضية على المستوى الأوروبي[4].

وفي المقابل كانت هناك وفود جزائرية تزور يوغسلافيا بشكل دوري، من أجل تنسيق المساندة اليوغسلافية للثورة الجزائرية، ما فيها زيارة السيد فرحات عباس في جوان 1959 وسبتمبر 1961 ولقاءه بالرئيس تيتو في تونس في أفريل من نفس السنة، هذه المساندة اليوغسلافية أدت إلى تعرضها للعدوان الفرنسي، من خلال قرصنة الأسطول الفرنسي للسفن اليوغسلافية باستمرار، أو حجزها من طرف البوارج الحربية التابعة لفرنسا[5].

([1])-إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص187.

([2])-إسماعيل دبش، المرجع نفسه، ص189.

([3])-محمد قنطاري، "الثورة الجزائرية وقواعدها الخلفية بالجبهة الغربية والعلاقة الجزائرية المغربية إبان ثورة التحرير الوطني، مجلة الذاكرة، المرجع السابق، ص135.

([4])-بسام العسلي، المرجع السابق، ص168.

([5])-إسماعيل دبش، المرجع نفسه، ص- ص187- 189.

ولم يقتصر التأييد على إفريقيا وآسيا وأوروبا فحسب، بل تعداه إلى أمريكا الجنوبية[1] حيث كانت كوبا كدولة اشتراكية مساندة لقضايا التحرر الوطنية في العالم، أهم دولة تتخذ مواقف مؤيدة لكفاح الشعب الجزائري[2] حيث وفي تصريح لقائد الثورة الكوبية "شي غيفارا" أكد بأن كفاح الشعب الجزائري فريد من نوعه في حوليات تاريخ الاستعمار، "ولم يحدث أن قدم نموذج أروع للشجاعة والتضحية كالذي يفعله الشعب الجزائري اليوم، فالمعركة التي يخوضها هي معركة الحرية، ليست من أجل الشعب الجزائري وحده، وإنما من أجل كل الرجال الذين يعانون من ذلك الاضطهاد والتعسف أينما وجدوا، وفي جميع القارات، إن من واجبنا أن نؤيد قضية الشعب الجزائري بكل الوسائل، ذلك لأنها تجسد قضية الإنسانية بأكملها".[3]

كما كان للرئيس الكوبي "فيدال كاسترو" اهتماما متميزا بالثورة الجزائرية، وظهر ذلك جليا من خلال استقباله للوفد الحكومي الجزائري، برئاسة عبد القادر شندرلي ممثل الحكومة الجزائرية المؤقتة في نيويورك وأمريكا الجنوبية، هافانا في مارس 1960، حيث عبر عن مساندته للقضية الجزائرية وأوضح قوة العلاقات التي تربط البلدين وتكامل كفاحهما، قائلا: "إننا نؤيد حق الجزائر في الاستقلال مائة بالمائة، إنه من السخرية أن يزعم الفرنسيون بأن الجزائر فرنسية، إن الجزائر تنتمي إلى إفريقيا كما تنتمي فرنسا إلى أوروبا، إن الأمم المتحدة قد تدخلت في الكونغو، وأرجوا أن تفعل ذلك في الجزائر، لكن من أجل الدفاع عن مصالح الجزائريين..."[4]

أما على المستوى الجماهيري فقد كانت تنظم تظاهرات مساندة للقضية الجزائرية، كما كان هناك تنسيق متبادل ومستمر بين الحكومة المؤقتة الجزائرية، وحكومة كوبا في مجال مكافحة

([1])-جمال قنان، المرجع السابق، ص250.

([2])-إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص172.

([3])-جمال قنان، المرجع نفسه، ص- ص250- 251.

([4])-إسماعيل دبش، المرجع نفسه، ص- ص172- 173.

الاستعمار، وقد ترجمت هذه المواقف في عدة لقاءات، جمعت أقطاب الاشتراكية في العالم المساندين لحركات التحرر بصفة عامة والقضية الجزائرية بصفة خاصة[1] مثلما تبلور ذلك في المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفياتي المنعقد بتاريخ فيفري 1956م، الذي اعتبر حركة التحرير الوطني الجزائرية جزء لا يتجزأ من حركة النضال ضد الإمبريالية، من أجل الاشتراكية والتعايش السلمي[2].

إضافة إلى مؤتمر دول عدم الانحياز المتعقد في "بربوني" بيوغسلافيا يومي 18 و19 جويلية 1956م والذي حضره أقطاب السلام ممثلين في الرئيس المصري "جمال عبد الناصر" والهندي "جواهر لال نهرو" بالإضافة إلى رئيس البلد المضيف "جوزيف تيتو"[3] وتم بحث القضية الجزائرية باعتبارها قضية تحررية بالغة الأهمية تستدعي اهتمام الجميع، من اجل دعم السلام في هذا الجزء من العالم، ومراعاة الحقوق الطبيعية للشعب الجزائري[4].

وعليه كانت قراراته مبنية على تأكيد حق الشعب الجزائري في الاستقلال[5]، كما أيد كل الجهود والمفاوضات الهادفة إلى إيجاد حل سلمي وعادل للقضية الجزائرية، خاصة وقف إطلاق النار، وكل أشكال العنف الممارس على الشعب الجزائري وأصدر بيانا شجب فيه الاستعمار الفرنسي صراحة.[6]

كما تم تنظيم مؤتمر معادي للاستعمار بأثينا من 02-06 أكتوبر 1957، شاركت فيه الجزائر بوفد ضم كلا من كيوان، أحمد فرنسيس، ابن قطاف وغافر عن جبهة التحرير الوطني،

(1)-مريم صغير، المرجع السابق، ص349.
(2)-جمال قنان، المرجع السابق، ص247.
(3)-مريم صغير، المرجع نفسه، ص349.
(4)-محمد بلقاسم وآخرون، المرجع السابق، ص308.
(5)-صالح بلحاج، المرجع السابق، ص334.
(6)-محمد بلقاسم وأخرون، المرجع نفسه، ص309.

وقد تقرر فيه اعتبار المشكلة الجزائرية مشكلة استعمارية، كما أكد المؤتمرون على حق الشعوب في تقرير مصيرها، وأيد الكفاح الجزائري إلى جانب مطالبة فرنسا بالاعتراف للجزائر بحقها في الاستقلال، ووقف المجازر والتعذيب الذي تمارسه ضد الشعب الجزائري الأعزل، وتحرير المساجين والمعتقلين السياسيين، وكذا فتح المفاوضات بين الطرفين الجزائري والفرنسي، مع إمكانية مشاركة تونس والمغرب[1].

ثم انعقد المؤتمر الأول لدول عدم الانحياز في بلغراد عاصمة يوغسلافيا في 01 ديسمبر 1961م[2] والذي حضره ممثلو 24 دولة إفريقية وأسيوية وأوربية وأمريكية، وهذه الدول هي: أفغانستان، بورما، كمبوديا، سيلان، الكونغو، كوبا، قبرص، إثيوبيا، المغرب، النيبال، الجمهورية العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية، الصومال، السودان، تونس، يوغسلافيا، مع حضور الوفد الجزائري، وأرسلت بوليفيا، البرازيل، الإكوادور مندوبين لها كمراقبين مهمتهم تتبع أحداث المؤتمر دون الاشتراك في أي قرارات بالتصويت.[3]

وتحت تأثير رئيس الدولة المضيفة للمؤتمر والرئيس المصري جمال عبد الناصر والرئيس الاندونيسي أحمد سوكارنو نجح المؤتمر في تبني مواقف حاسمة فيما يتعلق بحق تقرير مصير الشعوب المستعمرة فطالبت بوقف كل العمليات المسلحة ضد تلك الشعوب فورا، وأعلن معارضته للتجارب النووية وحث على وقفها[4].

أما فيما يخص القضية الجزائرية فقد أيد المؤتمرون حق الجزائريين في الحرية والاستقلال، ووحدة أراضيهم، حيث جاء في البيان الختامي للمؤتمر: "**تعتبر الدول المشاركة في المؤتمر كفاح**

([1])–فوزية بوسباك، "**الثورة الجزائرية في المحافل الدولية**"، مجلة الذاكرة، المرجع السابق، ص165.

([2])–مريم صغير، المرجع السابق، ص349.

([3])–محمد بلقاسم وآخرون، المرجع السابق، ص309.

([4])–إسماعيل دبش، المرجع السابق، ص185.

شعب الجزائر كفاحا عادلا ودستوريا من أجل الحرية، وتقرير المصير والاستقلال، وكذلك من أجل وحدة أراضيه القومية، بما في ذلك الصحراء، ولهذا فهي مصممة على فترة الانتقال، وإن رؤساء الدول والحكومات يسعدهم بصفة خاصة أنه يمثل الجزائر في هذا المؤتمر رئيس حكومة الجزائر المؤقتة والممثل الشرعي لها"[1]

وفي المقابل أعربت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، عن شكرها للبلدان الاشتراكية لمؤازرتها في ثورتها ضد أعتى قوة إمبريالية[2] وأكدت على سياسة الحياد التي تتبناها إلى جانب الكتلة الأفروآسيوية، وأنه مهما تعززت علاقاتها بالمعسكر الاشتراكي فستبقى علاقات صداقة وتعاون، ولن تكون أبدا علاقات تحالف أو انضمام لمعسكر ضد أخر.[3]

وبهذا التأييد الواسع الذي حظيت به القضية الجزائرية على مستوى القارات الخمس أصبحت واقعا مطروحا على الساحة الدولية، وقطعت شرطا كبيرا نحو تحقيق أهدافها المسطرة في بيان أول نوفمبر 1954م، وإخراج القضية الجزائرية إلى العالمية عن طريق هيئة الأمم المتحدة[4].

ويرجع الفضل في ذلك إلى الكتلة الأفروآسيوية التي أعطت دفعا قويا للقضية الجزائرية نحو التدويل بالإضافة إلى ما لعبه الإعلام الثوري من دور في التعريف بالقضية داخليا وخارجيا[5].

(1)–محمد بلقاسم آخرون، المرجع السابق، ص310.

(2)–نبيل أحمد بلاسي، المرجع السابق، ص209.

(3)– المجاهد، اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني، "الحياد سياستنا الثابتة"، العدد 93، ج4، المصدر السابق، ص07.

(4)– مريم صغير، المرجع السابق، ص319.

(5)– أحمد حمدي، الثورة الجزائرية والإعلام، ط2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995، ص101.

المبحث الثالث: هيئة الأمم المتحدة، الموقف والقرارات.

كان من بين أهم الانعكاسات التي أفرزتها الحرب العالمية الثانية على الصعيد الدولي، ظهور هيئة الأمم المتحدة منذ 1954م، كمنظمة تعنى بالدفاع عن حقوق الشعوب المستعمرة، في عالم يرتكز على القوة كأساس للعلاقات الدولية.[1] وقبل أن نتطرق للمراحل والتطورات التي مرت بها القضية الجزائرية داخل هذه الهيئة، علينا استعراض المواقف المختلفة منها عند باقي الدول، خاصة تلك التي تشكل المعسكر الغربي.

فالولايات المتحدة الأمريكية، كأكبر قوة اقتصادية وقائد للمعسكر الرأسمالي دعمت فرنسا بكل الوسائل الممكنة، عسكريا عن طريق منظمة الحلف الأطلسي، وهذا ما عبر عنه القائد الأعلى لقوات هذا الحلف الجنرال "نورستاد" قائلا: "إن أي هجوم على الجزائر يعد هجوما على جميع أعضاء الحلف الأطلسي" وهذا انطلاقا من الأطروحة الفرنسية القائلة بالجزائر الفرنسية، وهو الشيء الذي أكده وزير الدفاع الأمريكي مالكروي:"إن أمريكا لا تستطيع أن تمنع فرنسا من استعمال سلاح الحلف الأطلسي".[2]

وهكذا تعهدت الخارجية الأمريكية بالمساندة الكاملة لفرنسا، باعتبارها حليفا وعضوا في الحلف الأطلسي، تخضع لمادته السادسة، التي تشير إلى أن أي هجوم مسلح على طرف أو أكثر يعتبر أنه يشمل هجوما مسلحا على أي قطر من أوروبا، أو شمال إفريقيا وعلى العمالات الجزائرية لفرنسا..."[3] وأكدت الولايات المتحدة الأمريكية في لقاء لأعضاء الحلف بباريس في ديسمبر 1957م، دعمها المادي والمعنوي لحليفتها فرنسا بما فيها تسليم نصف مليار دولار للقوات الفرنسية

(1)- المركز الوطني للدراسات، المرجع السابق، ص92.

(2)- علي تابليت وآخرون، العلاقات الأمريكية الجزائرية (1954-1980)، توازن بين المصلحة والمبدأ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر، 2007م، ص55.

(3)- اسماعيل دبش، المرجع السابق، ص194.

في هذه المناسبة فقط، وظهر ذلك بشكل واضح في مشاركة طائراتها مع فرنسا لقصف ساقية سيدي يوسف[1].

كما لعبت الولايات المتحدة الأمريكية الدور القيادي في التعبئة والتأثير من أجل تدعيم الظهور الفرنسي، بعرقلة القضية الجزائرية في منظمة الأمم المتحدة حيث رفضت طلب العراق بدراسة القضية، والتوصل لحل يضمن استقلال الجزائر في اجتماع لأعضاء حلف بغداد بأنقرة المنعقد في شهر ديسمبر 1957م.[2]

وقد أدانت جبهة التحرير باستمرار الموقف الأمريكي، واعتبرته منافيا لمبادئ الشعب الأمريكي المعادية للاستعمار[3]. لكن رغم مساندها رسميا لفرنسا، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية قد سجلت بعض التحول في مواقفها تجاه القضية الجزائرية، ويظهر ذلك في التصريح الذي أدلى به "مستر ريتشارد" وأكد فيه أن الحرب في الجزائر تسبب عدم استقرار في منطقة الشرق الأوسط، وأن الولايات المتحدة الأمريكية من واجبها أن تعرض وساطتها لتسوية المشكلة، وذلك في جوان 1957م، وفي تصريح سابق له في شهر ماي من العام نفسه، أكد النقاط السابقة، وهذا ما يعد تطورا ملحوظا في الموقف لأمريكي لصالح قضية الجزائر.[4]

وبازدياد أهمية القضية الجزائرية في المؤتمرات الدولية، وحصولها على التأييد المطلق والمتواصل من طرف دول الكتلة الأفروآسوية، والكتلة الشرقية، تضاربت مواقف المسؤولين الأمريكيين بشأن التدخل في القضية الجزائرية من عدمه، فكان أول تأييد رسمي أدلى به "والتر رويتر" رئيس نقابة العمال الأمريكية اتهم فيه الولايات المتحدة بتسليم طائرات عسكرية لتقتيل

([1])- علي تابليت وآخرون، العلاقات الأمريكية الجزائرية (1954-1980)، المرجع السابق، ص55.

([2])- اسماعيل دبش، المرجع السابق، ص195.

([3])-المجاهد، اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني، "الحياد سياستنا الثابتة"، العدد 93، ج4، المصدر السابق، ص7.

([4])- عبد الله شريط، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1957م، ج2، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 1997، ص216.

الجزائريين[1] إضافة إلى الخطاب السياسي الذي أدلى به بعض النواب في مجلس الشيوخ مثل "جون كيندي" في 1957م، عندما كان عضوا في لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ، حيث عاتب حكومته على عدم دعمها للمشكلة الجزائرية، وتأييدها لفرنسا[2] وأكد اعترافه بحق الجزائريين في تقرير المصير، الأمر الذي فاجأ الادارة الفرنسية والأمريكية، وأرضى الوفد الجزائري بنيويورك، وعد انحرافا عن السياسة الأمريكية، وتهديدا لمصالحها[3].

والظاهر أن موقف أمريكا الرسمي من المشكلة هو الذي أعرب عنه "كابوت لودج" يوم 06 فيفري 1957م، قائلا بوجوب إيقاف العنف في الجزائر، وإجراء انتخابات يتولى النواب الجزائريون فيها مفاوضة الحكومة الفرنسية لإيجاد حل، يرضي مطامح سكان الجزائر[4] هذا بالإضافة إلى امتناعها عن التصويت في الدورة العاشرة للأمم المتحدة بشأن عدم أهلية المنظمة للنظر في القضية الجزائرية وكذا الأمر بشأن التصويت على قرار 13 ديسمبر 1958م الخاص بحق الشعب الجزائري في الاستقلال.[5]

في حين صرح مسؤولون آخرون بأن القضية الجزائرية مشكلة فرنسية داخلية، وأن أمريكا ستستمر في مساندتها لفرنسا بكل الوسائل لكن الثابت والأكيد هو أن الموقف الأمريكي قد شهد تغيرا ملموسا بعد أن أصبحت القضية الجزائرية حاضرة في مختلف المحافل الدولية، وأنها قد فرضت وجودها في هيئة الأمم المتحدة[6].

([1])- علي تابليت وآخرون، العلاقات الأمريكية الجزائرية (1954-1980)، المرجع السابق، ص56.

([2])- اسماعيل دبش، المرجع السابق، ص189.

([3])- علي تابليت وآخرون، المرجع نفسه، ص95.

([4])- عبد الله شريط، المرجع السابق، ص217.

([5])- المجاهد، اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني، "وزير خارجيتنا يعلق على الموقف الأمريكي"، العدد 34، ج2، ص7.

([6])- علي تابليت وآخرون، المرجع نفسه، ص94.

لقد تطور الموقف الدولي تطورا إيجابيا لصالح القضية الجزائرية، وبدأت معظم الدول تنتقد سياسة فرنسا في الجزائر، وترحب بحق تقرير المصير للشعب الجزائري[1]، ففي بقية دول العالم، تبنت المنظمات غير الحكومية والجمعيات الإنسانية في كل من بريطانيا، ألمانيا، البرتغال، الدنمارك، كندا وإيطاليا، وغيرها من الدول الأعضاء في الحلف الأطلسي مواقف مناهضة لسياسة الحكومات مثلما قامت به حركات شعبية، وأحزاب معارضة وشخصيات وطنية يسارية في بريطانيا، حيث أدانت تحالف الحكومة البريطانية مع الاستعمار الفرنسي ضد الشعب الجزائري.[2]

وفي ألمانيا الغربية اعطت الصحافة الألمانية الأولوية لحرب الجزائر، وأوضحت مساندتها لكفاح الشعب الجزائري، وفي هذا الاتجاه كان موقف رئيس الجمهورية الفدرالية الألمانية "تيودور هوس" الذي قام بتعليق رفع وسام في ألمانيا الغربية على صدر "روس نيسوم" المكلف من طرف الحكومة بتنظيم إعادة الجنود الألمان الفارين من الجيش الفرنسي إلى صفوف جيش التحرير الوطني الجزائري، الذي يبعثهم بدوره إلى ألمانيا، أما في النمسا فقد كانت الصحافة في خدمة القضية الجزائرية، حيث كانت تنشر باستمرار أحداث الجزائر، وتندد بالقمع الفرنسي ضد الشعب الجزائري وحتى في فرنسا ذاتها[3]، وقفت نقابات واتجاهات إنسانية بجانب الجزائريين في مظاهرات داخل فرنسا، ضد القمع العنصري الفرنسي ضد الشعب الجزائري[4] كما توافدت شخصيات تمثل النقابات الفرنسية، وقدماء المحاربين، ومنظمات الشباب والنساء على مقر الوفد الجزائري بجنيف لتعرب له عن تضامنها مع الشعب الجزائري، ووقوفها الى جانبه[5].

([1])– صالح فركوس، المرجع السابق، ص281

([2])– اسماعيل دبش، المرجع السابق، ص199.

([3])– عبد الله شريط، ، المرجع السابق، ص46.

([4])– اسماعيل دبش، المرجع نفسه، ص200.

([5])–المجاهد، اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني، "وفود عن الشعب الفرنسي تعلن تأييدها للحكومة المؤقتة"، العدد 97، ج4، ص54.

وفي دول أحرى، حاولت المنظمات والحركات الشعبية، واليسارية والإنسانية التأثير على مواقف حكوماتها ضد ممارسات الجيش الفرنسي في الجزائر، في فنلندا مثلا اضطرت الحكومة إلى السماح بتقديم مساعدات طبية ومادية للاجئين الجزائريين، بعد المظاهرات التي نظمتها مختلف الحركات والمنظمات للتنديد بالقمع الفرنسي ضد الشعب الجزائري، في حين تم تكوين لجان تأييد ومساندة لثورة التحرير الجزائرية في عدة دول منها اليابان التي نجحت بتكوين الجمعية اليابانية لتأييد الجزائر برئاسة "طوكوتارو كيتامورا" الذي أعلن أن الهدف الأساسي من تكوين هذه الجمعية هو تقديم إعانات مختلفة للشعب الجزائري، وأكد دعمه المتواصل للقضية الجزائرية، كما أشاد بكفاحها البطولي.[1]

ومنه بإمكاننا القول أن تأييد أو معارضة كل دولة للقضية الجزائرية، كان مبنيا على توجهها الإيديولوجي، أو انتمائها لأحد المعسكرين، في إطار الحرب الباردة بين الشرق الشيوعي والغرب الرأسمالي.

([1])- اسماعيل دبش، المرجع السابق، ص200.

الأمم المتحدة والقضية الجزائرية:

بدأت ملامح القضية الجزائرية تبرز لدى أجهزة الأمم المتحدة منذ عام 1955م[1]، عندما قدم مندوب المملكة العربية السعودية يوم 05 جانفي، مذكرة إلى مجلس الأمن لفت فيها نظره إلى خطورة الوضع في الجزائر وتهديده للأمن والسلام العالمين[2] كما طالبه فيها بالتدخل السريع لإيقاف العمليات القمعية التي تمارسها فرنسا الاستعمارية بالجزائر[3].

وعلى إثر انعقاد مؤتمر باندونغ في أفريل من نفس السنة، أوصت دول هذا المؤتمر بعرض القضية على الأمم المتحدة، حيث قدم مندوبو أربعة عشر دولة أفروآسيوية هي: أفغانستان، بورما، مصر، الهند، اندونيسيا، إيران، العراق، لبنان، ليبيريا، باكستان، العربية السعودية، سوريا، تايلاندا واليمن يوم 29 جويلية 1955م[4] رسالة إلى الأمن العام للأمم المتحدة يطلبون بتسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة العاشرة للجمعية العامة التي ستعقد في خريف 1955.[5]

ويشير القسم الأول من المذكرة التوضيحية الملحقة برسالة الممثلين للمجموعة الأفروآسيوية إلى أهمية مبدأ تقرير المصير في ميثاق المنظمة الدولية، كما أكدت على تأييدها للقرار رقم 637 المكرس للمبدأ ذاته، والذي يدعم حق الشعب الجزائري في تقرير المصير، وسيشرح الوضعية بالجزائر، وأخيرا تنتهي المذكرة بالإشارة إلى الحالة في الجزائر، وتحث الجمعية العامة على مناقشة القضية الجزائرية، استنادا على الفقرة الثانية، المادة الحادية عشر من ميثاق المنظمة.[6]

([1])- المركز الوطني للدراسات، المرجع السابق، ص202.

([2])- يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين 19 و20، المرجع السابق، ص443.

([3])- محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر (1954-1962)، المرجع السابق، ص115.

([4])- يحي بوعزيز، المرجع نفسه، ص444.

([5])- مريم صغير، المرجع السابق، ص297.

([6])-علي تابليت وأخرون، القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة (1957- 1958)، الكرامة للطباعة والنشر والاتصال، الجزائر، 2007، ص38.

وعليه قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة تسجيل القضية الجزائرية لأول مرة في جدول أعمالها، حيث أحالها السكرتير العام على اللجنة التوجيهية العامة للنظر فيها، وبعد مداولات استمرت من 27 إلى 30 سبتمبر جرى التصويت على إدراجها في أعمالها بأغلبية 28 صوتا ضد 27 صوتا[1] وامتناع 05 عن التصويت[2] ومن الدول التي وافقت على التسجيل: أفغانستان، الأرجنتين، بوليفيا، مصر، اليونان، غواتيمالا، الهند، اندونيسيا، العراق، إيران، لبنان، الباكستان، الفيليبين، بولونيا، السعودية، سوريا، الأورغواي، اليمن، فنلندا، أو كرانيا، روسيا، يوغسلافيا، ليبيريا، المكسيك وروسيا البيضاء[3].

وبذلك تم التسجيل الرسمي للقضية في 01 أكتوبر 1955م[4] الأمر الذي اعترض عليه الوفد الفرنسي من منطلق أن القضية مسألة داخلية بحتة، تخص فرنسا وحدها، ولا يحق للأمم المتحدة مناقشتها، وقد استند رئيس الوفد "كريستيان بينو" على الفقرة الثانية من المادة السابعة من ميثاق الهيئة التي تنص على أنه لا يخول أي حكم من أحكام هذا الميثاق للأمم المتحدة التدخل في الشؤون التي تدخل في الاختصاص الوطني للدولة[5]، ثم انسحب من الاجتماع، وقاطع جلسات الجمعية من أول أكتوبر إلى أواخر شهر نوفمبر، فأحيل الموضوع على اللجنة السياسية مرة أخرى، وأخذت بعض الدول تبحث عن وسيلة لحمل الوفد الفرنسي على العودة إلى مقعده في الجمعية[6].

فقدمت الشيلي والإكوادور وكوبا وكولومبيا يوم 23 نوفمبر مشروع قرار لشطب القضية من جدول الأعمال، باعتبار أن ذلك ليس من اختصاصها وقدم ممثل الهند "كريشنا مينون" يوم 25

([1])–يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين 19 و20، المرجع السابق، ص444.

([2])–فوزية بوسباك، "الثورة الجزائرية في المحافل الدولية" مجلة الذاكرة، المرجع السابق، ص163.

([3])–يحي بوعزيز، المرجع نفسه، ص444. وأنظر الملحق رقم 12.

([4])–فوزية بوسباك، المرجع نفسه، ص163.

([5])–المركز الوطني للدراسات، المرجع السابق، ص103.

([6])–مريم صغير، المرجع السابق، ص301.

نوفمبر عريضة لإلغاء القضية الجزائرية[1]، مع احتفاظ الدول المعنية بحق إثارتها من جديد وعليه قررت الجمعية العامة إرجاء القضية إلى الدورة المقبلة[2]. وقبل حلول موعد افتتاح أعمال الجمعية العامة لسنة 1956م عقد مندوبو الدول الأفروآسيوية بالأمم المتحدة عدة اجتماعات من 06 ماي حتى 19 جوان، أين درسوا المشكلة الجزائرية، ووافقت 13 دولة على قرار عرض القضية على بمجلس الأمن وهي: أفغانستان، مصر، اندونيسيا، إيران، العراق، لبنان، باكستان، العربية السعودية، سوريا، الأردن، ليبيا، اليمن وتايلاند[3] وتقدمت بطلب إدراج القضية في الدورة الحادية عشر بتاريخ 19 جوان 1956م[4] لكن مجلس الأمن رفض هذا الطلب بأغلبية سبعة أصوات ضد اثنين[5].

لكن الدول الأفروآسيوية التي تبنت القضية الجزائرية، تقدمت في الفاتح أكتوبر 1956م، بطلب رسمي للأمين العام للأمم المتحدة، يقضي بتسجيل القضية دون مناقشتها وطرحت القضية مرة أخرى في الدورة الحادية عشر المنعقدة من 12 نوفمبر 1956م إلى 08 مارس 1957م للمناقشة[6] حيث بدأت اللجنة السياسية مناقشتها بين 04- 13 فيفري 1957م فتمسكت فرنسا بموقفها السابق، لكنها خوفا من أن تحرز القضية نتائج إيجابية لصالحها قررت حكومة "غي مولي" عدم مقاطعة الجمعية العامة، لذلك أرسلت وفدها للمشاركة في الدورة[7] في حين تقدمت ثمان ثمان عشرة دولة أفروآسيوية بمشروع قرار رقم 195 طالبت فيه بحق الشعب الجزائري في تقرير

([1])-فوزية بوسباك، المرجع السابق، ص163.

([2])-مريم صغير، المرجع السابق، ص302.

([3])-يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين 19 و20، المرجع السابق، ص445.

([4])-مريم صغير، المرجع نفسه، ص307.

([5])-يحي بوعزيز، المرجع نفسه، ص445.

([6])-عثمان الطاهر علية، المرجع السابق، ص172.

([7])-مريم صغير، المرجع نفسه، ص337.

المصير ومنها: أفغانستان، سيلان، مصر، اندونيسيا، العراق، إيران الأردن، لبنان، ليبيا، مراكش، باكستان، العربية السعودية، السودان، سوريا، تونس واليمن[1].

وكانت نتيجة المناقشات التي دامت عشرة أيام أن خرجت الجمعية العامة بعريضة تنص على:

"أن الجمعية ونظرا لحالة القلق والاضطراب والنزاع السائد في الجزائر، والتي تسبب كثيرا من الآلام، وتهدد العلاقات بين الأمم، واعترافا بحق الشعب الجزائري في تقرير المصير طبقا لنص ميثاق الأمم المتحدة[2]:

1 تطلب من فرنسا الاستجابة لرغبة الشعب الجزائري في ممارسة حقوقه الأساسية في تقرير المصير.

2 -تدعو فرنسا والشعب الجزائري للدخول فورا في مفاوضات لإيقاف الحرب، وتسوية الموقف سلميا طبقا لميثاق الهيئة.

3 تطلب من السكرتير العام أن يساعد الطرفين على إجراء التفاوض، وأن يقدم تقريرا للجمعية العامة في دورتها القادمة[3].

كما أعربت عن أملها في إيجاد حل سلمي وديمقراطي للمشكل الجزائري وبإجماع الأصوات وافقت عليه 33 دولة، ورفضته 34دولة، وامتنعت 10 دول، وبسبب ذلك أحجمت الدول صاحبة المشروع عن تقديمه للتصويت[4].

([1])-محمد قنطاري، "مظاهرات ديسمبر، أسبابها، وقائعها، نتائجها"، مجلة المصادر، العدد 03، دار الحكمة، الجزائر، 2000م، ص51. أنظر الملحق رقم 14.

([2])-بسام العسلي، المرجع السابق، ص172.

([3])-محمد قنطاري، المرجع نفسه، ص50.

([4])-مريم صغير، المرجع السابق، ص342.

ونظرا لفشل هذا المشروع تقدمت اليابان والفيليبين وتايلاندا بمشروع قرار معدل رقم 199 إلى اللجنة السياسية تطالب فيه الطرفين الجزائري والفرنسي ببذل الجهود لإيجاد حل عادل طبقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة للقضية الجزائرية بواسطة المفاوضات، وقد تمت الموافقة عليه بأغلبية 37صوتا ضد 27صوتا، وامتناع 13 عن التصويت[1].

كما تقدمت ست دول وهي: إيطاليا، البرازيل، الأرجنتين، كوبا، جمهورية الدومينيكان والبيرو بمشروع قرار في 12 فيفري 1957م، عبرت فيه عن أملها في الوصول إلى حل سلمي وعادل وديمقراطي للقضية، وتمت الموافقة على هذا القرار بأغلبية 41 صوتا مقابل33 وامتناع ثلاثة[2]. ثم عرض المشروعين السابقين على الجمعية العامة للتصويت العام، لكن لم يحصل أي منهما على أغلبية الثلثين المطلوبة لذلك اتفقت الدول صاحبة المشروعين على عرض مشروع مشترك، تضمن اقتراح تسوية معتدلة[3]، وعبرت عن الأمل في إيجاد حل سلمي وعادل للقضية الجزائرية، وعليه نال المشروع الموافقة الجماعية بسبب 77 صوتا مقابل لا شيء، وذلك يوم 13 فيفري 1957م، حيث غاب الوفد الفرنسي عن جلسات الاقتراع بسبب موقفه السابق، في حين وجد القرار ترحيبا لدى جميع الوفود[4].

هذا وإن تم تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة للهيئة الأممية، إلا أنها لم تناقش، وأجلت مرة أخرى إلى دورة فبراير 1957م[5] لذلك رأت دول الكتلة الأفروآسيوية تقديم القضية إلى الجمعية العامة في دورها الثانية عشر[6] ومن ثمة تم عقد اجتماع موحد عرف بمؤتمر

([1])-يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين 19 و20، المرجع السابق، ص455.

([2])-صالح بلحاج، المرجع السابق، ص، 347.

([3])-عثمان الطاهر علية، المرجع السابق، ص، 195.

([4])-علي تابليت وآخرون، القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة (1957- 1958)، المرجع السابق، ص102.

([5])-زهير احدادن، المرجع السابق، ص40.

([6])-يحي بوعزيز، المرجع نفسه، ص448.

الأقطاب الأربعة – سعود، حسين، عبد الناصر والقوتلي– في 27 فيفري 1957م، لمناقشة ما يمكن تقديمه للقضية الجزائرية عربيا ودوليا، وذلك بالقاهرة، وقد تضمن البيان المشترك التأييد الكامل واللامشروط لحق الجزائريين في تقرير المصير والاستقلال، والعمل من أجل تمجيد كفاحهم البطولي ضد الاستعمار الفرنسي[1].

في حين تقدمت ست دول هي: ليبيريا، برمانيا، تايلاندا، تركيا، اللاوس والكاميرون بطلب للجمعية العامة لإدراج القضية في جدول أعمالها في شهر سبتمبر[2] وفي 28 نوفمبر شرعت اللجنة السياسية في دراسة القضية بناء على طلب تقدمت به 17 دولة أفروآسيوية في مشروع القرار الذي يحمل الرقم 194، في 05 ديسمبر 1957م، تضمن وجوب تطبيق حق تقرير المصير للشعب الجزائري، والدعوة إلى مفاوضات عاجلة لإنهاء الحرب، وفي 06 ديسمبر اقترحت ايرلندا والنرويج تعديلين للقرار السابق، يقترحان فيهما مناقشة حقيقية للقضية بدلا من المفاوضات[3]، غير أن هذين التعديلين قد وجدا معارضة شديدة من قبل أصحاب المشروع الأصليين، في حين رفض من طرف الجمعية العامة بأغلبية 37 صوتا ضد 36 صوتا، وامتناع 06 أصوات. لذلك قدم مشروع قرار معدل من قبل الأرجنتين، البرازيل، كوبا، جمهورية الدومينيكان، إيطاليا، البيرو وإسبانيا، وكان نصه مشابها لما تقدمت به المشاريع الأخرى في الدورة الحادية عشر.[4]

ومهما يكن فإنه بعد هزيمة مشروع الدول السبعة عشر، عجزت اللجنة السياسية عن ترجيح أية لائحة لعرضها على الجمعية العامة، لذلك جرت مفاوضات بين الوفود، وفي الأخير تقدمت الأرجنتين، البرازيل، كندا، كوبا، الهند، جمهورية الدومينيكان، إيران، ايرلندا، إيطاليا، المكسيك،

([1])–مريم صغير، المرجع السابق، ص– ص314– 315.

([2])–يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين 19 و20، المرجع السابق، ص448.

([3])–علي تابليت وآخرون، القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة (1957 – 1958)، المرجع السابق، ص103.

([4])–يحي بوعزيز، المرجع نفسه، ص450.

اليابان، النرويج، البيرو، إسبانيا وتايلندا مشروع قرار مشترك نال رضا الأغلبية[1]، وعليه فإن الجمعية العامة بعد مناقشتها للقضية الجزائرية التي دامت أكثر من عشرة أيام، نتج عنها مشروع قرار وسط، وذلك في جلسة 15 فيفري 1957م[2]، ويرى هذا القرار أن الحالة في الجزائر قد أدت إلى خسائر جسيمة في الأرواح، ولذلك تعرب الجمعية العامة عن أملها في الوصول بوسائل مناسبة، وبروح متسمة بالتعاون إلى حل ديمقراطي وعادل لقضية الجزائر، ما يتماشى ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة[3]، كما أشادت بالوساطة التونسية المغربية لحل المشكلة وتم الاتفاق بالإجماع على هذا المشروع بوم 10 ديسمبر 1957م.[4]

لكن هذا القرار تجاهل تماما الاعتراف الضمني، بأن للجزائر كيان دولي قائم بذاته، وحرص على عدم ذكر طرفي النزاع، وحتى كلمة المفاوضات استجابة لرغبات فرنسا، وتطبيقا لموقفها وهو الأمر الذي لاقى رفضا واسعا لدى دول الكتلة الأفروآسيوية، ومع ذلك فقد اعتبرت الدورة الثانية عشر انتصارا لجبهة التحرير الوطني، مادامت القضية الجزائرية قد أخذت حيزا كبيرا من مناقشات الجمعية العامة للأمم المتحدة.

واصلت الكتلة الأفروآسيوية مساعيها لإدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال هيئة الأمم المتحدة في دورها الثالثة عشر، فتقدمت بطلب لذلك خلال شهر جويلية 1958م، حيث شاركت تركيا فيه لأول مرة، وقد أشارت هذه المذكرة إلى الوضع المتدهور في الجزائر، وحثت على وجوب تسوية المشكلة وفقا لمبادئ الهيئة الأممية.[5]

([1])-علي تابليت وآخرون، القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة (1957- 1958)، المرجع السابق، ص105.

([2])-مريم صغير، المرجع السابق، ص318.

([3])-يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين 19 و20، المرجع السابق، ص450.

([4])-علي تابليت وآخرون، المرجع نفسه، ص105.

([5])-مريم صغير، المرجع نفسه، ص- ص318- 320.

واكبت هذه المساعي ميلاد الحكومة المؤقتة الجزائرية، وبداية التدهور الحقيقي للموقف الفرنسي في الأمم المتحدة، وغيابه عن جلسات الجمعية العامة وقد تم تقدم مشروع قرار من طرف 17 دولة من إفريقيا وآسيا[1]، في 12 ديسمبر 1958م، تضمن الإشارة إلى القرارات المصادق عليها في الدورتين السابقتين، مع الاعتراف بحق الشعب الجزائري في الاستقلال، والمطالبة بإجراء مفاوضات بين الطرفين الجزائري الممثل في الحكومة المؤقتة، والحكومة الفرنسية من الجانب الآخر[2] وأشار المشروع لأول مرة إلى أن الكتلة الأفروآسيوية تطالب باستقلال الجزائر، بدلا من السعي نحو تطبيق مبدأ تقرير المصير[3].

وبالتنسيق مع الوفود العربية والأفروآسيوية استطاع الوفد الجزائري برئاسة "عبد القادر شاندرلي "أن يحقق كل الأهداف التي سطرتها الحكومة المؤقتة[4] حيث تحصل "شاندرلي" على صفة العون الأجنبي من الحكومة الأمريكية، مما سمح له بالتجوال في أروقة الأمم المتحدة بحرية[5].

مشروع اللائحة الأفروآسيوية الذي تضمن الاعتراف بحق الجزائر في الاستقلال، وأوصى بإجراء مفاوضات بين الطرفين، رفض في تصويت الجمعية العامة، فلم تمر اللائحة، ورغم ذلك اعتبر انتصارا دبلوماسيا واضحا للوفد الجزائري، لأن القرار كان يحتاج إلى صوت واحد فقط كي تتم المصادقة عليه، إلى جانب حياد الطرف الأمريكي وهو ما يعبر عن استنكاره للسياسة

([1])–صالح بلحاج، المرجع السابق، ص338.

([2])–بسام العسلي، المرجع السابق، ص169.

([3])–علي تابليت وآخرون، القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة (1957 – 1958)، المرجع السابق، ص106.

([4])–المجاهد، اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني، "شيء جديد في الأمم المتحدة"، العدد 34، ج2، المصدر السابق، ص03.

([5])–صالح بلحاج، المرجع نفسه، ص338.

الفرنسية[1] فضلا عن ذلك انسحاب الوفد الفرنسي من النقاش في تلك الدورة، ما سهل على الوفد الجزائري برئاسة محمد يزيد الدفاع أمام الموالين لفرنسا[2].

قدمت هاييتي في 13 ديسمبر تعديلين للمشروع الأفروآسيوي يقضيان بحذف الإشارة إلى حق الاستقلال، لكنهما وجدا معارضة شديدة لدى الدول صاحبة المشروع، وصوتت اللجنة على التعديل الأول، فرفض بأغلبية 48 صوتا ضد 13 صوتا، مع امتناع 19 عن التصويت[3]، ولم يدفع وفد هاييتي التعديل الثاني للتصويت لذلك عملت اللجنة على مشروع قرار الدول السبعة عشر الأفروآسيوية، الذي نجح بـ32 صوتا مقابل 18 صوتا، وامتناع 30 عن التصويت[4].

وأوصت اللجنة السياسية بتقديم هذا المشروع إلى الجمعية العامة، حيث طالبت وفد الملايو بحذف الفقرة الخاصة بذكر الحكومة المؤقتة، واستعدادها للمفاوضات حتى يمكن التصويت لصالح القرار، وبالتالي حذفت الفقرة، وجرى التصويت عليه بنتيجة 35 صوتا ضد 18 مع امتناع 28 آخرين، في حين أمتنعت الولايات المتحدة الأمريكية عن التصويت، ولم يحصل القرار على أغلبية الثلثين فتم رفضه[5]، واختتمت الدورة الثالثة عشر لعام 1958م، دون أن تناقش القضية الجزائرية، وأجلت مرة أخرى للدورة المقبلة[6]. وكان من أهم مكاسب هذه الدورة هو انخفاض عدد المؤيدين للموقف الفرنسي، وارتفاع عدد المؤيدين لحق تقرير المصير للشعب الجزائري[7] وإحراز الحكومة

([1])–المجاهد، اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني، "شيء جديد في الأمم المتحدة"، العدد 34، ج2، المصدر السابق، ص 3.

([2])–صالح بلحاج، المرجع السابق، ص340.

([3])–يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في الفرنين 19 و20، المرجع السابق، ص451.

([4])–علي تابليت وآخرون، القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة (1957– 1958)، المرجع السابق، ص106.

([5])–يحي بوعزيز، المرجع نفسه، ص452.

([6])–مريم صغير، المرجع السابق، ص328.

([7])–علي تابليت وآخرون، المرجع نفسه، ص108

المؤقتة الجزائرية على الاعتراف بها والإقرار بحالة الحرب في الجزائر، إلى جانب الاعتراف بحق الجزائر في الاستقلال من طرف الوفود المشاركة في الدورة[1].

لقد أثمرت جهود الكتلة الأفروآسيوية بتسجيل القضية الجزائرية في الدورة الرابعة عشر لعام1959م، وتزامن ذلك مع إعلان ديغول مبدأ حق تقرير المصير للشعب الجزائري بتاريخ 16 سبتمبر من السنة نفسها حيث تقدمت 22 دولة من دول الكتلة بمشروع قرار يوم 03 ديسمبر يدعو إلى الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، كما يدعو الجانبان إلى الدخول في مفاوضات في أقرب وقت، لوقف إطلاق النار، وتقرير المصير[2].

وأوضح المشروع رغبة الحكومة الموقتة الجزائرية في التفاوض لكنه لم يحصل في التصويت على أغلبية الثلثين المطلوبة[3]، إذ حاز على 28 صوتا ضد 26 صوتا، مع امتناع 17 عن التصويت، لذلك تقدمت باكستان بمشروع قرار معدل يوم 12 ديسمبر أشارت فيه إلى قراري الجمعية في 15 فيفري 1957م، و10 ديسمبر بشأن الرغبة في أن تبدأ المفاوضات، ويتم فيها التوصل إلى حل يعترف بحق الشعب الجزائري في تقرير المصير، وأن تجري مفاوضات مباشرة للوصول إلى حل سلمي وعادل للقضية الجزائرية[4].

وبعد مواصلة هذا المشروع عرض على التصويت، فلم يحصل على أغلبية الثلثين المطلوبة بنتيجة 39 صوتا مقابل 22 صوتا وامتناع 20 عن التصويت، فسقط المشروع ولم تتحقق آمال الكتلة الأفروآسيوية في مناقشة القضية الجزائرية في هذه الدورة[5]، بسبب الموقف الغربي المؤيد

(1)-صالح بلحاج، المرجع السابق، ص340.
(2)-مريم صغير، المرجع السابق، ص331.
(3)-نبيل أحمد بلاسي، المرجع السابق، ص- ص208- 209.
(4)-بسام العسلي، المرجع السابق، ص170.
(5)-يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين 19 و20، المرجع السابق، ص451.

لفرنسا، وتمسك هذه الأخيرة بأطروحة الجزائر فرنسية على أمل أن يحقق مشروع "شال العسكري" أهدافه في القضاء على الثورة، وبالتالي جبهة التحرير الوطني.[1]

اعتبرت الدورة الخامسة عشر للجمعية العامة للأمم المتحدة من الدورات التاريخية للقضية الجزائرية، حيث تأكد فيها ضرورة تصفية الاستعمار بكل أشكاله[2] كما تميزت سنة 1960م، بنشاط كثيف للدبلوماسية الجزائرية التي استطاعت بدعم من دول الكتلة الأفروآسيوية من دخول أول معاهدة دولية في 20 جوان، وهي اتفاقيات جنيف الخاصة بضحايا الحرب[3]، وأصبحت عضوا فيها إلى جانب تركيزها على كسب الدعم الدولي من طرف الدول المستقلة حديثا.[4]

وقبيل افتتاح أشغال الدورة الخامسة عشر للجمعية العامة للأمم المتحدة، تقدمت 25 دولة افريقية وآسيوية يوم 20 جويلية 1960م بطلب إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمالها تضمن وجوب الاعتراف بحق تقرير مصير الشعب الجزائري، وتطبيقه بطريقة عادلة[5]، مع احترام الوحدة الترابية للجزائر، والإشارة الى تولي الهيئة الأمية تنظيم استفتاء في الجزائر، والإشراف عليه، مما يسمح للشعب الجزائري بتقرير مصيره بنفسه[6]، وقد تم موجبها تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة، وعند حلول موعد مناقشتها قاطع الوفد الفرنسي جلسات الجمعية استمرارا في موقفها الرافض لإدراج القضية الجزائرية في هذه الدورة[7].

([1])–مريم صغير، المرجع السابق، ص334.

([2])–عثمان الطاهر علية، المرجع السابق، ص172.

([3])–مريم صغير، المرجع نفسه، ص363.

([4])–صالح بلحاج، المرجع السابق، ص342.

([5])–بن يوسف بن خدة، مواقف وشهادات، المصدر السابق، ص115.

([6])– المركز الوطني للدراسات، المرجع السابق، ص143.

([7])–يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين 19 و20، المرجع السابق، ص– ص445– 446.

قامت الجمعية العامة بعد إنهاء المناقشات حول القضية الجزائرية بالمصادقة على لائحة الكتلة الأفروآسيوية التي تنص على إشراف الأمم المتحدة، ومراقبتها لتقرير المصير في الجزائر، وكانت نتيجة التصويت 47 مقابل 20 وامتنعت 28 دولة عن التصويت من مختلف دول الهيئة الأممية[1]، ثم أدخل على نص المشروع تعديلات في الجمعية العامة، فحذفت منه الفقرة الرابعة التي تنص على إجراء الاستفتاء تحت إشراف الهيئة، وأصبح نصه: أن الجمعية العامة، لما كان الطرفان الجزائري والفرنسي قد اتفقا على قبول حق تقرير المصير، تقرر:

- حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره والاستقلال.
- الحاجة الماسة لإيجاد ضمانات لتنفيذ هذا الحق على أساس احترام وحدة التراب الجزائري.
- الجمعية العامة مسؤولة عن تنفيذ هذا القرار بصورة كاملة[2].

وعليه قامت المصادقة على المشروع المعدل بأغلبية 63 صوتا ضد 27 صوتا، مع امتناع ثمانية من الوفود عن التصويت[3] وتجدر الإشارة إلى الدور الذي لعبته الدول الأفروآسيوية داخل الهيئة في طرح القضية الجزائرية، والدفاع عنها في مختلف الجلسات، إضافة إلى الصدى الذي أحدثته مظاهرات 11 ديسمبر 1960م، لدى الرأي العام العالمي، ودفعها بالقضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة[4].

هذا التسجيل السادس للقضية الجزائرية في دورة اعترته الحكومة المؤقتة نصرا جديدا لدبلوماسيتها على الساحة الدولية، في ظل تراجع الموقف الفرنسي وجنوحه للمفاوضات ودخلت القضية الجزائرية بذلك مرحلة حاسمة عام 1961م[5]، فعقدت لقاءات مولان وإيفيان ولوسارن، لكن

([1])–مريم صغير، المرجع السابق، ص310.

([2])–يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين 19 و20، المرجع السابق، ص446.

([3])–فوزية بوسباك، "الثورة الجزائرية في المحافل الدولية"، مجلة الذاكرة، المرجع السابق، ص63.

([4])–يحي بوعزيز، المرجع نفسه، ص446.

([5])–عبد الله شريط، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1957، المرجع السابق، ص200.

ذلك لم يمنع من إثارتها في هيئة الأمم المتحدة عن طريق دول الكتلة الأفروآسيوية يوم 16 ديسمبر، والتي تنص على الدعوة إلى حل تفاوضي سلمي بين الطرفين المتنازعين على أساس تطبيق حق تقرير المصير للشعب الجزائري، في نطاق احترام وحدة التراب الجزائري وسلامته وذلك في ظل التأييد الدولي للقضية الجزائرية بالاعتراف بالحكومة المؤقتة، [1]وانتصار الثورة في الداخل والخارج، الذي برهن على قوة جبهة التحرير الوطني لذلك لم يطل النقاش بشأنها، وخرجت بنصر آخر خلال هذه الدورة[2].

ودخلت الجزائر دورة 1962م، تحمل أوراق اعتمادها كدولة كاملة السيادة، لتحتل مقعدها في هيئة الأمم المتحدة، بفضل الدعم الأفروآسيوي وبهذا الانتصار انضمت الجزائر إلى الأمم المتحدة بتاريخ 08 أكتوبر 1962م وأصبحت العضو رقم 109، في هذه المنظمة بعد أن كانت تسعى فقط لطرح قضيتها أمام الدول المشاركة في عضوية الهيئة[3].

لم يكن من السهل على الجهاز السياسي للثورة منذ 1954م، تدويل القضية الجزائرية، وكسب التأييد العالمي لها، نظرا لإصرار الاستعمار الفرنسي على اعتبار القضية مشكلا داخليا، وذلك بتكريس مختلف الوسائل الممكنة من أجل تشويه وإضعاف الثورة، عن طريق عمليات التقتيل والإبادة وأعمال العنف، وممارسة التعتيم الاعلامي، لكنه ساهم من جهة ثانية في تدويلها بطريقة غير مباشرة، حيث ونتيجة لسياسته تجاه الثورة أصبح العالم يعي وبوضوح وجود شعب يكافح من أجل حريته منفصلا عن فرنسا، ويملك مقومات خاصة به.

([1])-علي تابليت وآخرون، القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة، المرجع السابق، ص- ص101-102.

([2])-يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين 19 و20، المرجع السابق، ص448.

([3])-مريم صغير، المرجع السابق، ص348.

وبعد محاولات عديدة من طرف جبهة التحرير الوطني في مختلف المحافل الدولية، الإقليمية والقارية دولت القضية الجزائرية، وأصبحت في صدارة القضايا العالمية المهمة، الأمر الذي عجل باستقلال الجزائر في 05 جويلية 1962 عن فرنسا الاستعمارية[1].

([1])–المركز الوطني للدراسات، المرجع السابق، ص123.

الخاتمـــــة

من خلال هذه الدراسة المتواضعة، حاولنا الإلمام ببعض جوانب هذا الموضوع الواسع، وذلك برصد أهم التطورات المرحلية الحاصلة في الثورة الجزائرية مذ 1954 إلى غاية 1962، مع تتبع مختلف المواقف الدولية منها خلال الفترة نفسها، لنخلص في النهاية إلى:

- الثورة الجزائرية كنموذج تحرري فريد، كانت أبرز المظاهر الدالة على تراجع للظاهرة الاستعمارية، ومؤشرا دالا على تنامي قضايا العالم الثالث في فترة الخمسينيات من القرن العشرين.
- أعطت الثورة الجزائرية بما حققته على المستويين الداخلي والخارجي مثالا حيا على النضال البطولي الشامل الذي احتوى إلى جانب القوة العسكرية والسياسية إيمانا بعدالة القضية.
- كانت الركيزة الأساسية للعمل الخارجي لجهة التحرير الوطني هي تدويل القضية الجزائرية، وهذا ما كرسته مواثيق الثورة وأدبياتها، بداية من بيان أول نوفمبر 1954، ومؤتمر الصومام 1956.
- الموازنة بين العمل العسكري والسياسي في الداخل والخارج، ساهم إلى حد كبير في إنجاح المسعى الثوري.
- مع تأسيس الحكومة المؤقتة في سبتمبر 1958، دخلت النورة الجزائرية مرحلة نضجها السياسي، حيث استطاعت من خلالها تأكيد الحضور الرسمي للقضية الجزائرية في مختلف المحافل الدولية .
- مثّل الوطن العربي الوعاء الأساسي الذي احتضن الثورة الجزائرية، وأمدها بكل وسائل الدعم المشروط، خاصة وأن الثورة كانت قد تزامنت مع استقلال معظم الدول العربية، وهو الأمر الذي سهل عليها القيام بهذا الواجب بحكم الانتماء الديني ووحدة المصير.

- رغم ضعف موقفها في البداية، تبتت الجامعة العربية مواقف إيجابية تجاه الثورة الجزائرية، حيث لعبت دورا أساسيا في تدويلها، والدفاع عنها في مختلف المحافل، فكانت منبرا للثورة الجزائرية في الخارج.
- إذا كانت الدول العربية قد ساندت الثورة الجزائرية ماديا ودبلوماسيا من منطلق الشعور القومي، فإن الدول الأفروآسيوية بتركيبتها المزدوجة كانت أهم مصدر لدعم الثورة من منطلق الشعور الانساني.
- لم يقتصر دعم الكتلة الأفروآسيوية على المساندة العسكرية فحسب، بل تعداه الى تداول القضية الجزائرية في مختلف مؤتمراتها، وجعلها محور المناقشات الدورية التي تمت في إطار اللقاءات المشتركة لهذه الدول، ابتداء من مؤتمر باندونغ، وصولا الى مؤتمر القاهرة الأخير.
- مثلت الكلة الشرفية بحكم انتماءها الايديولوجي للإتحاد السوفياتي مصدرا هاما ارتكزت عليه الجهة في عملها الخارج، لضمان الدعم الدولي للثورة الجزائرية.
- بفضل التنسيق العربي- الأفروأسيوي مع دول الكتلة الشرقية أصبحت القضية الجزائرية واقعا مطروحا على الساحة الدولية، وفي دورات الأمم المتحدة.
- تباينت المواقف الدولية من القضية الجزائرية داخل الهيئة الأمية بين مؤيدة ومعارضة ومحايدة، لكن وبجهود الوفد الخارجي لثورة استطاعت هذه الأخيرة تسجيل انتصارات تاريخية هامة على الصعيد الدبلوماسي.
- وكان أهم إنجاز للثورة الجزائرية هو تحقيق الاستقلال، والسيادة الوطنية بعد سبع سنوات من القتال والنضال المرير.

وخلاصة القول أن الثورة الجزائرية كانت ولا تزال أهم النماذج الثورية التي لم تحقق أهدافها ومطالبها فحسب، بل ساهمت في تحرير القارة الإفريقية بأكملها، وذلك بشهادة القادة التاريخيين الذين عاصروها.

ورغم جهودنا ومساعينا في محاولة تبسيط هذا الموضوع، إلا أن هذا الجهد يبقى مجرد تمهيد لدراسات أخرى، قد تكون أكثر شمولية وأكثر دقة، خاصة في ظل المستجدات الحديثة التي تستدعي المزيد من البحث للوقوف على حقائق جديدة.

الملاحق

الملحق رقم 01:

أعضاء جماعة الـ22 للجنة الثورية للوحدة والعمل

1 – مختار باجي
2 – عثمان بلوزداد
3 – رمضان بن عبد المالك
4 – مصطفى بن عودة
5 – مصطفى بن بولعيد
6 – محمد العربي بن مهيدي
7 – لخضر بن طوبال
8 – رابح بيطاط
9 – الزبير بوعجاج
10 – سليمان ملاح
11 – السعيد بوعلي
12 – عبد الحفيظ بوصوف
13 – مراد ديدوش
14 – عبد السلام جياشي
15 – أحمد بوشعيب
16 – محمد بوضياف
17 – عبد القادر العموري
18 – زيغود يوسف
19 – سويداني بوجمعة
20 – محمد مشاطي
21 – محمد مرزوقي
22 – إلياس دريش

عثمان الطاهر علية، المرجع السابق، ص242.

الملحق رقم 02:

بيان أول نوفمبر 1954

بسم الله الرحمن الرحيم

نداء إلى الشعب الجزائري

هذا هو نص أول نداء وجهته الكتابة العامة لجبهة التحرير الوطني إلى الشعب الجزائري في أول نوفمبر 1954

"أيها الشعب الجزائري

أيها المناضلون من أجل القضية الوطنية

أنتم الذين ستصدرون حكمكم بشأننا –نعني الشعب بصفة عامة، و المناضلون بصفة خاصة– نعلمكم أن غرضنا من نشر هذا الإعلان هو أن نوضح لكم الأسباب العميقة التي دفعتنا إلى العمل بأن نوضح لكم مشروعنا والهدف من عملنا، و مقومات وجهة نظرنا الأساسية التي دفعتنا إلى الاستقلال الوطني في إطار الشمال الإفريقي، ورغبتنا أيضا هو أن نجنبكم الالتباس الذي يمكن أن توقعكم فيه الإمبريالية وعملاؤها الإداريون و بعض محترفي السياسة الانتهازية.

فنحن نعتبر قبل كل شيء أن الحركة الوطنية بعد مراحل من الكفاح قد أدركت مرحلة التحقيق النهائية. فإذا كان هدف أي حركة ثورية في الواقع هو خلق جميع الظروف الثورية للقيام بعملية تحريرية، فإننا نعتبر الشعب الجزائري في أوضاعه الداخلية متحدا حول قضية الاستقلال والعمل ، أما في الأوضاع الخارجية فإن الانفراج الدولي مناسب لتسوية بعض المشاكل الثانوية التي من بينها قضيتنا التي تجد سندها الدبلوماسي وخاصة من طرف إخواننا العرب والمسلمين.

إن أحداث المغرب وتونس لها دلالتها في هذا الصدد، فهي تمثل بعمق مراحل الكفاح التحرري في شمال إفريقيا. ومما يلاحظ في هذا الميدان أننا منذ مدة طويلة أول الداعين إلى الوحدة في العمل، هذه الوحدة التي لم يتح لها مع الأسف التحقق أبدا بين الأقطار الثلاثة.

إن كل واحد منها اندفع اليوم في هذا السبيل، أما نحن الذين بقينا في مؤخرة الركب فإننا نتعرض إلى مصير من تجاوزنه الأحداث، وهكذا إن حركتنا الوطنية قد وجدت نفسها محطمة، نتيجة لسنوات طويلة من الجمود و الروتين، توجيهها سيئ، محرومة من سند الرأي العام

الضروري، قد تجاوزتها الأحداث، الأمر الذي جعل الاستعمار يطير فرحا ظنا منه أنه قد أحرز أضخم انتصاراته في كفاحه ضد الطليعة الجزائرية.

إن المرحلة خطيرة.

أمام هذه الوضعية التي يخشى أن يصبح علاجها مستحيلا، رأت مجموعة من الشباب المسؤولين المناضلين الواعين التي جمعت حولها أغلب العناصر التي لا تزال سليمة ومصممة، أن الوقت قد حان لإخراج الحركة الوطنية من المأزق الذي أوقعها فيه صراع الأشخاص والتأثيرات لدفعها إلى المعركة الحقيقية الثورية إلى جانب إخواننا المغاربة و التونسيين.

وبهذا الصدد، فإننا نوضح بأننا مستقلون عن الطرفين اللذين يتنازعان السلطة، إن حركتنا قد وضعت المصلحة الوطنية فوق كل الاعتبارات التافهة والمغلوطة لقضية الأشخاص والسمعة، ولذلك فهي موجهة فقط ضد الاستعمار الذي هو العدو الوحيد الأعمى، الذي رفض أمام وسائل الكفاح السلمية أن يمنح أدنى حرية.

ونظن أن هذه أسباب كافية لجعل حركتنا التجديدية تظهر تحت اسم : جبهة التحرير الوطني. وهكذا نستخلص من جميع التنازلات المحتملة، ونتيح الفرصة لجميع المواطنين الجزائريين من جميع الطبقات الاجتماعية، وجميع الأحزاب والحركات الجزائرية أن تنضم إلى الكفاح التحرري دون أدنى اعتبار آخر.

ولكي نبين بوضوح هدفنا فإننا نسطر فيما يلي الخطوط العريضة لبرنامجنا السياسي.

الهدف: الاستقلال الوطني بواسطة:

- إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية ذات السيادة في إطار المبادئ الإسلامية.
- احترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني.

الأهداف الداخلية:

- التطهير السياسي بإعادة الحركة الوطنية إلى نهجها الحقيقي والقضاء على جميع مخلفات الفساد التي كانت عاملا هاما في تخلفنا الحالي.
- تجميع وتنظيم جميع الطاقات السليمة لدى الشعب الجزائري لتصفية النظام الاستعماري.

الأهداف الخارجية:

- تدويل القضية الجزائرية.
- تحقيق وحدة شمال إفريقيا في داخل إطارها الطبيعي العربي والإسلامي.
- في إطار ميثاق الأمم المتحدة نؤكد عطفنا الفعال تجاه جميع الأمم التي تساند قضيتنا التحريرية.

وسائل الكفاح:

انسجاما مع المبادئ الثورية، واعتبارا للأوضاع الداخلية و الخارجية، فإننا سنواصل الكفاح بجميع الوسائل حتى تحقيق هدفنا.

إن جبهة التحرير الوطني، لكي تحقق هدفها يجب عليها أن تنجز مهمتين أساسيتين في وقت واحد وهما: العمل الداخلي سواء في الميدان السياسي أو في ميدان العمل المحض، والعمل في الخارج لجعل القضية الجزائرية حقيقة واقعة في العالم كله، وذلك بمساندة كل حلفائنا الطبيعيين.

إن هذه مهمة شاقة ثقيلة العبء، و تتطلب كل القوى وتعبئة كل الموارد الوطنية، وحقيقة أن الكفاح سيكون طويلا ولكن النصر محقق.

وفي الأخير، وتحاشيا للتأويلات الخاطئة وللتدليل على رغبتنا الحقيقية في السلم، وتحديدا للخسائر البشرية وإراقة الدماء، فقد أعددنا للسلطات الفرنسية وثيقة مشرفة للمناقشة، إذا كانت هذه السلطات تحدوها النية الطيبة، و تعترف نهائيا للشعوب التي تستعمرها بحقها في تقرير مصيرها بنفسها.

1 – الاعتراف بالجنسية الجزائرية بطريقة علنية ورسمية، ملغية بذلك كل الأقاويل والقرارات والقوانين التي تجعل من الجزائر أرضا فرنسية رغم التاريخ والجغرافيا واللغة والدين والعادات للشعب الجزائري.

2 – فتح مفاوضات مع الممثلين المفوضين من طرف الشعب الجزائري على أسس الاعتراف بالسيادة الجزائرية وحدة لا تتجزأ.

3 – خلق جو من الثقة وذلك بإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين ورفع الإجراءات الخاصة وإيقاف كل مطاردة ضد القوات المكافحة.

وفي المقابل:

1 فإن المصالح الفرنسية، ثقافية كانت أو اقتصادية والمحصل عليها بنزاهة، ستحترم وكذلك الأمر بالنسبة للأشخاص والعائلات.

2 جميع الفرنسيين الذين يرغبون في البقاء بالجزائر يكون لهم الاختيار بين جنسيتهم الأصلية ويعتبرون بذلك كأجانب تجاه القوانين السارية أو يختارون الجنسية الجزائرية وفي هذه الحالة يعتبرون كجزائريين بما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات.

3 تحدد الروابط بين فرنسا والجزائر وتكون موضوع اتفاق بين القوتين الاثنتين على أساس المساواة والاحترام المتبادل.

أيها الجزائري، إننا ندعوك لتبارك هذه الوثيقة، وواجبك هو أن تنضم لإنقاذ بلدنا والعمل على أن نسترجع له حريته، إن جبهة التحرير الوطني هي جبهتك، و انتصارها هو انتصارك.

أما نحن، العازمون على مواصلة الكفاح، الواثقون من مشاعرك المناهضة للإمبريالية، فإننا نقدم للوطن أنفس ما نملك".

فاتح نوفمبر 1954

محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، المرجع السابق، ص– ص، 254–250

الملحق رقم 03:

نداء لشن إضراب الثمانية أيام

جبهة التحرير الوطني

نداء لشن إضراب شامل مدته ثمانية أيام

ابتداء من 28 جانفي 1957 على الساعة الصفر

أيها الشعب الجزائري

لقد أصاب الهلع السلطات الفرنسية بمجرد الإعلان عن إضراب شامل مدته ثمانية أيام، وذلك بمناسبة مناقشة القضية الجزائرية في الأمم المتحدة، إن الجنرال "ماسو" يتهدد ويتوعد بأنه سوف يجعل دكاكين المضربين نهبا مشاعا، وهددت السلطات الفرنسية الموظفين الذين قد يشاركون في الإضراب بأنها سوف تفصلهم من مناصبهم، إن هذا خير دليل عن الفزع الذي استولى على صفوف المستعمرين، وهذا سبب إضافي سيدفع الجزائري إلى الالتزام بتحقيق نجاح كامل للإضراب.

سوف تذهب تهديدات الجنرال "ماسو" سدى، لأن التجار الجزائريين يقدرون حجم التضحية في سبيل الاستقلال حق قدرها، ولن تفت التهديدات في عضدهم، إن خيرة أبناءنا يسقطون يوميا، وإن ثروات الشعب تتعرض يوميا للسلب والنهب من طرف أجلاف العسكر الفرنسيين، فلينفذ الجنرال "ماسو" وعيده بإباحة مدينة الجزائر للنهب والسلب، وسيكون ذلك برهانا آخر عن حقيقة

النظام الاستعماري وسياسة "إقرار السلم" لن يثني ذلك من عزم وإصرار الجزائريين على انتزاع استقلالهم.

أيها الشعب الجزائري

إن أنظار العالم متوجهة نحوك، ولقد أثبت للرأي العام العالمي وجودك بفضل بسالتك وشجاعتك وسوف تعبر مرة أخرى عن إرادتك التي لا تلين في التخلص من الاستعمار.

سوف يغلق التجار دكاكينهم، وسوف يقابلون تهديدات الجنرال "ماسو" بالاحتقار الذي هو أهل له وسوف يغادر العمال الورش والمصانع، ويترك الموظفون مكاتبهم، وتتوقف جميع فئات المستخدمين عن العمل.

سوف يبرهن جميع الجزائريين أهم يقفون صفا متراصا تحدوهم أفكار ومشاعر مشتركة خلف ممثلينا في الأمم المتحدة، وخلف المجاهدين والفدائيين والمسبلين، وأنهم عازمون على أن يحيوا في كنف الحرية والاستقلال.

سوف يبرهن الشعب الجزائري طيلة الأيام الثمانية عن وحدته، والتزامه بنهج جبهة التحرير الوطني من أجل تصفية الحساب مع النظام الاستعماري.

من أجل تحرير الوطن الجزائري.

من أجل إقامة جمهورية جزائرية ديمقراطية واجتماعية.

إلى الأمام نحو الإضراب الشامل طيلة ثمانية أيام.

بن خدة بن يوسف، الجزائر العاصمة المقاومة (1956— 1957)، تر. مسعود دحاج مسعود، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005م.

الملحق رقم 04:

التشكيلات الثلاث للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

التشكيلة الأولى: "1958– 1960"

فرحات عباس.....رئيس الحكومة

كريم بلقاسم.....نائب الرئيس، ووزير القوات المسلّحة

أحمد بن بلة.....نائب الرئيس

حسين آيت أحمد.....نائب الرئيس

رابح بيطاط.....نائب الرئيس

محمد بوضياف.....وزير دولة

محمد خيضر.....وزير دولة

محمد الأمين دباغين.....وزير الشؤون الخارجية

محمود شريف.....وزير التسليح والتموين

لخضر بن طوبال.....وزير الداخلية

عبد الحفيظ بوصوف.....وزير الاتصالات العامة والمواصلات

عبد الحميد مهري.....وزير شؤون شمال إفريقيا

أحمد فرنسيس.....وزير الاقتصاد والمالية

محمد يزيد.....وزير الإعلام

بن يوسف بن خدة.....وزير الشؤون الاجتماعية

أحمد توفيق المدني.....وزير الشؤون الثقافية

الأمين خان.....كاتب دولة

عمر أوصديق.....كاتب دولة

مصطفى استنبولي.....كاتب دولة

التشكيلة الثانية: "1960– 1961"

فرحات عباس.....رئيس الحكومة

كريم بلقاسم.....نائب الرئيس، ووزير الشؤون الخارجية

أحمد بن بلة.....نائب الرئيس

حسين آيت أحمد.....نائب الرئيس

رابح بيطاط.....نائب الرئيس

محمد بوضياف.....وزير دولة

محمد خيضر.....وزير دولة

السعيد محمدي.....وزير دولة

عبد الحميد مهري.....وزير الشؤون الاجتماعية والثقافية

عبد الحفيظ بوصوف.....وزير التسليح والاتصالات العامة

أحمد فرنسيس.....وزير المالية والشؤون الاقتصادية

محمد يزيد.....وزير الإعلام

لخضر بن طوبال.....وزير الداخلية

التشكيلة الثالثة "1961- 1962"

بن يوسف بن خدة..... ....رئيس الحكومة ووزير المالية والشؤون الاقتصادية

كريم بلقاسم.....نائب الرئيس ووزير الداخلية

أحمد بن بلة.....نائب الرئيس

محمد بوضياف.....نائب الرئيس

حسين آيت أحمد.....وزير دولة

رابح بيطاط.....وزير دولة

محمد خيضر.....وزير دولة

السعيد محمدي.....وزير دولة

سعد دحلب.....وزير الشؤون الخارجية

عبد الحميد مهري.....وزير الشؤون الاجتماعية والثقافية

عبد الحفيظ بوصوف.....وزير التسليح والاتصالات العامة

محمد يزيد.....وزير الإعلام

مجلة الذاكرة، "التشكيلات الثلاث للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية"، المرجع السابق، ص- ص، 233- 235.

الملحق رقم 05:

قائمة الدول التي اعترفت بالحكومة المؤقتة منذ إعلانها وحتى 21 مارس 1962.

الدول التي اعترفت	التاريخ
العراق	19/09/1958
المغرب	19/09/1958
تونس	19/09/1958
ليبيا	19/09/1958
العربية السعودية	20/09/1958
الأردن	20/09/1958
مصر	21/09/1958
اليمن	21/09/1958
السودان	22/09/1958
الصين الشعبية	22/09/1958
كوريا الشعبية	25/09/1958
فيتنام الديمقراطية	26/09/1958
اندونيسيا	27/09/1958
غينيا	30/09/1958
منغوليا الشعبية	15/12/1958
لبنان	15/12/1958
ليبيريا	07/06/1960
الطوغو	17/06/1960
مالي	17/02/1961
الكونغو "كنشاسا"	19/02/1961
كوبا	29/06/1961
باكستان	03/08/1961
أفغانستان	02/09/1961
كمبوديا	05/09/1961
يوغسلافيا	05/09/1961
غانا	05/09/1961
الاتحاد السوفياتي	19/03/1962
تشيكوسلوفاكيا	20/03/1962
رومانيا	20/03/1962
ألبانيا	21/03/1962
بلغاريا	21/03/1962

عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج2، المصدر السابق، ص151.

الملحق رقم 06:

بيان المجموعة الأسيوية الإفريقية في هيئة الأمم المتحدة

نشرته الأهرام في 29 أوت 1955

تقول التقارير الواردة من الجزائر ومراكش، بأن عدد القتلى في الحوادث الدامية في نهاية الأسبوع قد بلغ 1300 قتيل، ويخشى أن يتضاعف هذا العدد، نتيجة لاستمرار فك الدماء، وتشير الأنباء الصحفية إلى أن مدنا وقرى برمتها قد محيت من الوجود، بفعل القوات الفرنسية المصفحة، والطائرات الحربية، وهذه الإجراءات ليست بمجرد إجراءات قمع، بل إنها تتطور إلى حرب إبادة، وقد وجهت هذه الحوادث الدامية ضربة قاضية إلى أسطورة الدعاية الي حاولت التفرقة بين البربر والعرب، في صراع شمال إفريقيا للحرية، وقد وضحت الوحدة في ولائهم لبلادهم وزعمائهم.

وتعتقد المجموعة الآسيوية الإفريقية، أن مراكش والجزائر لا تستطيعان خدمة قضية الحرية والعدالة إلا إذا كانتا دولتين حرتين مستقلتين، لا قطرين راسخين في الأغلال، وإن المجموعة الآسيوية الإفريقية لترغب مرة أخرى في لفت أنظار الرأي العام العالمي إلى الخطورة البالغة للموقف في شمال إفريقيا وإلى الحاجة لإيجاد حل له، يتفق مع أمان ورغبات شعوب شمال إفريقيا.

وطبقا لمبادئ وميثاق هيفة الأمم المتحدة، والقرار الإجماعي لمؤتمر باندونغ، تدعو المجموعة الآسيوية الإفريقية هيئة الأمم المتحدة، إلى أن ليس له من جريمة غير السعي إلى حياة أفضل، بحصوله على حريته وكرامته.

لذلك قررت المجموعة إرسال وفد قوامه سبعة من أعضائها "بورما، مصر، الهند، إيران، العراق، ليبيا، ليبيريا" لمقابلة السكرتير العام، للفت نظره إلى خطورة الموقف، الذي يهدد السلم والأمن العالميين. **محمود متولي، المرجع السابق، ص- ص، 138-139.**

الملحق رقم 07:

نداء طليعة العراق العربية إلى الشعب العربي في العراق

" تعيش الجزائر في ثورة دامية، نضالا من أجل الحرية والحياة الكريمة، ودفاعا عن القومية العربية، وتواجه في ثورتها المباركة قوى الظلم والاستبداد والاستعمار الوحشي، وتتعرض لأنواع الهمجيات، من إتلاف للقرى، وإحراق للمزارع، وتقتيل للنساء والأطفال، وتشريد جماعي للعزل العاجزين، كل هذا يواجهه الشعب العربي في الجزائر، بإيمان وصبر، لأنه يؤمن بأن دفاعه إنما هو دفاع عن الأقطار العربية جمعاء، ولذلك فهو يبذل الدماء بسخاء في سبيل الأمة العربية.

وفي هذه الأيام ينتصر للحزائر ثلاثة أرباع المعمورة، فقرر المؤتمر الآسيوي الإفريقي المنعقد في القاهرة، أن يكون للجزائر يوما، تجمع فيه المساعدات دعما لثورة الجزائر، ومن غير الشعب العربي أحرى بنصرة نفسه، والذود عن كيانه؟ وقد قررت الجمهورية العربية المتحدة في إقليميها أن يكون للجزائر أسبوعا وليس يوما واحدا، تجمع يه الأموال التبرعات، فكان مظهرا قوميا رائعا.

ونحن نهيب بالشعب العربي في العراق، الذي كان وما يزال المؤمن إمانا عميقا بقومته وعروبته، مثالا للبذل والعطاء، أن يهب لتلبية هذا الواجب المقدس، ويبذل الغالي والنفيس لدعم الدفاع الأول عن كياننا العربي، إذ أن حرية الجزائر وخلاصها من الاستعمار إنما هو دعم لحرية العرب وخلاصهم من الاستغلال والاستعمار.

عاش نضال الشعب العربي في الجزائر من أجل الحرية والتقدم

الخلود لشهدانا الأبطال في الجزائر المناضلة "

بسام العسلي، جبهة التحرير الوطني الجزائري، المرجع السابق، ص108.

الملحق رقم 08:

كلمة الأمين العام لجامعة الدول العربية

بمناسبة يوم الجزائر أدلى السيد "عبد الخالق حسونة" الأمين العام لجامعة الدول العربية بما يلى:

"في مثل هذا اليوم عام 1830، اقتحمت فرنسا بقواها وجيوشها الغازية أرض الجزائر العربية، واصطدمت بأحرار الجزائر الذين يدافعون عن كرامتهم وحريتهم واستقلالهم وسيادهم، وخيل لفرنسا آنذاك بعد سبعة عشر عاما من القتال، أنها سيطرت على الموقف بالجزائر، ولكن الدماء العربية المتدفقة في عروق الجزائريين أثبتت لفرنسا قبل أن تثبت للعالم كله أنها واهمة، فهب الشعب الجزائري في ثورات متصلة على الاستعمار الأجنبي، ثم ثار هذه الثورة الخالدة منذ أربعين شهرا، خاض فيها شعب الجزائر العربي، ولا يزال يخوض في إيمان وإصرار كفاحا رهيبا، يتضامن فيه أبناء الشعب جميعا، ويتولى أعمال المقاومة والدفاع عدد قليل من المقاتلين بأسلحة متواضعة، ضد قوات عاتية جرارة، تشن حربا استعمارية عدوانية على شعب يطالب بحقوقه الطبيعية المشروعة في الحرية وتقرير المصير، ولقد أصبحت حركة التحرر الجزائرية حديث العالم كله، ونالت مكانة مرموقة في الوطن العربي وفي الأمم المتحدة، وفي الرأي العام العالمي، وفي فرنسا ذاتها، وكانت ثورة الرأي العام العالمي على حكم الإعدام على المجاهدة الجزائرية "جميلة بوحيرد" وزميلاتها الثلاث، وعلى فرض منطقة حرام بين الجزائر وتونس لعزل

الوطنيين الجزائريين عن جيراهم العرب في الشرق والغرب، وكانت هذه الثورة من الأعلام النيرة في سماء الكفاح العربي الباسل".

بسام العسلي، جبهة التحرير الوطني الجزائري، المرجع السابق، ص- ص، 130-131.

الملحق رقم 09:

كلمة السيد كمال حسين وزير التربية والتعليم إلى الطلاب والطالبات في الجمهورية العربية المتحدة– بمناسبة "يوم الجزائر" يوم 31 مارس 1958م:

" أبنائى الطلاب والطالبات

نذكر اليوم الجزائر، ويذكرها كل عربي بين الشاطئين، وواجب علينا وعلى كل عربي أن يذكرها في هذا اليوم، الجزائر ذلك القطر العربي الشقيق الذي يكافح مند قرن، الجزائر جزء من وطننا العربي في الشمال الإفريقي يعيش فيه شعب من إخواننا العرب، كان لهم في وطنتهم دولة ذات سيادة وذات بمجد وحضارة، وكان لها جيش في البر، وأسطول في البحر، وعلاقات دولية في الشرق والغرب، فانتهزت فرنسا ذات يوم، فاحتلت أرضها وسلبتها حريتها، وحطمت رايتها وجيشها وأسطوها لتكون مستعمرة لها، تستغل مواردها، وتغتصب أرزاقها، وتبيد أهلها ليستوطنها الفرنسيون دون أهلها، وجعلوها جزء من الوطن الفرنسي، ولكن أحرار الجزائر لم يخضعوا للاستعمار الفرنسي، ومازالوا يجاهدون ليردوا المعتدين عن أرضهم ويحققوا لرطهم السيادة والكرامة والحرية.

إن حرب التحرير الناشبة فيه لم تزل متقدة الأوار منذ سنة 1830، يوم وطئت أقدام جنود الاحتلال الفرنسي أرضه المقدسة، فهب أبناء شعب الجزائر للدفاع عن وطنهم، وعن حريتهم، وعن كرامتهم وعرضهم، ولم يزالوا من يومئذ في جهاد متصل، لا تكاد فرنسا تفرغ من إهماد ثورة حتى تشتعل ثورة، ثم كانت الحرب التحريرية الكبرى، أربعين شهرا من الحرب، احتشد لها شعب عربي مجاهد، قد أقسم أن يموت أو يحقق لوطنه النصر الكامل، ولابد أن يتحقق له النصر الكامل، وإن قوات فرنسا كلها تحارب اليوم في الجزائر بكل ما تملك من عتاد ومن قوة، جيشا من المجاهدين الجزائريين، يمده من وراءه شعب كامل، سلاحه الإيمان بالله، واليقين بالنصر، ولابد أن ينتصر الإيمان بالله على كل ما تملك فرنسا وحلفاء فرئسا من قوى العدوان والبغي.

إن فرنسا التي تزعم أنها داعية الحرية والمساواة، لا تكاد تجد برهانا على إيمانها بالحرية ودعوتها لها غير جرائم التعذيب والقتل والإبادة التي ترتكبها ضد أحرار الجزائر، ولكنها لابد أن تذوق وبال أمرها وكما انحدرت وانحدر حلفاؤها معها أمام جحافل الغزاة في سنة 1942، فلم تستطع دفاعا ولا مقاومة، وكما انحدرت في الهند الصينية، وعزت عليها الهزيمة فلم تقو على مقاومة جيش من ثوار الهند الصينية، وكما انحدرت وانحدر حلفاؤها معها أمام "بور سعيد" أمام الدفاع الباسل الذي بذله الجيش والشعب، فارتدت جيوش العدوان خاسرة ذليلة، لابد وأن تنحدر، وتتجرع أمر كووس الهزيمة والخذلان في الجزائر. إن يوم انتصار الجزائر قريب، ولكنه خليق بأن يزداد قربا إذا عرف كل عربي واجبه تجاه شعب الجزائر، وتجاه المجاهدين من أبطال الجزائر، وإن من واجبكم، وواجب كل عربي أن تبذلوا كل ما تطيقون من أنواع البذل من أجل الجزائر، إن عشرات الألوف من شباب العرب في ميدان المعركة بالجزائر، يبذلون دماءهم، ويجودون بأرواحهم في سبيل الحرية، فابذلوا لهم انتم من مالكم، وادعوا كل من حولكم من أهلكم ومواطنيكم ليبذلوا لهم، اتجهوا بقلوبكم إلى هنالك، إلى المعركة التحريرية الكبرى في أرض الجزائر، واذكروا أن هناك شعبا من أخوتكم ينتظر منكم التأييد والمعونة لينتصر.

إن الجزائر العربية جزء من وطننا العربي الكبير، الممتد من المحيط إلى الخليج، إنها قلعة عربية لم تزل في يد العدو تعترض طريق الحرية، كما تعترضه قلعة أحرى يحتلها الصهاينة في فلسطين، قلعتان لو تحررتا من الاستعمار لامتد طريق العرب من أقصى المغرب بإزاء جبل طارق، إلى أقصى الشمال على حدود الأناضول، ولعادت الشعوب العربية شعبا واحدا في وطن واحد من المحيط إلى الخليج، وفقكم الله يا شباب، وتفخر بكم أمتكم، والسلام عليكم ورحمة الله "

بسام العسلي، جبهة التحرير الوطني الجزائري، المرجع السابق، ص- ص، 133-131

الملحق رقم 10:

بمناسبة يوم الجزائر، صرح "المحجوب بن الصديق" الأمين العام لإتحاد عمال المغرب، وعضو وفد المغرب لدى الأمم المتحدة:

إن الجزائر هي الجبهة الأمامية لمعركة التحرير في المغرب العربي، ولن يتم للمغرب استقلاله إلا بتحرير الجزائر، إن مشروع حلف البحر الأبيض المتوسط الذي تطرحه فرنسا، ليس إلا مجرد محاولة لنكس حركة التحرير في المغرب العربي، واستمرارا للسيطرة الاستعمارية في شكل جديد، وإن القواعد الجوية الأمريكية في المغرب هي جزء من الاحتلال الفرنسي، وما كان المغرب ليعترف بها ولا يتفاوض في شأنها فقد وضعت باسم فرنسا عندما كان المغرب تحت الحماية، لم ينل استقلاله بعد، ونحن حين نطالب بالجلاء، نطالب بجلاء جميع الجيوش الأجنبية دون استثناء. لقد انطلق الشعب العربي في المغرب وتونس لخوض الحرب إلى جانب الجزائر، فأيقنت فرنسا أنها لم تعد قادرة على التغلب على الثورة الجزائرية بالقوة، وعلى هذا لم يعد من الغريب أن يكون مشروع "حلف البحر الأبيض المتوسط" الذي اقترحه رئيس حكومة فرنسا بمجرد محاولة لإجهاض حركة التحرر في المغرب العربي، وضمان استمرار السيطرة الاستعمارية في شكل جديد، وعلى أي حال، فإن حلفا من هذا القبيل سيكون مخالفا للمبادئ الأساسية التي ترتكز عليها سياسة المغرب، وإن موقف المغرب يتميز بعدم التبعية لأي دولة، أو بمجموعة من الدول، وتسعى سياستنا أول ما تسعى إلى إتمام تحرير المغرب من جميع مخلفات الاستعمار، أما موقف المغرب وشعبه من إسرائيل فإنه لا يختلف عن موقف باقي الشعوب العربية، فقد كان لمأساة سنة 1948، في نفوس المغاربة نفس الأثر الذي خلفته في نفوس باقي الأمة العربية، وبحرص الشعب المغربي كل الحرص على إيجاد أسرع الحلول وانجعها لحل جميع المشاكل السياسية والاقتصادية والانسانية لشعب فلسطين العربي، والتي جاءت نتيجة عملية الاغتصاب الصهيوني الاستعماري الشنيع، وتبقى "حرب الجزائر" من أهم المشاكل التي تعترض المغرب في سبيل تدعيم استقلاله، وتحرير أراضيه"

بسام العسلي، جبهة التحرير الوطني الجزائري، ص133-135

الملحق رقم 11:

لائحة "أكرا" حول الجزائر

إن مؤتمر الشعوب الإفريقية المنعقد في أكرا من يوم الاثنين 8 إلى يوم الجمعة 12 ديسمبر 1958.

نظرا إلى أنه بسبب تعامي فرنسا واستسلام حكوماتها المتعاقبة أمام تهديدات أقليتها الاستعمارية المتطرفة في الجزائر، فقد دخلت حرب الجزائر عامها الخامس، وهي أشد ما تكون قساوة وعنفا.

ونظرا إلى أن فرنسا متجاهلة لكل النداءات، وماضية في التشبث بسيطرتها على الجزائر لتستطيع المحافظة تحت أشكال مقنعة على النظام الاستعماري في أقطار أخرى تدعي بواسطة هياكل مصطنعة أنها حررتها وأشركتها في مصيرها.

ونظرا إلى أن هذه الحرب التي فرضتها فرنسا على الجزائر قد كلفت الشعب الجزائري أكثر من 600 ألف من الضحايا.

ونظرا إلى الاضطهاد المسلط على الجزائريين في فرنسا والجزائر، والعقوبات المنزلة على المدنيين، والتهديدات، ومعسكرات الاعتقال، وأعمال القمع، ونقل السكان المدنيين من المناطق المسماة "مناطق مضطربة" قد أدت كلها إلى هجرة جماعية دفعت باللاجئين الجزائريين إلى تونس والمغرب، حيث يعيشون في ظروف قاسية بلغ فيها البؤس المادي والمعنوي أقصى حدوده.

ونظرا إلى أن الشعب الجزائري قد عانى منذ ما يقرب من 130 سنة استعمارا شديدا قاسيا، وهو لم يقرر افتكاك استقلاله إلا بعد أن استنفذ "كل الوسائل المؤدية إلى حل سلمى معقول.

ومع التذكير بالقرارات التي اتخذتها الدول الإفريقية المستقلة أثناء انعقاد مؤتمر أكرا في 22 أفريل 1958 لوضع حد لحرب الاحتلال الاستعمارية في الجزائر.

1- يؤكد حق الشعب الجزائري في الاستقلال، ويتنكر السياسة المسماة "إدماج الجزائر في فرنسا" ويرفض كل قيمة للانتخابات الي أعدها ونظمتها وراقتها –في ظل أوضاع خاصة وشروط معينة– الإدارة الفرنسية التي لا يمكن أن تكون خصما وحكما في الوقت نفسه.

2- يعلن من جديد عجز فرنسا واستحالة تنظيم انتخابات حرة في الجزائر، فحتى بعض المرشحين الفرنسيين الاستعمارين المتطرفين والمناصرين بشدة للاستعمار الإدماجي قد فضحوا بعنف

الانتخابات التشريعية المزيفة التي جرت في 30 نوفمبر الماضي، وأنكروا رسميا كل صفة تمثيلية للنواب المنبثقين عن هذه الانتخابات.

3-يدعو فرنسا:

- أن تعترف للشعب الجزائري بحقه الطبيعي في الاستقلال.

- أن تجري عاجلا مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، الي هي المعبر الشرعي الحقيقي عن إرادة الشعب الجزائري، مفاوضات لتحقيق الاستقلال ووقف إطلاق النار.

4- يجدد للدول الصديقة لفرنسا نداء مؤتمر الدول الإفريقية المستقلة المنعقد بأكرا في 22 أفريل 1958 لكي ترفض من الآن تقديم أية مساعدة إلى فرنسا من أي نوع كانت في حرب الإبادة التي تسلكها ضد الجزائر.

5- يدعو بقوة منظمة الأمم المتحدة أن توصي في وضرح لإيجاد حل سلمي للمشكلة الجزائرية بإجراء مفاوضات مباشرة بين الحكومة الفرنسية والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وأن تحدد أجلا معقولا لفتح هذه المفاوضات، وأن تتخذ الوسائل العلمية الناجعة لمساعدة الحكومة الفرنسية على قبول حل المشكل الجزائري عن طريق المفاوضات المباشرة في ارض محايدة، تضمن الكرامة والحرية لكل طرف، وهذا من غير أي شرط مسبق من أي نوع كان.

6- تدعو بقية الدول والحكومات، وخاصة الدول الإفريقية المستقلة "غانا، غينيا، ليبيريا والحبشة" للاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

7- توجه نداء حارا إلى الأقطار الإفريقية لتنظيم في الشهرين القادمين يوما للتضامن الإفريقي مع الجزائر، يقام فيه جمع التبرعات الشعبية لمساعدة الضحايا الجزائريين، وباستنكار الحرب الاستعمارية في الجزائر، بواسطة المظاهرات الشعبية والاحتجاجات والالتماسات.

8- الشجاعة وروح التضامن الإفريقي ضد الاستعمار التي أبداها الجنود الإفريقيون الذين فروا من الجيش الفرنسي، ويوجه نداء أخويا إلى كل الجنود الافريقيين المدفوعين إلى حرب الجزائر كي يقوموا بإتباع هذا المثل الرائع، ويلتحقوا كلما سنحت لهم الفرصة بجيش التحرير الجزائري.

9- يضع ثقته في السكرتير الدائم للمؤتمر الإفريقي ليقوم بالسهر على تنفيذ وتطبيق المقررات المذكورة أعلاه.

جريدة المجاهد، لائحة أكرا حول الجزائر، ج2، العدد 34، 24 ديسمبر 1958، ص، 04.

برقية الرئيس فرحات عباس

"باسم حكومة الجمهورية الجزائرية، وباسم شعب يقدم أفضل ما لديه من دماء فداء لقضية حرية الشعب المستعبدة، يسرن أن أوجه إلى المؤتمر الإفريقي تحية حارة، وأعبر عن تمنياتي بالنجاح التام لهذا التجمع الذي يضم ملايين الناس من قارة عظيمة تريد افتكاك استقلالها من استعمار متعدد الأشكال.

وأرجو بكل قوة أن تؤدي اعمالكم إلى إقامة المبادئ وتعديد الوسائل الفعالة للعمل الكفيل ببناء مجموعة إفريقية كبرى متخلصة من العنصرية والاستغلال الاستعماري"

جريدة المجاهد، المصدر نفسه، ص، 04

الملحق رقم 12:

اقتراع الكتلة على توصية الجمعية العامة الخاصة بالقضية الجزائرية في 30 سبتمبر 1955.

المجموعة	نعم	لا	امتناع	المجموع
الأفروآسيوية	01	24	03	28
أوربا الشرقية	–	10	–	10
أمريكا اللاتينية	19	01	–	20
أوربا الغربية	17	01	04	22
المجموع	37	36	07	80

علي تابليت، القضية الجزائرية في الأمم المتحدة، المرجع السابق، ص57.

الملحق رقم 13:

اقتراع الكتلة الخاصة بقرار 18 دولة في 21 فيفري 1957.

المجموعة	نعم	لا	امتناع	المجموع
الأفروآسيوية	21	01	04	26
أوربا الشرقية	09	–	–	09
أمريكا اللاتينية	01	14	05	20
أوربا الغربية	02	19	01	22
المجموع	33	34	10	77

اقتراع الكتلة على قرار ثلاث دول في 13 فيفري 1957.

المجموعة	نعم	لا	امتناع	المجموع
الأفروآسيوية	25	01	–	26
أوربا الشرقية	09	–	–	09
أمريكا اللاتينية	01	15	04	20
أوربا الغربية	02	11	09	22
المجموع	37	27	13	77

علي تابليت، القضية الجزائرية في الأمم المتحدة، المرجع السابق، ص101.

الملحق رقم 14:

"مشروع قرار حول "قضية الجزائر"

(وثيقة A/C.I/L 195) تقدمت به الأرجنتين، البرازيل، كوبا، جمهورية الدومينيكان، إيطاليا، البيرو وإسبانيا إلى اللجنة الأولى في 06 ديسمبر 1957، ولم يلح أصحابها على تقديمها للتصويت.

الجمعية العامة

قد استمعت إلى البيانات الي تقدمت بها وفود مختلفة وناقشت قضية الجزائر.

تذكر أن الوضعية في الجزائر لازالت متسمرة في أحداث معاناة قتل الأرواح البشرية.

تشيد بالمحاولات التي عرضت على الجمعية العامة لتسوية المثكلة، سواء عن طريق المساعي الحميدة لرؤساء الدول، أو عن طريق إجراءات تشريعية فرنسية.

تعبر عن أملها مرة أخرى، وبروح من التعاون، في إمكانية إيجاد حل سلمى ودمقراطي وعادل، من خلال وسائل ملائمة، طبقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

علي تابليت، القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة، المرجع السابق، ص- ص، 150- 151

قائمة

المصادر و المراجع

I. المصادر:

1. جريدة المجاهد، اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني الجزائري، ج1، العدد15، الجزائر، 1958.
2. جريدة المجاهد، اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني الجزائري، ج1، العدد22، الجزائر، 1958
3. جريدة المجاهد، اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني الجزائري، ج1، العدد30، الجزائر، 1958.
4. جريدة المجاهد، اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني الجزائري، ج1، العدد33، الجزائر، 1958
5. جريدة المجاهد، اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني الجزائري، ج2، العدد34، الجزائر، 1959.
6. جريدة المجاهد، اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطي الجزائري، ج4، العدد93، الجزائر، 1961.
7. الأشرف مصطفى، الجزائر الأمة والمجتمع، تر. حنفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1993م
8. إدريس فاضلي، جبهة التحرير الوطني عنوان ثورة ودليل دولة نوفمبر 1954-2002م، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004
9. حربي محمد، جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، تر. كميل داغر، طأ ، دار الحكمة للنشر، لبنان، 1983م
10. حربي محمد، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، تر. عماد نجيب وصالح المثلوثي، موفر للنشر، الجزائر، 1954م

11. بن خدة بن يوسف، الجزائر العاصمة المقاومة 1956- 1957، تر. مسعود دحاج مسعود، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005
12. بن خدة بن يوسف، شهادات ومواقف، طأ، دار العنان للطباعة والنشر، الجزائر، 2004
13. الديب فتحي، جمال عبد الناصر والثورة الجزائرية، ط2، دار المستقبل العربي، القاهرة، مصر، 1990م
14. سطورا بن يامين، مصالي الحاج رائد الحركة الوطنية، تر، صادق عماري ومصطفى ماضي، دار القصبة للنشر.
15. عباس فرحات، ليل الاستعمار، تر. أبو بكر رحال، 2007.
16. قليل عمار، ملحمة الجزائر الجديدة، ج2، ط1، دار البعث للطباعة والنشر، الجزائر،1991
17. قليل عمار، ملحمة الجزائر الجديدة، ج3، ط أ ، دار البعث للطباعة والنشر، الجزائر 1991
18. المدني توفيق أحمد، حياة كفاح مع ركب الثورة التحريرية، ج3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982م
19. نايت بلقاسم مولود قاسم، ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر، ط1، دار البعث، قسنطينة ،1984م.

II. المراجع:

- **الكتب:**

1 أجيرون شارل روبير، تاريخ الجزائر المعاصر، تر. عيسى عصفور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982م
2 إحدادن زهير، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954- 1962، ط1، مؤسسة إحدادن للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

3 بلاسي أحمد نبيل، الاتجاه العري والإسلامي ودوره في تحرير الجزائر، الهيئة المصرية للكتاب، مصر، 1990م

4 بلحاج صاح، تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2008م

5 بلقاسم محمد وآخرون، القواعد الخلفية للثورة الجزائرية، الجهة الشرقية (1954– 1962)، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث.

6 بشيري أحمد، الثورة الجزائرية والجامعة العربية، ط 1، منشورات تالة، الجزائر، 2005

7 بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1997م

8 بوعزيز يحي، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ط2، ج2، المنظمة الوطنية للمجاهدين، الجزائر، 1998.

9 بومالي أحسن، إستراتيجية الثورة الجزائرية مرحلتها الأولى 1954– 1956، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر.

10 – تابليت علي، فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر، 2007

11 – تابليت علي واخرون، العلاقات الأمريكية الجزائرية (1954– 1980)، توازن بين المصلحة والمبدأ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954. الجزائر، 2007.

12 – تابليت علي وآخرون، القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة 1957– 1958، الكرامة للطباعة والنشر والاتصال، الجزائر، 2007.

13 – تتشر فرانتز وآخرون، تاريخ العالم العربي، دار صادر، لبنان، 1985

14 – تقي الدين سليمان، التطور التاريخي للمشكلة اللبنانية 1920– 1970، ط1، دار ابن خلدون، لبنان، 1977

15 –تونسي بن عامر، قانون المجتمع الدولي المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998.

16 –الحبيب حسن محمد، حقائق عن ثورة 14 تموز بالعراق، دار الأندلس للطباعة والنشر، العراق، 1981م

17 –حمدي أحمد، الثورة الجزائرية والإعلام، ط2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995.

18 –الخاني علاء الدين وآخرون، تاريخ العرب الحديث والمعاصر، مطبعة المنار، دمشق، 1961م.

19 –دبش إسماعيل، السياسة العربية والمواقف الدولية بجاه الثورة الجزائرية 1954– 1962، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007

20 –الدسوقي ناهد إبراهيم، تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، الحركة الوطنية الجزائرية في الفترة ما بين الحربين 1919– 1939، منشأة المعارف، مصر 2001

21 –الزبيري محمد العربي، الثورة الجزائرية في عامها الأول، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984

22 –الزبيري محمد العربي، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954– 1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.

23 –سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية، ج3، طه، دار الغرب الإسلامي، لبنان،1992.

24 – سعد الله أبو القاسم، خلاصة تاريخ الجزائر المقاومة والتحرير 1830– 1962، ط1، دار الغرب الاسلامي، لبنان.

25 –شريط عبد الله، الثورة الجزائرية في الصحافة الدوية 1955، ج1، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995.

26 –شريط عبد الله، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1957، ج2، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 1997.

27 –الشيخ سليمان، الجزائر تحمل السلاح، دراسة في تاريخ الحركة الوطنية والثورة المسلحة، تر.محمد حافظ الجمالي، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، 2002

28 –الشيخ غنيمي رأفت، تاريخ العرب المعاصر، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، مصر، 2004.

29 –صغير مريم، المواقف الدولية من القضية الجزائرية 1954– 1962، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2009.

30 –عباس محمد، نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية 1954– 1962، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

31 –العسلي بسام، جبهة التحرير الوطني الجزائرية، ط2، دار النفائس، لبنان، 1986

32 –علية الطاهر عثمان، الثورة الجزائرية أمجاد وبطولات، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996.

33 –عمورة عمار، الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ إلى 1962،ج 1، دار المعرفة، الجزائر،2009.

34 –عبد القادر حميد، فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر، 2007

35 –قداش محفوظ، قنانش محمد، نجم الشمال الإفريقي 1926– 1937، وثائق وشهادات لدراسة تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984م

36 –قنان جمال، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994

37 –لحسن أزغيدي، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطنية الجزائرية، 1956– 1962، جامعة الجزائر، 1994.

38 –لونيسي إبراهيم، الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية 1954–1962، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2007

39 –مسعود أحمد سيد علي، التطور السياسي لثورة الجزائرية 1960– 1961، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010

40 –منغور أحمد، موق الرأي الفرنسي من الثورة الجزائرية 1954– 1962، دار التنوير، الجزائر.

41 –مياسي إبراهيم، مقاربات في تاريخ الجزائر، 1830– 1962، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2007.

42 – بن بي مالك، فكرة الإفريقية الآسيوية في ضوء مؤتمر باندونغ، تر. عبد الصبور شاهين، ط3، دار الفكر، سوريا، 1992

43 –نوار عبد العزيز، تاريخ العرب المعاصر، مصر والعراق، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان، 1973.

- **المذكرات:**

1 بودرهم فاطمة، حزب جبهة التحرير الوطني (دراسة سياسية، اجتماعية مقارنة) 1954–1964، جامعة الجزائر، 1994.

2 بورغدة رمضان، الثورة الجزائرية والجنرال ديغول 1958– 1962، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة، 1984.

3 -جوبية عبد الكامل، الجزائر والجمهورية الفرنسية الرابعة 1946- 1958، معهد الآثار والتاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، الجزائر، 2010.

- **<u>المجلات والموسوعات</u>**

1 مجلة التراث، العدد 8، جمعية التاريخ والتراث الأثري لمنطقة الأوراس، الجزائر، 1995.

2 -مجلة الذاكرة، العدد 3، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1995.

3 -المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الدبلوماسية الجزائرية 1830- 1962، ط2، الجزائر، 2008.

4 مجلة المؤرخ، العدد 1، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية، الجزائر، 2002

5 مجلة المؤرخ، العدد 1، إتحاد المؤرخين الجزائريين، الجزائر، 2002

6 مجلة المصادر، العدد 3، دار الحكمة، الجزائر.

7 مجلة المصادر، العدد 4، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.

8 مجلة المصادر، العدد 14، المركز الوطني للدراسات الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989

9 جماعة من المؤلفين، الموسوعة العربية الحديثة، قضايا عربية معاصرة منذ 1945، تر. نور الدين حاطوم، دار الفكر، 1972.

ملخص

تعتبر الثورة الجزائرية أبلغ نموذج للكفاح التحرري في العصر الحديث، وأكبر مؤشر دال على تنامي الوعي التحرري لشعوب العالم الثالث من جهة، وتراجع القوى الاستعمارية الغربية من جهة أخرى. وإن دل ذلك على شيء، فهو يدل على حجم التضحيات والجهود المبذولة والنضال البطولي الشامل للقوة العسكرية من جهة، وأهمية العمل الدبلوماسي من جهة أخرى. ومع تأسيس الحكومة المؤقتة في سبتمبر 1958م، دخلت الثورة الجزائرية مرحلة النضج السياسي، أكدت من خلالها حضورها الرسمي في مختلف المحافل الدولية والتي ورغم تباين مواقفها السياسية ساعدت على تدويل القضية الجزائرية وجعلها واقعا مطروحا على الساحة الدولية، سواء في المحافل العربية، والتي ساندت الثورة الجزائرية من منطلق الشعور القومي، أو الدول الأفروآسيوية بتركيبتها المزدوجة مقدمة الدعم للثورة من منطلق الشعور الانساني، أو على مستوى هيئة الأمم المتحدة.

الكلمات المفتاحية: الثورة الجزائرية، الكفاح التحرري، العالم الثالث، الحكومة المؤقتة، المحافل الدولية، الدول الأفروآسيوية، هيئة الأمم المتحدة.

ABSTRACT

The Algerian revolution is the most informed model of the liberation struggle in the modern era, and the largest indication of the growing awareness of the peoples of the third world on the one hand, and the decline of Western colonial powers on the other hand. If this indicates anything, it indicates the size of the sacrifices and efforts made and the comprehensive heroic struggle of the military force as well as the importance of diplomatic work. With the establishment of the interim government in September 1958, the Algerian revolution entered the stage of political maturity, through which it confirmed its official presence in various international forums Which, despite the variation of its political positions, helped to internationalize the Algerian issue and make it a reality on the international scene, whether in the Arab forums, which supported the Algerian revolution from the standpoint of national feeling, or the Afro - Asian states with its double composition of support for the revolution out of human feeling, or at the level of the United Nations Authority .

Keywords: The Algerian revolution, liberation struggle, third world, interim government, international forums, Afro -Asian states, United Nations.